الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL
E/CN.4/1985/18
1 February 1985
ARABIC
Original: ENGLISH/SPANISH

لجنة حقوق الانسان

الدورة الحادية والأربعون
البند ١٢ من جدول الأعمال الموءقت

مسألة انتهاك حقوق الانسان وحرياته الاساسية في أي جزء من العالم مع الاشارة بصفة خاصة الى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم التابعة

التقرير النهائي عن حالة حقوق الانسان في السلفادور مقدم من البروفيسور خوسيه انطونيو باستور ريدروخو ، تنفيذا للولاية المعطاة له بموجب قرار لجنة حقوق الانسان ١٩٨٤/٥٢

المحتويات

	الفقرات	الصفحات
مقدمة	١ - ٢٢	٢
اولا - الحالة السياسية العامة	٢٣ - ٤٢	٩
ثانيا - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٤٣ - ٤٨	١٦
ثالثا - الحقوق المدنية والسياسية	٤٩ - ١١٤	١٩
رابعا - حالة اللاجئين والمشردين	١١٥ - ١٢٠	٤٠
خامسا - حقوق الانسان أثناء المنازعات المسلحة	١٢١ - ١٥٧	٤٢
سادسا - اهتمام حكومة السلفادور بحقوق الانسان	١٥٨ - ١٧٢	٥٢
سابعا - الاستنتاجات	١٧٣ - ١٧٩	٥٧
ثامنا - التوصيات	١٨٠ - ١٨٢	٥٩

مقدمـــــــة

١- اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين القرار ٣٥/١٩٢ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ، بشأن حالة حقوق الانسان والحريات الأساسية في السلفادور بأغلبية ٧٠ صوتا مقابل ١٢ ، مع امتناع ٥٥ عضوا عن التصويت • وفي هذا القرار ، أعربت الجمعية العامة عن قلقها العميق ازاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان والحريات الأساسية في السلفادور وشجبت عدة جوانب لحالة حقوق الانسان في ذلك البلد • وبالاضافة الى ذلك ، رجت من لجنة حقوق الانسان ان تدرس في دورتها السابعة والثلاثين ، حالة حقوق الانسان في السلفادور •

٢- ونظرت لجنة حقوق الانسان في الحالة في السلفادور في دورتها السابعة والثلاثين ضمن البند ١٣ من جدول أعمال اللجنة ، المعنون "مسألة انتهاك حقوق الانسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم ، وعلى وجه الخصوص ، في البلدان والأقاليم المستعمرة والبلدان والأقاليم التابعة الاخرى" • وبعد المناقشة المتعلقة بهذا البند ، اعتمدت اللجنة القرار ٣٢ (د-٣٧) بشأن انتهاك حقوق الانسان في السلفادور • وفي هذا القرار ، رجت اللجنة من رئيسها ان يعين ، بعد اجراء مشاورات داخل مكتب اللجنة ، ممثلا خاصا للجنة تكون مهمته التحقيق في الانباء عن جرائم القتل وحوادث الخطف والاختفاء والأعمال الارهابية وجميع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان والحريات الأساسية التي وقعت في السلفادور ، على أساس المعلومات الواردة من جميع المصادر ذات الصلة ، وتقديم تقرير عما يخلص اليه من نتائج الى لجنة حقوق الانسان في دورتها الثامنة والثلاثين • كما رجت من الممثل الخاص للجنة ان يقدم تقريرا موءقتا الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين •

٣- وقام الممثل الخاص ، تنفيذا للولاية المسندة اليه من لجنة حقوق الانسان ، بتقديم تقرير أولي الى الجمعية العامة (١) • وفي ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٦/١٥٥ بأغلبية ٦٨ صوتا مقابل ٢٢ صوتا ، مع امتناع ٥٣ عضوا عن التصويت •

٤- وقدم الممثل الخاص تقريره النهائي (٢) الى لجنة حقوق الانسان ، وعرضه شخصيا على اللجنة في ٤ آذار/مارس ١٩٨٢• وفي ١١ آذار/مارس ١٩٨٢ ، اعتمدت اللجنة القرار ١٩٨٢ / ٢٨ بأغلبية ٢٥ صوتا مقابل ٥ أصوات ، مع امتناع ١٣ عضوا عن التصويت ، بتمديد ولاية الممثل الخاص لمدة عام •

٥- وتنفيذا للولاية الواردة في القرار المبين أعلاه ، الصادر عن لجنة حقوق الانسان ، قدم الممثل الخاص تقريره الموءقت الى الجمعية العامة (٣) ، وقام بعرضه شخصيا على اللجنة الثالثة

---

(١) A/36/608 ، المرفق ، تقرير موءقت عن حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية في السلفادور ، اعده الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان ، ٢٨ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨١ •

(٢) E/CN.4/1502 ، التقرير النهائي عن حالة حقوق الانسان في السلفادور أعده البروفيسور خوسه انطونيو باستور ريدروخو ، تنفيذا للولاية الموكولة اليه بموجب قرار لجنة حقوق الانسان ٢٣ (د-٣٧) ، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ •

(٣) A/37/661 ، المرفق ، تقرير موءقت عن حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية في السلفادور أعده الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان ، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ •

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ • وفي ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٨٥/٣٧ بأغلبية ٧١ صوتا مقابل ١٨ صوتا مع امتناع ٥٥ عضوا عن التصويت •

٦- وقد رفع الممثل الخاص تقريره النهائي (٤) الى لجنة حقوق الانسان ، وعرضه شخصيا على اللجنة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٣ • وفي ٨ آذار/مارس ١٩٨٣ ، اعتمدت اللجنة القرار ٢٩/١٩٨٣ بأغلبية ٢٣ صوتا مقابل ٦ أصوات ، مع امتناع ١٠ أعضاء عن التصويت ،بتمديد ولاية الممثل الخاص لمدة عام •

٧- وعملا بهذا القرار ، قدم الممثل الخاص تقريره (٥) الى الجمعية العامة وعرضه شخصيا على اللجنة الثالثة في ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ • وفي ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، اعتمدت الجمعية العامة ، بأغلبية ٨٤ صوتا مقابل ١٤ صوتا مع امتناع ٤٥ عضوا عن التصويت ، القرار ١٠١/٣٨ بشأن حالة حقوق الانسان والحريات الأساسية في السلفادور •

٨- وقدم الممثل الخاص تقريره النهائي (٦) الى لجنة حقوق الانسان ، وعرضه شخصيا على اللجنة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٤ • وفي ١٤ آذار/مارس ١٩٨٤ ، اعتمدت اللجنة بأغلبية ٢٤ صوتا مقابل ٥ أصوات مع امتناع ١٣ عضوا عن التصويت ، القرار ٥٢/١٩٨٤ بشأن حالة حقوق الانسان في السلفادور •

٩- وعملا بالقرار المذكور في الفقرة السابقة ، قدم الممثل الخاص تقريره (A/38/636) ، الى الجمعية العامة ، وعرضه شخصيا على اللجنة الثالثة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ • وفي ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، اعتمدت الجمعية العامة بأغلبية ٩٣ صوتا مقابل ١١ صوتا مع امتناع ٤٠ عضوا عن التصويت ، القرار ١١٩/٣٩ التالي نصه :

---

(٤) E/CN.4/1983/20 ، التقرير النهائي عن حالة حقوق الانسان في السلفادور قدمه الى لجنة حقوق الانسان البروفيسور خوسيه انطونيو باستور ريدروخو انجازا للولاية الموكولة اليه في قرار اللجنة ٢٨/١٩٨٢ ؛ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ •

(٥) A/38/503 ، المرفق ، التقرير الموءقت عن حالة حقوق الانسان في السلفادور الذي أعده الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان ؛ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ •

(٦) E/CN.4/1985/25 و Corr.1 ، التقرير النهائي عن حالة حقوق الانسان في السلفادور المقدم الى لجنة حقوق الانسان من البروفيسور خوسيه أنطونيو باستور ريدروخو تنفيذا للولاية الممنوحة له بمقتضى قرار اللجنة ٢٩/١٩٨٣ ، ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ •

"ان الجمعية العامة ،

اذ تسترشد بمبادىء ميثاق الامم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والقواعد الانسانية الواردة في اتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وبروتوكوليها الاول والثاني الاضافيين ،

واذ تدرك ان على حكومات جميع الدول الأعضاء واجب تعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية ، والاضطلاع بالمسوءوليات التي أخذتها على عاتقها بموجب الصكوك الدولية المختلفة المتعلقة بحقوق الانسان ،

واذ تشير الى انها قد أعربت في قراراتها ١٩٢/٣٥ المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ و ١٥٥/٣٦ المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ و ١٣٥/٣٧ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ و ١٠١/٣٨ المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، عن قلقها العميق ازاء حالة حقوق الانسان في السلفادور ،

واذ تضع في اعتبارها قرارات لجنة حقوق الانسان ٣٢ (د-٣٧) المؤرخ في ١١ آذار/ مارس ١٩٨١ ، الذي قررت فيه تعيين ممثل خاص مكلف بالتحقيق في حالة حقوق الانسان في السلفادور ، و ٢٨/١٩٨٢ المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٨٢ و ٢٩/١٩٨٣ المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٨٣ و ٥٢/١٩٨٤ المؤرخ في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٤ التي مددت في كل منها لمدة سنة أخرى ، ولاية الممثل الخاص ، ورجت منه ان يقدم تقريرا الى الجمعية العامة ، ضمن هيئات أخرى ،

واذ تلاحظ ان الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان قد أشار في تقريره الموءقت الى أنه نظرا لاتباع سياسة حكومية جديدة قد حدث انخفاض ملموس في عدد انتهاكات حقوق الانسان ، مما يجعله يشعر بالاغتباط ، بيد أنه على الرغم من ذلك لاتزال توجد في السلفادور حالة حرب وأعمال عنف عامة ، وانه لاتزال تحدث انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان ، وان عدد الاعتداءات على الارواح والهيكل الاقتصادي لايزال يثير القلق وان قدرة النظام القضائي في ذلك البلد على التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان التي ترتكب في البلد والمعاقبة عليها لاتزال غير مرضية بشكل واضح ٠

ونظرا لأنه يدور في السلفادور نزاع مسلح ذو طابع غير دولي يقع فيه على حكومة هذا البلد وقوات المعارضة واجب احترام الحد الادنى من حماية حقوق الانسان ومن المعاملة الانسانية المنصوص عليها في المادة ٣ المشتركة في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولها الاضافي الثاني لعام ١٩٧٧ ،

واذ تدرك أنه قد بدأت في السلفادور عملية حساسة ترمي الى التوصل الى تسوية سياسية ، وان من الممكن ان تتعثر هذه العملية اذا ما وردت من الخارج أسلحة أو اسهامات عسكرية من أي نوع آخر تجعل من الممكن اطالة أمد الحرب أو زيادتها كثافة ،

واذ تأخذ في اعتبارها ان رئيس جمهورية السلفادور قد صرح أمام الجمعية العامة بأن المهمة الاساسية التي تنطوي عليها الولاية ، المنوطة به بموجب الانتخابات التي أجريت في ٦ أيار/مايو ١٩٨٤ ، هي تحقيق الوئام الاجتماعي والسلم الداخلي في السلفادور،

وان الممثل الخاص يلاحظ مع الارتياح الرغبة الواضحة التي أعربت عنها الحكومة الجديدة في اقامة ديمقراطية يسود فيها حكم القانون وتكفل الاحترام الكامل لحقوق الانسان ؛

واذ تعترف بأن الحوار هو السبيل الوحيد للتوصل ، بروح السماحة والصراحة الى تسوية سياسية شاملة قائمة على التفاوض ، تؤدي الى مصالحة وطنية حقيقية ، وتنهي معاناة شعب السلفادور ، وتوقف التدفق المتزايد للاجئين والمشردين في الداخل ،

١- تثني على الممثل الخاص للتقرير المؤقت الذي قدمه عن حالة حقوق الانسان في السلفادور ؛

٢- تعرب عن قلقها العميق لأنه ، كما ورد في تقرير الممثل الخاص ، على الرغم من انخفاض عدد انتهاكات حقوق الانسان مازالت هذه الانتهاكات خطيرة وكثيرة بما يترتب عليها من معاناة شعب السلفادور ؛

٣- تذكّر بأن احترام الحق في الحياة والحرية هو حق أسمى ، ولذا تحيط علما مع الارتياح بالتدابير التي اتخذتها حكومة السلفادور ، كما جاء في تقرير الممثل الخاص ، لوضع حد لهذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان ؛

٤- تأسف بالغ الأسف لاستمرار الاعمال العدائية التي تشنها القوات المسلحة التابعة للحكومة والتي تسببت في وقوع ضحايا كثيرين بين السكان المدنيين وخسائر مادية ، وتأسف كذلك لكون الاعمال العدائية التي تقوم بها قوات المقاومة قد تسببت ، احيانا ، في وقوع عدد من الضحايا بين السكان المدنيين وخسائر مادية في الهيكل الاساسي الاقتصادي للسلفادور ؛

٥- تؤكد مرة أخرى حق الشعب السلفادوري في ان يقرر بحرية مستقبله السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون تدخل خارجي ، في عملية ديمقراطية حقيقية وفي جو خال من التخويف والارهاب ؛

٦- ترجو من جميع الدول ان تمتنع عن التدخل في الوضع الداخلي للسلفادور وان تقوم ، بدلا من تقديم الاسلحة أو المساعدة بأية طريقة من شأنها اطالة أمد الحرب أو زيادة كثافتها ، بتشجيع مواصلة الحوار الى ان يتم التوصل الى سلم عادل ودائم ؛

٧- تبدي ارتياحها لأنه ، تمشيا مع النداء الذى وجهه رئيس جمهورية السلفادور في الجمعية العامة والنداءات المتكررة التي وجهتها الجمعية نفسها ، استؤنفت المحادثات بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية التي أكدت استعدادها في هذا الصدد ؛

٨- تعترف بأن هذا الحوار خطوة هامة في عملية احلال السلم والديمقراطية في هذا البلد ، ولذلك ترجو من حكومة السلفادور ومن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية تكثيف محادثاتهما حتى يتوصلا ، عن طريق التفاوض الى حل سياسي شامل ، يضع حدا للنزاع المسلح ويقيم سلما دائما يقوم على الممارسة الكاملة للحقوق المدنية والسياسية ، وكذلك للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع السلفادوريين ؛

٩- ترحب بكون حكومة السلفادور والقوات المتمردة قد توصلتا من خلال المحادثات غير المباشرة الى اتفاق بشأن تبادل أسرى الحرب والسماح للجنة الصليب الاحمر الدولية باجلاء المصابين من المقاتلين التابعين للمعارضة مقابل الافراج عن المسؤولين الحكوميين المأسورين أثناء القتال ، وتوجيه نداء الى جميع الدول بأن تفعل ما في وسعها لدعم أية عمليات من هذا النوع ، وتحث حكومة السلفادور والقوات المتمردة على مواصلة هذه الممارسات التي تضفي الطابع الانساني على النزاع والاتفاق في أسرع وقت ممكن على احترام العاملين في القطاع الطبي والمستشفيات العسكرية جميعها ، وفقا لما تمليه اتفاقيات جنيف ؛

١٠- تكرر أيضا مناشدتها حكومة السلفادور وقوات المعارضة ان تتعاونا تعاونا تاما ، وألاّ تعرقلا أنشطة المنظمات الانسانية المكرسة للتخفيف من معاناة السكان المدنيين حيثما عملت هذه المنظمات في البلد ؛

١١- توصي بمواصلة تعميق الاصلاحات اللازمة في السلفادور ، بما في ذلك التطبيق الفعال للاصلاح الزراعي ، لايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل السبب الأساسي للنزاع الداخلي في ذلك البلد ؛

١٢- تعرب عن استيائها العميق لأنه مازال من الواضح ان قدرة النظام القضائي في السلفادور غير كافية للتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم ، ولذلك تحثّ السلطات المختصة على مواصلة وتعزيز عملية اصلاح النظام القضائي الجنائي السلفادوري بغية معاقبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الانسان الجسيمة التي ارتكبت ومازالت ترتكب في البلد ، معاقبة سريعة وفعالة ؛

١٣- تطلب الى السلطات المختصة في السلفادور تعديل التشريعات والتدابير الاخرى التي لا تتفق مع الاحكام الواردة في الصكوك الدولية الملزمة لحكومة السلفادور فيما يتعلق بحقوق الانسان ؛

١٤- تجدد مناشدتها حكومة السلفادور ، وجميع الاطراف المعنية الاخرى ، ان تواصل تعاونها مع الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان ؛

١٥- تقرر ابقاء حالة حقوق الانسان والحريات الأساسية في السلفادور قيد النظر ، خلال دورتها الاربعين ، بغية دراسة هذه الحالة من جديد في ضوء العناصر الاضافية التي توفرها لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادى والاجتماعي" .

١٠- ونظرا الى ان الممثل الخاص أشار في تقاريره السابقة (٧) المقدمة الى اللجنة ، الى حالة حقوق الانسان في السلفادور خلال الربع الاخير من عام ١٩٧٩ وخلال الاعوام ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ، فان التقرير الحالي سيتناول في المقام الاول الحالة السائدة خلال عام ١٩٨٤ . بيد ان الممثل الخاص يود ان يشير الى ان هناك تسلسل طبيعي بين تقاريره السابقة والتقرير الحالي الذي ينبغي ان ينظر اليه بالتالي في ضوء تلك التقارير .

---

(٧) E/CN.4/1502 و E/CN.4/1983/20 و E/CN.4/1983/25 و Corr.1 ، مراجع سبق ذكرها .

١١- وقد استخدم الممثل الخاص ، في صياغة التقرير الحالي ، المعلومات التي قدمتها اليه حكومة السلفادور والحكومات الاخرى ، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، وغيرها من المعلومات الوثيقة الصلة بالموضوع والمتعلقة بحالة حقوق الانسان في السلفادور •

١٢- ورأى الممثل الخاص ان التقرير سينتفع الى حد كبير من استمرار المعاونة التي قدمتها حكومة السلفادور اليه في وضع تقاريره السابقة ، ولذلك ، التمس من الحكومة ، عن طريق سفيرها لدى المنظمات الدولية في جنيف ، الاذن له بزيارة البلد مرة أخرى في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ • وفي الاسبوع الثالث من شهر تموز/يوليه ، أبلغ السفير الممثل الخاص بأن الحكومة تقبل الزيارة ، ولكن بصفته الشخصية وليس بصفته ممثلا للجنة حقوق الانسان ، اذ لاتزال توجد لدى الحكومة تحفظات ذات طابع قانوني بشأن ولايته •

١٣- وكما حدث في الاعوام السابقة ، كان التعاون الذي قدمته حكومة السلفادور الى الممثل الخاص واسعا ومنفتحا • وفي الواقع لم تقتصر السلطات السلفادورية على منح الممثل الخاص تسهيلات كبيرة وحرية العمل والحركة للوفاء بولايته في البلد ، بل زودته أيضا بمعلومات وفيرة وأجرت معه محادثات صريحة ومثمرة • ويعرب الممثل الخاص مرة أخرى عن امتنانه لهذا التعاون الذي يعلق عليه أهمية كبيرة •

١٤- وعلى نحو مماثل ، قامت قطاعات أخرى في السلفادور ، من بينها السلطات الكنسية ، ومنظمات حقوق الانسان ، وجمعيات خاصة وأفراد ، وقوات المعارضة اليسارية ، بتقديم مساعدات كبيرة وقيّمة في اعداد هذا التقرير • ويعرب الممثل الخاص عن تقديره لهذا التعاون أيضا •

١٥- وقد وصل الممثل الخاص الى السلفادور يوم الاحد ، ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، وبقي في البلد حتى يوم الاثنين ٢٤ أيلول/سبتمبر • وأجرى أثناء زيارته مقابلات مع الشخصيات التالية : السيد خوسيه نابوليون دوارتيه ، رئيس الجمهورية ؛ والسيد فرانسيسكو خوسيه غيريرو ، رئيس محكمة العدل العليا ؛ والسيد خوسيه فرانسيسكو غيريرو ، المدعي العام للجمهورية ؛ والسيد خوليو ألبرتو ري برندس الوزير بديوان رئيس الجمهورية ؛ والجنرال كارلوس أوخنيوفيدس كاسانوفا ، وزير الدفاع ؛ والسيد فيدل تشافس مينا ، وزير التخطيط الاقتصادي ؛ والسيد خوليو ألفريدو زامالوا ، وزير العمل والرعاية الاجتماعية ؛ والسيد بنخمين فالديس ، وزير الصحة ؛ والسيد ريكاردو اسيفيدو بيرالتا ، نائب وزير الخارجية ؛ والسيدة دينا كاسترو دي كاليخاس ، نائبة وزير العدل ؛ والسيد ماريو زامالوا ، رئيس المجلس المركزي للانتخابات ؛ والعقيد أدولفو أنطونيو ريفيلو ، مدير الشرطة الوطنية ؛ والعقيد أرستيديس مونتيس ، مدير الحرس الوطني ؛ والعقيد ريكاردو غولتشر ، مدير شرطة خزينة الدولة ؛ والسيد لويس فيليبيه الام اي الام ، نائب رئيس المصرف الوطني للأراضي "فيناتا " •

١٦- وفي السلفادور ، أجرى الممثل الخاص أيضا مقابلات مع رئيس اساقفة سان سلفادور ، المونسينيور ريفيرا اي داماس ؛ وأعضاء لجنة حقوق الانسان السلفادورية (الحكومية) ، التي يرأسها المونسينيور فريدي ديلغادو ؛ والسيدة ماريا خوليا هرناندز من المكتب الاسقفي للحماية القانونية ؛ والأب ايغناسيو اياكوريا ، رئيس جامعة السلفادور الكوثوليكية والممثلين الدبلوماسيين للولايات المتحدة الامريكية والمكسيك واسبانيا المعتمدين لدى السلفادور ، وقادة سلفادوريين مستقلين من بينهم السيد ألفريدو مارتينيز مورينو ، وهو محام وأستاذ في الجامعة •

١٧- وزار الممثل الخاص أيضا سجن الرجال في ماريونا ، وسجن النساء في ايلوبانغو وأمكنة الاحتجاز في مقر الشرطة الوطنية والحرس الوطني في سان سلفادور حيث تمكن من التحدث مع السجناء السياسيين على أساس من السرية التامة ؛ وتلقى أيضا في مكتب برنامج الامم المتحدة الانمائي في سان سلفادور بيانات أدلى بها شهود يصل عددهم الى ١٨ شخصا قدمتهم لجنة حقوق الانسان السلفادورية (الحكومية) ، وهيئة الحماية القانونية ، وهيئة المساعدة القانونية .

١٨- وفي واشنطن ، تبادل الممثل الخاص الانطباعات مع اللجنة الامريكية المشتركة لحقوق الانسان التي يرأسها السفير سيزار سيبلفيدا . واجتمع أيضا مع عدد من كبار مسؤولي وزارة خارجية الولايات المتحدة .

١٩- وفي جنيف ، تحدث الممثل الدائم الى السيد غويليرمو انغو ، رئيس الجبهة الديمقراطية الثورية ؛ وفي مدريد ، تحدث مع وفد من اللجنة السياسية والدبلوماسية للجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، ضم السيد هيكتور أوكويلي والسيد ماريو مونتيس وغيرهم ؛ وفي نيويورك ، تحدث مع ممثل آخر للجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني .

٢٠- وفي سان خوزيه ، كوستاريكا ، أجرى محادثات مع السيد كارلوس خوزيه غوتيريز ، وزير العلاقات الخارجية ؛ ومع الممثل الاقليمي لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئيين في أمريكا الوسطى وبنما ومنطقة الكاريبي . وأجرى محادثات أيضا مع السيد روبيرتو كوبيار ، من هيئة المساعدة القانونية المسيحية ؛ ومع السيد رودولفو فيلاتورو من هيئة الحماية القانونية ؛ ومع ممثل للجنة حقوق الانسان السلفادورية (غير الحكومية) .

٢١- وفي نيويورك ، أجرى الممثل الخاص محادثات مع ممثلي لجنة المحامين من أجل حقوق الانسان الدولية ، ومع ممثل لهيئة المعونة الطبية للسلفادور ومع ممثلي لجنة المراقبة في الامريكيتين .

٢٢- وفي شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، وبمناسبة اقامته في نيويورك لتقديم تقريره المؤقت الى الجمعية العامة ، اجتمع الممثل الخاص مع وفود مختلفة الى الجمعية العامة ؛ ومع سفير السلفادور لدى منظمة الامم المتحدة ؛ ومع ممثل للجنة السياسية والدبلوماسية للجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني .

أولا - الحالة السياسية العامة

٢٣- خلال عام ١٩٨٤ ، وبناء على معلومات معروفة من الجميع ، استمرت ، للأسف ، حالة العنف المدني المستشري في السلفادور .

٢٤- وهناك حدث ساد الحياة السياسية للبلاد في عام ١٩٨٤ وعلق عليه الممثل الخاص في تقريره السابق المقدم الى لجنة حقوق الانسان (٨) ، هو اجراء انتخابات رئاسة الجمهورية . وجرت الجولة الاولى من الانتخابات يوم الأحد ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٤ ، ووفقا للمعلومات الواردة من حكومة السلفادور (٩) ، كانت النتائج النهائية للتصويت كما يلي: ٢٧٦ ٢٦٦ ١ ورقة اقتراع سليمة ، ٥٥٧ ١٠٤ ورقة اقتراع غير سليمة ، ٧٣٦ ٤١ امتناعا ، ٩٢٤ ٦ ورقة اقتراع مطعون فيها . وحصلت الاحزاب السياسية المشاركة على الاعداد والنسب المئوية التالية من الاصوات: الحزب الديمقراطي المسيحي ، ٩٢٧ ٥٤٩ صوتا ، أي ٤٣ر٤١ في المائة ؛ والتحالف الجمهوري القومي ٩١٧ ٣٧٦ صوتا أي ٢٩ر٧٦ في المائة ؛ وحزب المصالحة الوطنية ، ٥٥٦ ٢٤٤ صوتا ، أي ١٩ر٣١ في المائة ؛ والعمل الديمقراطي ، ٩٢٩ ٤٣ صوتا ، أي ٣ر٤٦ في المائة ؛ وحزب الشعب السلفادوري ، ٤٣٠ ١٥ صوتا أي ١ر٢١ في المائة ؛ والحركة الجمهورية الوسطية الدائمة ، ٦٤٥ ٦ صوتا ، أي ٥٢ر٠ في المائة وحزب طريق الشعب ، ٦٧٧ ٤ صوتا ، أي ٣٦ر٠ في المائة .

٢٥- وبما ان أيا من مرشحي مختلف الاحزاب لم يحصل على أكثر من ٥٠ في المائة من الاصوات في الجولة الاولى ، فقد اقتضى القانون اجراء جولة أخرى من الاقتراع تعقد في ٦ أيار/مايو ١٩٨٤ للاختيار بين المرشحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الاصوات في الجولة الاولى وهما خوسيه نابوليون دوارته ، مرشح الحزب الديمقراطي المسيحي ؛ وروبرتو دوبيسون أريتا ، مرشح التحالف الجمهوري القومي .

٢٦- وفي ٦ أيار/مايو ١٩٨٤ ، جرت بالفعل الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية ، ووفقا للمعلومات الواردة من حكومة السلفادور (١٠) ، كانت النتائج النهائية كما يلي: ٣٦٦ ٤٠٤ ١ ورقة اقتراع سليمة ، و ٠١٧ ٨١ ورقة اقتراع غير سليمة ، و ٥٨٢ ٣٢ امتناعا ، و ١١٤ ٦ ورقة اقتراع مطعون فيها ، و ٦١٣ ٢ ورقة اقتراع مفقودة . وقد حصل مرشح الحزب الديمقراطي المسيحي ، السيد دوارته على ٦٢٥ ٧٥٢ صوتا (أي ٥٩ر٥٣ في المائة) ؛ ومرشح التحالف الجمهوري القومي ، السيد دوبيسون ، على ٧٤١ ٦٥١ صوتا (أي ٤١ر٤٦ في المائة) . وبناء على ذلك ، أعلن المجلس المركزي للانتخابات في ١١ أيار/مايو ان السيد خوسيه نابوليون دوارته قد كسب انتخابات الرئاسة .

---

(٨) E/CN.4/1984/25 و Corr.1 ، مرجع سبق ذكره .

(٩) البعثة الدائمة للسلفادور لدى الامم المتحدة والهيئات الدولية في جنيف ، "Asunto: Elecciones Presidenciales del 25 de marzo de 1984"، جنيف ، ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤ .

(١٠) البعثة الدائمة للسلفادور لدى الامم المتحدة والهيئات الدولية في جنيف ، نشرة اعلامية ، "Elecciones Presidenciales del 6 de Mayo de 1984" ، جنيف ، ١٩٨٤ .

٢٧- ووفقا للمعلومات الواردة من حكومة السلفادور [١١] ، حضر أثناء الجولة الاولى من الانتخابات ٣٧ وفدا مراقبا من بلدان مختلفة ، يتجاوز مجموعهم ٣٠٠ مندوب ، ووفقا للمصدر نفسه ، حضر أيضا ممثلون عن منظمات دولية ، ولقيت هذه المناسبة تغطية واسعة في الصحافة الدولية . وذكر المصدر نفسه أيضا ان جماعات المعارضة المسلحة قامت بحملة لاعاقة الانتخابات شملت احراق الآلاف من بطاقات الهوية ، وأعمالا عديدة من أعمال التخريب في شبكة الطاقة الكهربائية ، وهجمات على القرى وأماكن الاقتراع ووسائل النقل العام . وذكرت الصحافة العالمية [١٢] ، ان أعمالا عنيفة ومتفرقة من أعمال المغاوير عطلت عملية التصويت بصورة خطيرة وأغرقت العاصمة والجزء الشرقي من البلد بأسره في ظلمة تامة في الليلة السابقة للانتخابات .

٢٨- ووفقا لما أعلنت حكومة السلفادور [١٣] دعي ٣٢ بلدا صديقا لمراقبة الجولة الثانية من الانتخابات ، وأعلن وزير الخارجية في وقت لاحق [١٤] حضور قرابة ٤٠٠ مراقب من ٢٩ بلدا . ووفقا للمعلومات التي جمعها الممثل الخاص من الصحافة الدولية ومصادر أخرى ، ان المغاوير حاولوا أيضا تعطيل العملية الانتخابية في الجولة الثانية . فعلى سبيل المثال [١٥] ، توفي اثنان من أعضاء الشرطة الوطنية في سان سلفادور بينما كانا يحاولان ابطال مفعول قنبلة ، وحاول مقاتلون من المغاوير، دون ان يلقوا نجاحا ، احتلال سان ميغيل وهي ثالث أكبر مدينة في البلاد حيث جرح تسعة مدنيين عندما انفجر لغم ، كما انفجرت في الساعات الاولى من الصباح أكثر من ١٠ أدوات متفجرة في ضواحي سان سلفادور مما أسفر عن قطع التيار الكهربائي عن تسعة من المقاطعات في البلاد ، بما فيها العاصمة . ومن جهة أخرى [١٦] ، صوت سكان قريتي سنسو تيبيكوي ويوباسكو في مقاطعة كبانياس وذلك في ظل استمرار خطر وقوع هجوم من المغاوير ، كما لم يتمكن سكان خوتيابا ، وتيجوتيبيكوي ، وسانتا ماريا من التصويت لأن المتمردين احتلوا قراهم . وأخيرا ، ووفقا لما أعلنت حكومة السلفادور [١٧] ، أطلق مقاتلون من المغاوير النار على طائرات عمودية تنقل دبلوماسيين وصحفيين أجانب ، وذلك قرب سان ميغيل ، ولحسن الحظ لم يصب أحد بأذى .

---

(١١) المرجع ذاته ، البعثة الدائمة للسلفادور ، النشرة الاعلامية المؤرخة في ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، مرجع سبق ذكره .

(١٢) El-País ، ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٤ ، International Herald Tribune ، ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٤ ؛ Le Monde ، ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٤ .

(١٣) حكومة السلفادور ، وزارة العلاقات الخارجية "Seinform" ،Boletín Informativo ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٤ .

(١٤) المرجع نفسه ، "Boletín Informativo "Seinform .

(١٥) El-País ، ٧ أيار/مايو ١٩٨٤ .

(١٦) Le Monde ، ٨ أيار/مايو ١٩٨٤ .

(١٧) "Boletín Informativo "Seinform ، مرجع سبق ذكره ، ٧ أيار/مايو ١٩٨٤ .

٢٩- ومن المعروف للجميع ان السيد خوسيه نابوليون دوارته قد تسلم منصب رئاسة السلفادور بحضور ٤٥ وفدا أجنبيا بينهم رئيس (هو رئيس غواتيمالا) وثلاثة نواب رئيس و ١١ وزير خارجية ، بينهم وزراء خارجية مجموعة كونتادورا الستة (١٨) • وشكل السيد دوارته على الفور حكومة جديدة على النحو التالي: وزير شوءون الرئاسة السيد خوليو البيرتو ري برنديس ، ووزير الخارجية السيد خورخي ادواردو تنوريا ، ووزير تخطيط وتنسيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية السيد فيديل تشافيز مينا ، ووزير الداخلية السيد رودولفو كاستيللو كلاراماونت ، ووزير العدل السيد مانويل فرانسيسكو كاردونا هيريرا ، ووزير المالية السيد ريكاردو ج• لوبيز ، ووزير التجارة الخارجية السيد مانويل مورالياس ايرليش ، ووزير الاقتصاد السيد ريكاردو غونزاليس كماتشو ، ووزير الدفاع والامن العام الجنرال كارلوس أوجينو فيديس كاسانوفا، ووزير العمل والرعاية الاجتماعية السيد بينخامين فالديز ، ووزير الزراعة والانتاج الحيواني السيد كارلوس أكويلينو دوارته فونيس ، ووزير الاشغال العامة السيد رامون أرنستو رودريغز (١٩) • ومن التعيينات البارزة الاخرى ما يلي: نائب وزير الدفاع المسوءول عن الأمن العام ، الكولونيل رينالدو لوبيز نويلا ، مدير الشرطة الوطنية سابقا (٢٠) ، والسيد خوسيه فرانسيسكو غويريرو الذي انتخبته الجمعية التشريعية مدعيا عاما للجمهورية ، والسيد فرانسيسكو خوسيه غويريرو، المرشح للرئاسة عن حزب المصالحة الوطنية الذي انتخبته الجمعية التشريعية أيضا رئيسا لمحكمة العدل العليا (٢١) • واستبدلت الحكومة الجديدة أيضا مدير الشرطة الوطنية ومدير شرطة الخزانة بالكولونيل أدولفو انطونيو ريغيلو والكولونيل رينالدو غولشر ، على التوالي •

٣٠- وقد وردت في الفقرات السابقة معلومات عن الموقف الذى اتخذته المعارضة المسلحة من الانتخابات ، ووفقا لبيانات أصدرها اتحاد الجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، لم تشترك أي من الجبهتين في الانتخابات ، لأنه في رأيهما لم تكن سائدة في السلفادور الظروف الملائمة لاعتبار هذه الانتخابات ديمقراطية حقا • وعندما انتهت الانتخابات ذكرت الجبهة الديمقراطية الثورية انها لا تعترف بشرعيتها وانها لا تستطيع ان تسميها وطنية لأن جزءا هاما من الشعب السلفادوري لم يشارك فيها ، حيث ان الانتخابات نظمت بواسطة الجناح اليميني من أجل الجناح اليميني نفسه ، كما ذكرت ان الاحتمال ضئيل في ان تستطيع الحكومة الجديدة اتباع طريق الحوار والتفاوض • الاّ ان الجبهة الديمقراطية الثورية قالت في الوقت نفسه انها تتمسك بموقف ايجابي ومتفتح يتمثل في استعدادها للمشاركة في أصرح حوار ممكن (٢٢) • وبالفعل ، ووفقا لما يعلم الجميع ، وعندما انتهت الانتخابات ، قامت الجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي

---

(١٨) El-País ، ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ •

(١٩) Boletín Informativo "Seinform" ، مرجع سبق ذكره ، ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ •

(٢٠) المرجع نفسه ، ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٤ •

(٢١) International Herald Tribune ، ٢٣ - ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٤ •

(٢٢) El-Salvador Informativo ، المكتب الدولي للاعلام التابع للجبهة الديمقراطية الثورية للسلفادور ، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٤ •

للتحرير الوطني ، التي كانت في السنوات السابقة قد أبدت اهتماما كبيرا باجراء حوار ، وفقا لما جاء في تقارير الممثل الخاص السابقة ، بمبادرات جديدة في هذا الشأن بواسطة المؤتمر الاسقفي السلفادوري ، ورئيس كوستاريكا ، والمرشح للحصول على تعيين الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة الامريكية السيد جيسي جاكسون •

٣١- وفي سان سلفادور ، أبلغ عدد من كبار المسؤولين الحكوميين الممثل الخاص بأن الحكومة مستعدة للبدء في حوار مع الجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني • وبالفعل ، وكما طالع الممثل الخاص في الصحف الدولية (٢٣) ، دعا الرئيس دوارته في البيان الذي ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٨ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٤ قادة حركة المغاوير الى اجراء حوار ، موضحا ان هذا الحوار يجب ان يجري في بلدة لا بالما في ١٥ تشرين الاول/أكتوبر بدون أسلحة وبحضور ممثلين عن الصحافة الدولية • وسارع قادة الجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على قبول العرض ، خاصة وانهم كانوا يطالبون منذ زمن بعيد بفتح الحوار سعيا وراء حل سياسي للنزاع •

٣٢- وطبقا لأنباء الصحافة الدولية (٢٤) ، عقد الاجتماع في ١٥ تشرين الاول/أكتوبر في الساعة العاشرة صباحا في كنيسة قرية لا بالما • ومثل الحكومة الرئيس دوارته يصحبه وزير الدفاع ، الجنرال أوخينيو فيديس كاسانوفا ، ووزير شؤون رئاسة الجمهورية السيد خوليو أفولفو ري برنديس ، ورئيس المحكمة العليا السيد خوسيه فرانسيسكو غويريرو ، والممثل المعين من قبل الجمعية السيد رينيه فورتين ماغانيا ، ورجل الاعمال السيد ابراهام رودريغز ، ومثل الجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، السيدان غوليرمو أونغو وروبين سامورا والقادة فرنان سينفويغوس، ونيديا دياز ، وفاكوندو غواردادو ، ولوسيو ريفيرا • وقام بدور الشهود رئيس أساقفة السلفادور المونسينيور ريغيرا أي داماس ، والاسقفان رودريغو أودلاندو كابريرا وغريغوريو روساشافيز • وفيما يلي النقاط العشر المقدمة من الرئيس دوارته الى الجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني:

١- الاقتراح على الجمعية التشريعية اصدار عفو عام وغير مشروط لجميع الذين اشتركوا سواء بطريق مباشر أو غير مباشر في الاعمال غير القانونية المتعلقة بحالة العنف السياسي •

٢- دراسة واعتماد التدابير الضرورية لكي تضمن القوات المسلحة وقوات الامن حرية التنقل للثوار ، الذين سيعاد ادماجهم وأسرهم في المجتمع واعادتهم الى أعمالهم •

٣- ضمان المشاركة السياسية لجميع القطاعات والجماعات بصرف النظر عن المفاهيم الايديولوجية التي تعتنقها في حدود القانون •

٤- توفير جميع أنواع التسهيلات والوثائق الرسمية للذين يرغبون في مغادرة البلد ، وكذلك لأفراد أسرهم الذين يرغبون مرافقتهم •

---

(٢٣) El-País و ABC ، ٩ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٤ •

(٢٤) El-país ، ١٦ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٤ •

٥- تسهيل السفر للذين يرغبون في مغادرة السلفادور والاقامة في بلد آخر •

٦- تقديم الضمانات اللازمة للأشخاص المشردين بسبب أعمال العنف أو الذين غادروا البلاد للأسباب ذاتها لتمكينهم من العودة الى أماكن اقامتهم الاعتيادية في السلفادور •

٧- تقديم الضمانات لهوءلاء الاشخاص بأن بامكانهم الاشتراك في الانشطة السياسية •

٨- تقديم مشروع قانون الى الجمعية التشريعية لتمكين هوءلاء الاشخاص من تسجيل احزابهم السياسية وقوائم مرشحيهم •

٩- ضمان حرية التعبير وامتيازات الاحزاب السياسية •

١٠- وضع برامج خاصة للمصابين والمعوّقين •

واقترح الرئيس دوارته أيضا انشاء لجنة مشتركة ذات تمثيل متساو للطرفين للقيام بحوار دائم من أجل تحقيق السلم •

٣٣- وفي الاجتماع المعقود في لا بالما ، اتفق الطرفان على انشاء لجنة أو آلية مشتركة موءلفة من أربعة مندوبين يعينهم رئيس الجمهورية وأربعة مندوبين تعينهم الجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني تحت اشراف اسقف يعينه الموءتمر الاسقفي في السلفادور (٢٥) •

٣٤- واطلع الممثل الخاص على أنباء نشرتها الصحافة الدولية تقول بأنه ، قبل بدء الجولة الاولى من المحادثات بوقت قصير ، قامت منظمة من أقصى اليمين هي " الجيش السري المناهض للشيوعية " باتهام الرئيس دوارته والمنظمات السياسية التي كانت توءيد الحوار بأنهم اعداء الوطن وهددتهم بأعمال عسكرية (٢٦) •

٣٥- ووفقا لمعلومات قدمتها حكومة السلفادور الى الممثل الخاص ، ووفقا لأنباء يعرفها الجميع (٢٧) ، عقدت الجولة الثانية من المحادثات يوم الجمعة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ في مكان تابع للكنيسة الكاثوليكية يقع في أياهوالو قرب العاصمة • وكان وفد الحكومة موءلفا من عدة أشخاص ، منهم نائب رئيس الجمهورية الدكتور ابراهام رودريغز ، ووزير شوءون الرئاسة السيد خوليو أدولفو ري برنديس ، ومعاون مدير الامن العام الكولونيل رينالدو لوبيز نويليا • وتمثلت الجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني من السادة روبين زامورا ، وهيكتور أوكويلي وادواردو زامالوا • وحضر بصفة مشرف الاسقف المعاون لسان سلفادور ، المونسينيور روزاس تشافيس •

---

(٢٥) اللجنة السياسية والدبلوماسية للجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني : لا بالما : معرض للسلم • الاعتراف بوجود سلطتين في السلفادور ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ • أنظر في وقت لاحق المرفق ٥ ، الذي يحتوي على البيان المشترك •

(٢٦) El-País ، ١٤ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٤ ، The Guardian ، ٢٥ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٤ •

(٢٧) حكومة السلفادور ، وزارة العلاقات الخارجية • تلكس موءرخ في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، رقم ٢٨٨١٨ موجه الى البعثة الدائمة للسلفادور في جنيف • New York Times ، ١ و ٢ و ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ •

٣٦- وفي ذلك الاجتماع ، قدم ممثلو الجبهة الديمقراطية الثورية جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وثيقة معنونة "اقتراح شامل للحل السياسي التفاوضي والسلم" ، أرسلوا نسخة عنها الى الممثل الخاص • وبعد ان ذكّر الاقتراح بأن "جبهتينا قد عرضتا مرات عدة منذ عام ١٩٨١ ضرورة اجراء الحوار لايجاد حل سياسي للأزمة الوطنية العميقة" ، أورد ثلاث مراحل للحوار والمفاوضة • المرحلة الاولى ، تشير الى "خلق الشروط السياسية والسيادية الاساسية لحل تفاوضي" وتتضمن النقاط التالية : عقد محفل وطني يمكن جميع القطاعات الاجتماعية والسياسية في البلد من الاشتراك والاعراب عن آرائها ؛ اتفاقات في مجال حقوق الانسان والحريات الاساسية ؛ اتفاقات تتعلق باضفاء الطابع الانساني على الحرب ؛ اتفاقات لوقف التدخل العسكري الامريكي الشمالي ؛ اتفاقات لوقف سباق التسلح ؛ اتفاقات بشأن وقف تدمير الاقتصاد ؛ واتفاق بشأن التقيد بتنفيذ الشروط السابقة • المرحلة الثانية ، تعالج "ازالة الاعمال العدائية وعقد اتفاقات ضمان "وتشمل: اعتماد اتفاقات للمشاركة في الحكومة ؛ اعتماد اتفاق مشترك لجدول زمني للانتخابات ؛ التفاوض لوقف النار" بعد تحديد مسبق للأراضي الواقعة تحت رقابة كل من الطرفين" ؛ واعادة تركيز المهجرين واعادة اللاجئين الى وطنهم • المرحلة الثالثة ، تشير الى العملية الموءسسية الديمقراطية وتشمل: تشكيل حكومة اتفاق وطني ؛ تعديل دستوري يطرح على استفتاء وطني ؛ اعادة تنظيم القوات المسلحة انطلاقا من الجيوش القائمة ؛ والدعوة الى انتخابات عامة •

٣٧- ووفقا لأنباء يعرفها الجميع (٢٨) كان اجتماع اياهوالو طويلا ومتوترا وصعبا ، علما بأن كل ذلك لم يمنع صياغة بلاغ مشترك في نهاية الاجتماع ، أعلنت فيه الحكومة والجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني عن اتفاق محدود لاجازة حرية التنقل لوسائل النقل المدنية على طرقات البلاد بين ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ و ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ • كذلك اتفق الطرفان على اجراءات العمل للاجتماعات المقبلة ، على الرغم من انهما لم يعلنا عن تاريخ انعقاد الاجتماع التالي •

٣٨- وبعد أيام قليلة من اجتماع اياهوالو ، ووفقا لمعلومات يعرفها الجميع أيضا (٢٩) ، أعلن الرئيس دوارته أنه مستعد لتعليق العمليات العسكرية خلال فترة عيد الميلاد المجيد اذا ما اتخذت المعارضة الثورية قرارا مماثلا • وفيما يتعلق بمحادثات اياهوالو ، قال انه لم يفقد الامل حتى الآن بأن المفاوضات يمكن ان توءدي احتماليا الى تسوية سياسية تفاوضية •

٣٩- ومن جهته ، أعلن حلف الجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي بعد اجتماع اياهوالو (٣٠) أنه قد واجه "وضعا أكثر تعقيدا وصعوبة من الوضع الذي كان قد واجهه في لا بالما" ولكن "على الرغم من جميع الصعوبات فان عملية الحوار قد تدعمت باعتبارها طريقا نحو السلم" •

---

(٢٨) New York Times ، ١ و ٢ و ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ •

(٢٩) New Yrok Times ، ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ •

(٣٠) الجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني • بلاغ الى الشعب السلفادوري: موقف الجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في عملية الحوار للحل السياسي • السلفادور ، ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ •

٤٠- ووفقا للصحافة الدولية (٣١) ، أعلنت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في أواسط كانون الاول/ديسمبر عن اقتراحها لتعليق جميع الاعمال العسكرية الهجومية بين ٢٤ و ٢٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، وبين ٣١ كانون الاول/ديسمبر من العام نفسه و ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ • وأعلنت الجبهة ان الغرض من هذه الهدنة هو تمكين جنود الجيش النظامي من الاجتماع بأفراد أسرهم واصدقائهم ، وتمكين الشعب من الاستفادة من الاعياد • وتجدر الاشارة أيضا الى ان هذا القرار مستقل عن الاتفاقات الموقعة في اياهوالو والهادفة الى ضمان حرية وامان التنقل في الاراضي الوطنية بين ٢٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ و ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ • وتلقى الممثل الخاص وثيقة من الجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني تعلمه بهذه الهدنة الميلادية (٣٢) • وأشارت الوثيقة المذكورة الى ان الهدنة هي "دليل على الاستعداد للتقدم في خلق الظروف المواتية لحل النزاع عن طريق الحوار والتفاوض" •

٤١- ووفقا للصحافة الدولية (٣٣) ، ستعقد في أواخر شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ الجولة الثالثة للحوار بين الحكومة والجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني • هذا ما أعلنه الاسقف المعاون لسان سلفادور ، المونسينيور روزاس تشافيس • وبموجب تلكس موءرخ في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، أعلمت حكومة السلفادور الممثل الخاص ان الجمعية مددت تعليق الضمانات الدستورية لمدة ٣٠ يوما ابتداء من ٢٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ (٣٤) ، وذلك بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٢٧٧ الموءرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ •

٤٢- ووفقا لمعلومات قدمتها حكومة السلفادور الى الممثل الخاص (٣٥) ، دعي المجلس المركزي للانتخابات الى اجراء انتخابات في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٥ لانتخاب النواب في الجمعية التشريعية وكذلك لاجراء انتخابات بلدية • وفي المجلس المركزي لانتخابات السلفادور ، أعلم الممثل الخاص بالتدابير المصممة لهذا الغرض •

---

(٣١) El-País ، ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ •

(٣٢) اللجنة التنفيذية للجبهة الديمقراطية الثورية ، القيادة العامة لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ •

(٣٣) ABC ، ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ •

(٣٤) حكومة السلفادور ، وزارة العلاقات الخارجية ، تلكس موءرخ في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، المرجع ذاته •

(٣٥) المرجع ذاته •

ثانيا - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٤٣- تفيد تقارير اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية والكاريبي (٣٦) ان السلفادور قد واجه منذ عام ١٩٧٨ أزمتين طاحنتين تغذي كل منهما الأخرى في المجالين الاقتصادي والاجتماعي - السياسي. وطبقا لهذا المصدر تفاقمت الآثار الضارة المترتبة على الكساد الاقتصادي الدولي بسبب عوامل متلازمة مثل التقلص الشديد في الاستثمار الخاص ، وهروب رؤوس الأموال والموارد البشرية ، فضلا عن تزايد خطورة آثار الصراع السياسي على الهيكل الاساسي المادي والاجتماعي ، وقد ظهر ذلك كله في استمرار هبوط الانتاج والتوزيع . وخلاصة القول ، تقدر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي ان تطور المتغيرات الاقتصادية الرئيسية في السنوات الاخيرة كان على النحو التالي: " (أ) تراجع الناتج المحلي الاجمالي للفرد الى المعدل المسجل في عام ١٩٦١ ؛ (ب) انخفض الاستهلاك الخاص للفرد في الوقت الحاضر عما كان عليه منذ ربع قرن ؛ (ج) ارتفع معدل البطالة المعلنة من ٦ الى ٣٠ في المائة بين ١٩٧٩ و ١٩٨٣ بالاضافة الى ارتفاع معدلات قصور العمالة ؛ (د) انخفض الحد الادنى للأجور بالقيمة الحقيقية بمقدار الثلث تقريبا على مدى ثلاث سنوات ؛ (هـ) ظل التضخم عند نسبة ١٣ في المائة سنويا على الرغم من الجهود المبذولة في اطار سياسة التثبيت" .

٤٤- وكان الممثل الخاص قد أشار باسهاب في تقاريره السابقة (٣٧) الى برنامج الاصلاح الزراعي الذي اضطلع به مجلس قيادة الحكومة الثورية في عام ١٩٨٠ . وتشير هذه المعلومات الى أنه وفقا للمادة ١٠٥ من الدستور الحالي الذي اعتمد في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ والذي دخل حيز النفاذ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر التالي ، يجوز لكل شخص طبيعي أو اعتباري سلفادوري ان يمتلك مزارع تصل مساحتها الاجمالية الى ٢٤٥ هكتارا ، الامر الذي يعني ان المرحلة الاولى من الاصلاح الزراعي لا تشمل المزارع التي تزيد مساحتها عن ذلك . وينبغي أيضا ملاحظة ان المرحلة الثانية من الاصلاح الزراعي لم تنفذ على الاطلاق .

٤٥- وفيما يتعلق بالمرحلة الاولى من الاصلاح الزراعي ، تفيد الوثائق المقدمة الى الممثل الخاص في سان سلفادور من المعهد السلفادوري للاصلاح الزراعي (٣٨) ، أنه بتاريخ ٣١ أيار/مايو ١٩٨٤ كان عدد الملكيات الزراعية المتأثرة ٤٣٩ قطعة ، منها ٢٩١ قطعة تقل مساحتها عن ٥٠٠ هكتار و ١٤٨ قطعة تزيد مساحتها عن ذلك ، ويبلغ مجموع مساحتها ٠٠٤ ٢٢١ ٢ هكتارا . وجاء في الوثائق أيضا أنه في الفترة ما بين ١ تموز/يوليه ١٩٨٣ و ٣١ أيار/مايو ١٩٨٤ ، تم تعويض ٩٣ من مالكي الاراضي السابقين ، وبذلك بلغ عدد الملكيات الزراعية التي دفع تعويض عنها خلال العملية ٢٤٩ قطعة . وبالاضافة الى ذلك ، صدر ٣٣ سندا من سندات التمليك للجمعيات التعاونية خلال تلك الفترة .

---

(٣٦) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي ، E/CEPAL/PLEN.17/L.2, "El Salvador, Principales Rasgos de su Evolución Económica Reciente" ، نيويورك ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٤ .

(٣٧) E/CN.4/1502 و E/CN.4/1983/20 و E/CN.4/1984/25 و Corr.1 ، مراجع سبق ذكرها .

(٣٨) Salvadorian Institute for Agrarian Reform (ISTA), "Memoria de Labores del 1 de julio al 31 de mayo de 1984", San Salvador.

٤٦- وفيما يتعلق بالمرحلة الثالثة للاصلاح الزراعي - تخصيص بعض قطع الاراضي الزراعية لزارعيها ونقل ملكيتها اليهم حسب نص المرسوم رقم ٢٠٧ لمجلس قيادة الحكومة الثورية - علم الممثل الخاص (٣٩) قررت الجمعية الوطنية ، في نهاية حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، عدم تمديد المهلة الزمنية لتقديم طلبات جديدة على الرغم من اعتزام الحزب الديمقراطي المسيحي تمديد تلك المهلة • وعلى أي حال ، وحسب المعلومات التي تلقاها شخصيا الممثل الخاص في سان سلفادور من ادارة وكالة فيناتا - وهي الوكالة المسؤولة عن تنفيذ المرسوم رقم ٢٠٧ - كانت الحالة في ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٤ فيما يتصل بالمرحلة الثالثة من الاصلاح الزراعي كالتالي(٤٠): ورد ١٠٥ ٧٩ طلبات ، ويوجد ٦٣٥ ٦٣ مستفيدا مباشرا ؛ و ٨١٠ ٣٨١ من المستفيدين اجمالا • ويفيد المصدر نفسه انه صدر حتى التاريخ ذاته ١٥٢ ٥٦ صكا موقتا للملكية ، عدد المستفيدين المباشرين منها ٥٦٥ ٤٧ شخصا وعدد المستفيدين اجمالا ٣٩٠ ٢٨٥ شخصا • وأوضحت سلطات وكالة فيناتا أيضا للممثل الخاص ان نوعية حياة الاهالي الذين استفادوا من المرسوم ٢٠٧ قد تحسنت بوجه عام ، وان لم يكن بالقدر الذي كانت توده •

٤٧- وفي مجال آخر من الامور ، اطلع الممثل الخاص على التقرير رقم ٢٣٦ للجنة الحرية النقابية التابعة لمنظمة العمل الدولية (٤١) ، والذي شمل القضية رقم ١٢٥٨ المعنونة "شكاوى ضد حكومة السلفادور مقدمة من الاتحاد العالمي لنقابات العمال والاتحاد الدولي للنقابات الحرة " • ويتناول التقرير المذكور محاكمة ١١ نقابيا وقياديا من نقابة الطاقة الكهربائية ، الذين اعتقلوا في ٢٣ آب / أغسطس ١٩٨٠ ، مشيرا الى ان حكومة السلفادور تعلن انها أطلقت سراح القائد النقابي هيكتور برنابي رسينوس وتسعة نقابيين آخرين ، علما بأنها لا تعطي معلومات عن السيد خورخيه ارتيغاس• وفيما يتعلق بهذه القضية ، أوصت اللجنة الى المجلس ان يوافق على سلسلة من الاستنتاجات ، ومن بينها التالية : الطلب الى الحكومة ان تبلغ عن الافعال المحسوسة التي قد تسند الى السيد خورخيه ارتيغاس والاعلان عن قلق اللجنة لكون هذا الاخير يحاكم من قبل السلطة العسكرية ؛ والاشارة الى ان اعتقال القادة النقابيين أو النقابيين والحكم عليهم لأسباب تتصل بأنشطة الدفاع عن مصالح العمال ، تشكل انتهاكا خطيرا للحريات النقابية خاصة ؛ والاسف لكون الحكومة لم ترد على ادعاءات أخرى •

٤٨- واهتمت لجنة الحرية النقابية التابعة لمنظمة العمل الدولية (٤٢) بالشكوى المقدمة من الاتحاد العالمي لنقابات المعلمين ضد حكومة السلفادور بسبب المعاملة التي ألحقتها بالمؤسسة السلفادورية المسماة "Andes, 21 de Junio" • وفيما يتعلق بهذه الشكوى ، أوصت اللجنة الى المجلس ان يوافق على استنتاجات مختلفة ، ومن بينها التالية : الأسف لكون مكاتب مؤسسة

---

(٣٩) Washington Post ، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، New York Times ، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، International Herald Tribune ، ٢ تموز/يوليه ١٩٨٤ •

(٤٠) Financiera Nacional de Tierras (FINATA), "Actividades Operativas de Ejecución del Decieto 207".

(٤١) الوثيقة GB.228/11/12 ، الجلسة ٢٢٨ ، جنيف ، ١٢ - ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ •

(٤٢) المرجع ذاته •

"Andes, 21 de Junio" قد اخضعت لتفتيش سجلات المنتمين الى الموءسسة دون ان يبدو انه كان هناك أمر قضائي يجيز ذلك التفتيش ؛ والاشارة الى ان الحرية النقابية لا يمكن ان تمارس الاّ في حالة تحترم وتضمن فيها تماما حقوق الانسان الأساسية ، ولاسيما تلك المتعلقة بحرمة الاشخاص وأمنهم • وطلبت اللجنة من حكومة السلفادور ان تتخذ التدابير لانهاء الاضطهاد الذى تعاني منه موءسسة "Andes, 21 de Junio" والمنتمين اليها وكي يتمكن هوءلاء من ممارسة حقوقهم النقابية ممارسة تامة ؛ والطلب الى الحكومة ان تفتح تحقيقا حول ما تم من ادعاء بشأن ضبط المراسلات بين موءسسة "Andes, 21 de Junio" وغيرها من المنظمات النقابية •

ثالثا - الحقوق المدنيـــة والسياســـــة

٤٩- استمر الممثل الخاص في تلقي معلومات مختلفة بشأن انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية في السلفادور • وطابع هذه المعلومات يجعل من غير الملائم اجراء استعراض انتقادي مفصل للأحداث المبلغ عنها في ضوء الاحكام القانونية المحددة الداخلية والدولية الملزمة لجمهورية السلفادور في هذا المجال • وتبعا لذلك ، وكما حدث في تقارير سابقة ، رأى الممثل الخاص ان من الافضل اتباع طريقة مختلفة هي وضع تصنيف يأخذ في كامل الاعتبار أخطر الانتهاكات والظروف الفعلية التي وقعت فيها هذه الانتهاكات • وهذا التصنيف الذي لا ينطوي بأي حال على أي تمييز جامد بين مختلف الفئات ، هو كالآتي: (أ) الاغتيالات ؛ (ب) حالات الخطف والاختفاء ؛ (ج) المعتقلون السياسيون؛ (د) موقف القضاء الجنائي السلفادوري ؛ (هـ) انتهاكات حقوق الانسان المنسوبة الى قوات المغاوير •

١- الاغتيـــالات

٥٠- استمر الممثل الخاص في تلقي معلومات عن اغتيالات ارتكبت في البلد لأسباب سياسية ضد أشخاص غير مقاتلين من السكان المدنيين • ويدرك الممثل الخاص تمام الادراك ، كما أوضح في تقاريره السابقة ، صعوبة تحديد العدد الصحيح لهذا النوع من الجرائم بدقة ، ويرى ان هذه الصعوبة ترجع الى أسباب متنوعة • أولها حجم الارقام المعنية • وثانيها ان المعلومات المتعلقة بالاغتيالات لا تتكشف في كثير من الحالات الاّ بعد العثور على الجثث ، وعليه يكون من الصعب جدا التأكد مما اذا كانت الوفاة ناتجة حقا عن دوافع سياسية أو مجرد جرائم قتل عادية • يضاف الى ذلك ، ان النزاع المسلح يجري بين جيش نظامي ومنظمة للمغاوير ، وقد يصعب احيانا معرفة ما اذا كان القتلى هم من المدنيين أو من المقاتلين • ويرى الممثل الخاص ان هذا مجال يجب ان تعامل فيه الارقام بحذر كبير، اذ لا سبيل للتأكد من ان الارقام المبلغ عنها بشأن الاغتيالات السياسية للمدنيين هي أرقام موثوق بها تماما ، والاختلافات الموجودة بين القوائم المقدمة من المصادر المختلفة انما تشير بوضوح الى ضرورة الحذر •

٥١- بل انه يلزم في تقييم الارقام الواردة في هذا التقرير التزام قدر من الحذر أكبر مما التزم في التقارير السابقة ، اذا ما امكن ذلك ، فالمعلومات الواردة للمقرر الخاص من مصادر مختلفة ، ولاسيما في الاشهر الاخيرة ، تبين ان هناك انخفاضا كبيرا في عدد الاغتيالات السياسية لغير المقاتلين والتي لا علاقة لها بالاعمال العدائية ، في حين ان بعض المصادر تفيد بحدوث انخفاض أقل أو بعدم حدوث انخفاض على الاطلاق في وفيات المدنيين الناجمة عن الاعمال العدائية أو خلال القتال •

٥٢- وقد علم الممثل الخاص ، في هذا الصدد ، بوجود خلاف بين سفارة الولايات المتحدة في السلفادور ومكتب الحماية القانونية التابع لأبرشية سان سلفادور • فقد أشارت سفارة الولايات المتحدة اشارة خاصة في وثيقة مؤرخة في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٤ (٤٣) ، الى قائمة مكتب الحماية

---

(٤٣) سفارة الولايات المتحدة الامريكية في السلفادور "Analysis of Legal Protection's Statistical Approach to Violence in El Salvador" ، ٣ تموز/يوليه ١٩٨٤ •

القانونية بالوفيات نتيجة للعنف ، المعزوة بأكملها تقريبا الى القوات المسلحة ، دون مزيد من التحديد ، وانتقدت الارقام ، لكونها ، رغم التأكيد بأنها تقوم على أساس روايات شهود العيان ، لا تقدم معلومات أساسية مثل جنس الضحايا أو سنهم أو هويتهم • وترى سفارة الولايات المتحدة ان مكتب الحماية القانونية يستخدم ما تنشره الصحافة المحلية من أنباء عن عدد ضحايا العنف السياسي ، ثم يدرج خسائر المغاورين كما لو كانوا مدنيين • وأقر مكتب الحماية القانونية في رده على انتقادات السفارة (٤٤) باحتمال وجود بعض النواقص في المنهجية المتبعة ، مثل اغفال الحوادث التي لا تصل الى علمه ، وامكان ذكر معلومات غير صحيحة ، ووجود عائق خطير هو عدم امكان التأكد من الحوادث في موقعها • ومن رأي المقرر الخاص انه كثيرا ما يكون من الصعب جدا فيما يتعلق بضحايا الاعمال العدائية تعيين عدد الموتى بالضبط وما اذا كان القتلى هم من المغاوير أو من المدنيين ، وذلك بسبب عدم اجراء تحقيق فوري في الموقع • وتتضاعف الصعوبة بوجود من يسمون "ماساس" أو المدنيون الملتزمون سياسيا الذين لا يحاربون بالفعل ولكنهم يساعدون المغاوير • ويشير المقرر الخاص الى المشكلة الخاصة بالهجمات التي يتعرض لها هوءلاء المدنيون الملتزمون سياسيا في مكان آخر من هذا التقرير (٤٥) •

٥٣- وتنسب الارقام المقدمة من هيئة المعونة القانونية عن الاشهر العشرة الاولى من سنة ١٩٨٤ (٤٦) وفيات المدنيين التالية الى الجيش وقوات الامن والفرق شبه العسكرية : ٤٩٣ في كانون الثاني/يناير ؛ و ٢٢٢ في شباط/فبراير ؛ و ٤٣٢ في آذار/مارس ؛ و ٢٠٥ في نيسان/ابريل ؛ و ٢٣١ في أيار/مايو ؛ و ١٢١ في حزيران/يونيه ؛ و ٢٢٩ في تموز/يوليه ؛ و ٢٢٣ في آب/أغسطس ؛ و ٦٩في أيلول/سبتمبر ؛ و ٦٠ في تشرين الاول/أكتوبر • ويوءكد المصدر نفسه ان من بين هوءلاء الضحايا ، قيل أنه لم يتعرف على ٤٧٨ جثة في كانون الاول/يناير ؛ ١٩٤ في شباط/فبراير ؛ و ٣٨٧ في آذار/مارس ؛ و ١٧٦ في نيسان/أبريل ؛ و ١٩٧ في أيار/مايو ؛ و ٩٧ في حزيران/يونيه ؛ و ١٤٥ في تموز/يوليه ؛ و ٢٥ في آب/أغسطس ؛ و ٣٧ في أيلول/سبتمبر ؛ و ٤٨ في تشرين الاول/أكتوبر • وتشير هيئة المعونة القانونية أيضا الى ان "اعداد الضحايا غير المتعرف عليهم تمثل الى حد كبير مدنيين قتلوا في أعمال عدائية واسعة النطاق ، منها مثلا القصف العشوائي" • ويترتب على ذلك بالتالي ، في رأي هيئة المعونة القانونية ، ان يكون عدد القتلى علاوة على قتلى المعارك كالتالي: ١٥ في كانون

---

(٤٤) مكتب الحماية القانونية التابع للأبرشية ، لجنة العدل والسلم التابعة للأبرشية سان سلفادور ، السلفادور ، Comentario al "Analisis de las" Estadísticas de Tutela Legal sobre la violencia en El Salvador' presentado por la Embajada de los Estados Unidos de Norteamerica al Arzobispado de San Salvador" ، سان سلفادور ، ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٤ •

(٤٥) الفصل الخامس •

(٤٦) المعونة القانونية المسيحية "المطران أوسكار روميرو" في السلفادور ، سان "Víctimas de la población civil por la violencia política que azota el País, imputadas al Ejército, Cuerpos de Seguridad y Escuadrones Paramilitares" ، وثيقة قدمت شخصيا الى الممثل الخاص في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، وأكملت في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه •

الثاني/يناير ؛ و ٢٨ في شباط/فبراير ؛ و ٤٥ في آذار/مارس ؛ و ٢٩ في نيسان/ابريل ؛ و ٣٤ في أيار/مايو ؛ و ٢٤ في حزيران/يونيه ؛ و ٨٤ في تموز/يوليه ؛ و ٨٢ في آب/أغسطس ؛ و ٣٢ في أيلول/سبتمبر ؛ و ١٢ في تشرين الاول/أكتوبر ؛ أي ما مجموعه ٣٨٥ شخصا في الاشهر العشرة الاولى من السنة .

٥٤- وطبقا لما ذكره مكتب الحماية القانونية التابع للأبرشية (٤٧) ، قتل ٢٤١ مدنيا في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ، على أيدي أفراد من الجيش وقوات الامن والفرق شبه العسكرية . ولم توفر المعلومات ولو رقما تقريبيا للذين قتلوا خلف خطوط الجبهة أو نتيجة للقتال أو أثناء المعارك . وفي شباط/فبراير ، أبلغ عن مقتل ٢٦٩ مدنيا (٤٨) ، من بينهم ١٩٥ قتلهم جيش السلفادور ؛ و ١٦٩ قتلوا في العمليات العسكرية ؛ و ١٤ قتلهم جيش بلد آخر . وفي آذار/مارس (٤٩) ، أبلغ عن مقتل ٤٠٧ من المدنيين منهم ٢٦٩ قتلوا في عمليات عسكرية و ٤٣ في ظروف غير معروفة . وفي نيسان/ابريل (٥٠) أبلغ عن مقتل ٢٢٩ مدنيا ، منهم ٤٧ قتلوا في عمليات عسكرية ، و ٤٦ في ظروف غير معروفة . وفي أيار/مايو (٥١) أبلغ عن مقتل ١٧٤ مدنيا ، قتل ٧٠ منهم في عمليات عسكرية و ١٥ في ظروف غير معروفة . وفيما يتعلق بشهر حزيران/يونيه (٥٢) ، أبلغ مكتب الحماية القانونية مستخدما منهجية جديدة ، عن ثمانية اغتيالات معزوة الى الفرق شبه العسكرية ، أحدها منسوب الى منظمة الدفاع المدني واثنان منسوبان الى الجيش ، وأشار أيضا الى سقوط ٦٨ "ضحية للعنف السياسي في عمليات عسكرية ، تضم أشخاصا من غير المقاتلين ومقاتلين ومدنيين ، لا يمكن تصنيفهم ، دون معاينة في الموقع وان يكن من المحتمل ان معظمهم من المدنيين" ؛ وقتل ٥٠ "في كمائن أو مناوشات أو دوريات ، ويحتمل ان يكون معظمهم من المقاتلين ، وان لم يكن بالامكان تصنيفهم دون معاينة في الموقع . وفيما يتعلق بشهر تموز/يوليه (٥٣) ، أبلغ مكتب الحماية القانونية عن اغتيال شخصين عزي قتلهما الى الفرق شبه العسكرية ونسب مقتل ٧٣ للجيش ، قتل ٧٢ منهم أثناء هجمات عشوائية على السكان المدنيين ، وقتل منهم اثنان بعد اخراجهما من منزليهما ، وقتل واحد في ظروف غير معروفة . وأبلغ كذلك عن سقوط "٣٧ شخصية للعنف السياسي أثناء عمليات عسكرية ، منهم مقاتلون وغير مقاتلين ومدنيون لا يمكن تصنيفهم ، بدون معاينة في الموقع ، وان يكن من المحتمل ان معظمهم كان من المدنيين" وقتل ٧٣ "في كمائن أو مناوشات أو دوريات ، يحتمل ان يكون معظمهم من المقاتلين ، وان لم يكن بالامكان تقرير ذلك على وجه اليقين دون اجراء معاينة في الموقع" .

---

(٤٧) مكتب الحماية القانونية التابع للأبرشية ، مرجع سبق ذكره ، التقرير رقم ٢١ ، كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ .

(٤٨) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٢٢ ، شباط/فبراير ١٩٨٤ .

(٤٩) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٢٣ ، آذار/مارس ١٩٨٤ .

(٥٠) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٢٤ ، نيسان/أبريل ١٩٨٤ .

(٥١) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٢٥ ، أيار/مايو ١٩٨٤ .

(٥٢) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٢٦ ، حزيران/يونيه ١٩٨٤ .

(٥٣) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٢٧ ، تموز/يوليه ١٩٨٤ .

٥٥- ولصعوبات مفهومة في المواصلات ، لم يكن الممثل الخاص قد تلقى ، في وقت اتمام هذا التقرير النهائي الى لجنة حقوق الانسان ، معلومات مباشرة عن مكتب الحماية القانونية بشأن الاغتيالات التي ارتكبت في تواريخ لاحقة • ولكنه ، بالمقابل ، تلقى بعض الانباء غير المباشرة • وهكذا ووفقا لنشرة الجامعة الكاثوليكية (٥٤) ، أبلغ مكتب الحماية القانونية عن مقتل ١٤٦ شخصا بسبب أعمال العنف السياسي المنسوبة الى الجيش ، وقوى الامن ، وفرق الموت ، بين ٣١ آب/أغسطس و ٤ تشرين الاول/أكتوبر ، منهم ٩٢ قتلوا في عمليات ومجابهات ، ومنهم ٥٤ قتلوا خارج المعارك • وقد جمع المصدر ذاته (٥٥) أرقام الرعاية القانونية بين ٢٨ أيلول/سبتمبر و ١٨ تشرين الاول/أكتوبر : ٨٧ قتيلا ، منهم ٤١ في عمليات عسكرية ، مما يحمل على الاعتقاد ان ٤٦ قتلوا خارج المعارك • وتشير المعلومات المذكورة الى أنه لم ترد أنباء عن أى وفاة يمكن عزوها الى قوى الأمن أو الى فرق الموت في الاسبوع من ١٢ الى ١٨ تشرين الاول/أكتوبر •

٥٦- وتقدم لجنة حقوق الانسان في السلفادور (لجنة حكومية) ، من ناحيتها (٥٦) ، الارقام التالية "لضحايا العنف السياسي في السلفادور خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ الى ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤" : وفياة مدنيين منسوبة الى أفراد من القوات المسلحة : ٩٠ حالة ؛ وفيات مدنيين بسبب أفعال على يد أشخاص مجهولي الهوية : ٩٧ حالة ؛ وفيات مدنيين منسوبة الى منظمات أو جماعات معلومة ؛ ١٨ حالة ؛ وفيات مدنيين ناجمة عن اشتباكات بين القوات المسلحة والجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني: ٩ حالات •

٥٧- وقدمت سفارة الولايات المتحدة في السلفادور قائمة أخرى الى الممثل الخاص تستند الى تقارير الصحافة المحلية (٥٧) • وحسب تلك القائمة فان عدد وفيات المدنيين المنسوبة الى العنف السياسي في عام ١٩٨٤ بلغ ٩٦ حالة في شهر كانون الثاني/يناير ؛ و ٦٨ حالة في شهر شباط/فبراير ؛ و ١٠٠ حالة في آذار/مارس ؛ و ١٤٤ حالة في نيسان/ابريل ؛ و ٥٧ حالة في أيار/مايو ؛ و ٦٢ حالة في حزيران/يونيه ؛ و ٤٦ حالة في تموز/يوليه ؛ و ٤٣ حالة في آب/أغسطس ؛ ما مجموعه ٦١٦ حالة • وحسب تلك القائمة أيضا ، التي كانت قد قدرت عدد المدنيين الذين قتلوا في حزيران/يونيه وتموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٨٣ بـ ٢٩٧ مدنيا ، كان الرقم بالنسبة للأشهر المقابلة لهذه الأشهر الثلاثة في عام ١٩٨٤ - أي بعد ان أصبح السيد دوارته رئيسا للجمهورية - هو ١٥١ •

---

(٥٤) رسائل الى الكنائس ، من السلفادور ، الجامعة الكوثوليكية ، ١ - ١٥ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٤ •

(٥٥) النشرة، ١٦ - ٣١ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٤ •

(٥٦) لجنة حقوق الانسان في السلفادور ، سان سلفادور "Estadísticas Enero-Agosto de 1984" .

(٥٧) سفارة الولايات المتحدة ، سان سلفادور ، "Civilian Deaths attributable to Political violence as reported by the press from September 1, 1983 to August 31, 1984" .

٥٨- هذه هي اذن القوائم التي وردت الى الممثل الخاص والتي يعرضها بدوره على لجنة حقوق الانسان • ويودّ الممثل الخاص اضافة ان تحليل مختلف الارقام يبين أنه قد حصل انخفاض ملحوظ في عدد المدنيين الذين قتلوا لأسباب سياسية خارج نطاق الاعمال العسكرية في عام ١٩٨٤ بالمقارنة بالسنوات السابقة ، وان ذلك كان واضحا بشكل خاص في الأشهر القليلة الماضية • ولا يسع الممثل الخاص الا ان يشير الى هذا الاتجاه وان يعرب عن ارتياحه له ، غير ان من واجبه الاساسي أيضا ان يذكر بأن على كل سلطة من سلطات حكومة جمهورية السلفادور - السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية - التزاما باتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على الاغتيالات السياسية للمدنيين ، لتضمن بذلك الاحترام الكامل للحق الاساسي لكل انسان ، ألا وهو الحق في الحياة •

٥٩- ولقد أكدت أيضا لجنة المراقبة للأمريكتين وجود هذا الاتجاه التنازلي في جرائم القتل السياسية وذلك في تقريرها الاولي لشهر تموز/يوليه ١٩٨٤ (٥٨) الذي يشير الى "انخفاض ملحوظ في بعض أنواع التجاوزات الرئيسية" ، بما في ذلك هبوط أعمال القتل التي ترتكبها ألوية الموت "• وعلى أي حال ، فان ذلك المصدر يرى "انه لم يحصل أى انخفاض في الانواع الاخرى من التجاوزات الأصعب رصدا" ، مشيرا الى "الهجمات العشوائية التي تشن على المدنيين غير المقاتلين في مناطق النزاع في السلفادور ، ولاسيما من جانب القوات الجوية السلفادورية" • وهذه أيضا مسألة يرى الممثل الخاص انها تبعث على بالغ القلق وسوف تتم معالجتها بأشمل قدر ممكن في الفصل الخامس من هذا التقرير المتعلق بانتهاكات حقوق الانسان التي ترتكب أثناء الاعمال العدوانية أو نتيجة لها •

٢- الاختطاف والاختفاء

٦٠- مازال الممثل الخاص يتلقى معلومات بخصوص الاشخاص المخطوفين أو المعتقلين لأسباب سياسية ، الذين تم التبليغ عن البعض منهم باعتبارهم من المفقودين ، وهو يودّ ان يلاحظ في هذا الصدد انه يجب مرة أخرى تناول الارقام بأكبر درجة من الحذر ، ويجب توخي ذلك لأسباب أولها انه يحدث أحيانا بعد الاعتقال أو الاختطاف ان يعثر على جثث الاشخاص المعتقلين أو المخطوفين ، وتعتبر هذه الحالات جرائم قتل • وفي حالات أخرى ، يكتشف ان الاشخاص المخطوفين هم أحياء في مراكز اعتقال رسمية ، ويعتبر هؤلاء الاشخاص سجناء سياسيين • وفي حالات أخرى ، يتم الافراج عن الاشخاص المخطوفين • وأخيرا ، هناك حالات لا يعثر فيها على الاشخاص المخطوفين ربما لكونهم قتلوا وأخفيت جثثهم ؛ وحينئذ فقط يمكن الحديث بشكل صحيح عن حدوث حالات اختفاء • وقد رأى الممثل الخاص ان من اللازم اعطاء هذه التوضيحات قبل ان يدرج في تقريره معلومات عن الارقام المتعلقة بحالات الاختطاف والاختفاء ، والتي تتداخل في حالات كثيرة مع الارقام المتعلقة بجرائم القتل والاعتقالات السياسية •

---

(٥٨) Americas Watch, "Preliminary Report on the Human Rights Situation In El Salvador during the first six months of 1984" ، ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٤ •

٦١- وحسب ما أفاد به مكتب الحماية القانونية [٥٩] سجلت ٦١ حالة اعتقال منسوبة الى هيئات الامن في شهر كانون الثاني/يناير ، وعاد ٤٥ من الاشخاص المعتقلين الى الظهور فيما بعد في مراكز اعتقال رسمية ؛ وكان هناك في شباط/فبراير [٦٠] ٦٥ شخصا معتقلا ظهر ٣٥ منهم في مراكز اعتقال رسمية ؛ وكان هناك في آذار/مارس [٦١] ٤٣ شخصا معتقلا ظهر ٢٨ منهم في مراكز اعتقال رسمية ؛ وكان هناك في نيسان/أبريل [٦٢] ٢٥ شخصا معتقلا ظهر ١٧ منهم في مراكز اعتقال رسمية ؛ وكان هناك في أيار/مايو [٦٣] ٤٧ شخصا معتقلا ظهر ٢١ منهم في مراكز اعتقال رسمية ؛ وكان هناك في حزيران/يونيه [٦٤] ١٥ شخصا معتقلا ظهر ٨ منهم في مراكز اعتقال رسمية ؛ وكان هناك في تموز/يوليه [٦٥] ١١ شخصا معتقلا عادوا جميعهم الى الظهور في مراكز اعتقال رسمية .

٦٢- وتبين الارقام السابقة انه قد سجل ، حسب ما أفاد به مكتب الحماية القانونية ، اختفاء ١٦ شخصا في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ؛ و ٣٠ شخصا في شباط/فبراير ؛ و ١٥ في آذار/مارس؛ و ٨ أشخاص في نيسان/أبريل ؛ و ٢٦ شخصا في أيار/مايو ؛ و ٧ أشخاص في حزيران/يونيه ؛ ولم يسجب اختفاء أي شخص في تموز/يوليه . وتدل هذه الارقام على حدوث هبوط ملحوظ في عدد من حالات الاختفاء بالمقارنة بالأعوام السابقة . ويرحب الممثل الخاص بهذا الهبوط في عدد حالات الاختفاء ، ويلاحظ بشكل خاص انه لم تسجل أي حالة اختفاء خلال شهر تموز/يوليه .

٦٣- ومن جهتها ، تقدم هيئة المعونة القانونية المعلومات المتعلقة بالفترة المتراوحة بين شهر حزيران/يونيه وشهر تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٤ [٦٦] . ووفقا لهذه المعلومات ، فان الانباء الواردة عن الاعتقالات التعسفية المنسوبة الى القوى المسلحة الحكومية والجماعات شبه العسكرية (فرق الموت) هي التالية : حزيران/يونيه ٢٦ ؛ تموز/يوليه ٢٤ ؛ آب/أغسطس ٤٤ ؛ أيلول/سبتمبر ٣٤ ؛ تشرين الاول/أكتوبر ١٨ . ووفقا للمصدر ذاته ، فان الانباء الواردة عن حالات الاختفاء هي : ١٠ في حزيران/يونيه ؛ و ٥ في تموز/يوليه ؛ و ١٢ في آب/أغسطس ؛ و ٩ في أيلول/سبتمبر ؛ و ٣ في تشرين الاول/أكتوبر .

---

(٥٩) الحماية القانونية ، المصدر نفسه ، التقرير رقم ٢١ ، كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ .

(٦٠) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٢٢ ، شباط/فبراير ١٩٨٤ .

(٦١) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٢٣ ، آذار/مارس ١٩٨٤ .

(٦٢) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٢٤ ، نيسان/أبريل ١٩٨٤ .

(٦٣) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٢٥ ، أيار/مايو ١٩٨٤ .

(٦٤) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٢٦ ، حزيران/يونيه ١٩٨٤ .

(٦٥) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٢٧ ، تموز/يوليه ١٩٨٤ .

(٦٦) المعونة القانونية المسيحية ، تقرير عن حالة حقوق الانسان في السلفادور في الفترة حزيران/يونيه - تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٤ ، سان سلفادور ، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ .

٣- المعتقلون السياسيون

٦٤- حسب المعلومات المقدمة الى الممثل الخاص في سان سلفادور (٦٧) ، كان مجموع عدد الاشخاص المعتقلين في سجن "لا اسبيرنسا" ٣٧٥ متهما سياسيا ، وفي مركز ايلوبانغو لاعادة تأهيل النساء ، ٢٣ امرأة متهمة ، وذلك في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ • وعلم الممثل الخاص أيضا انه كان يوجد في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ سجينان سياسيان معتقلان في مقر شرطة خزينة الدولة في سان سلفادور ، و ٥ سجناء في مقر الحرس الوطني في سان سلفادور ، وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، كان هناك ٤٥ سجينا سياسيا معتقلا في عنابر مقر الشرطة الوطنية في سان سلفادور •

٦٥- وزار الممثل الخاص سجن ماريونا للرجال الذي وجده على العموم على ماكان عليه في الاعوام السابقة من حسن تهوية ونظافة • وهناك تحدث على انفراد مع من شاء من المعتقلين السياسيين • وتحدث أولا مع ١٠ من العمال السابقين في شركة كهرباء نهر ليمبا ، اعتقلوا منذ ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٠ وقد أعربوا له عن احساسهم بالاحباط لعدم محاكمتهم وان كانت السلطات السلفادورية المختصة قد قالت للممثل الخاص ان المحاكمة العلنية ستجري قريبا • وأرسلت البعثة الدائمة للسلفادور لدى الامم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف ، مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٤ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٤ الى مركز حقوق الانسان تذكر فيها ان ١٠ نقابيين ، من العمال السابقين في شركة كهرباء نهر ليمبا ، قد أطلق سراحهم في ١٠ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٤ • وقابل الممثل الخاص أيضا ثلاثة من قادة لجنة المعتقلين السياسيين في السلفادور ، هم السيد ريكاردو راموس والسيد خورخي البرتو ليناريس والسيد برنابي ربسينوس ، وهذا الاخير من العمال السابقين في شركة الكهرباء المذكورة أطلق سراحه في ١٠ تشرين الاول/أكتوبر كما هو مشار اليه أعلاه •

٦٦- وزار الممثل الخاص أيضا سجن النساء في ايلوبانغو الذي توجد فيه حديقة بالاضافة الى كونه جيد التهوية ونظيفا • وهناك تحدث على انفراد مع ثلاث سجينات كن أعضاء في لجنة السجناء السياسيين في السلفادور ، وهن آنا سيلفيا فاسكيز ماروكين ؛ وأوليمبيا مونتويا ؛ وسانتوس ديلوس انخليس دياز هيريرا •

٦٧- وأمكن للممثل الخاص ، كما حصل في السنة السابقة ، ان يلاحظ وجود كتابات عديدة تتضمن دعاية سياسية للجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في أجنحة سجن ايلوبانغو المخصصة للسجينات السياسيات • وقالت السجينات للممثل الخاص ان السماح بنشر مثل هذه الدعاية هو أحد الانتصارات التي حققتها • وقال المعتقلون السياسيون في سجن ماريونا أنهم يتمتعون أيضا بحرية نشر ما يشاؤون من دعاية سياسية في الاماكن المخصصة لهم •

٦٨- وقال بعض المعتقلين السياسيين الذين قابلهم الممثل الخاص أنهم قد تعرضوا للتعذيب في أثر ايقافهم ، غير ان عدد الاتهامات من هذا النوع يقل في عام ١٩٨٤ عما كان عليه في السنوات السابقة • وقال المعتقلون السياسيون أيضا ان التعذيب لم يحصل منذ فترة في سجني ماريونا

---

(٦٧) حكومة السلفادور ، وزارة العدل ، القائمة الرسمية المقدمة من السيدة نائبة وزير العدل في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، والمسلّمة الى الممثل الخاص •

وايلوبانغو • وفي هـذا الخصوص يشاطر الممثل الخاص الرأي الذي أعربت عنه موءخرا لجنة المراقبة للأمريكتين (٦٨) والذي موءداه انه قد حصل "انخفاض بسيط في استعمال التعذيب" في عام ١٩٨٤• ومهما يكن من أمر ، ووفقا لمعلومات قدمتها هيئة المعونة القانونية المسيحية الى الممثل الخاص بعد وضع تقريره الموءقت (٦٩) ، نظرت هذه الهيئة ، في الفترة من أيار/مايو الى آب/أغسطس١٩٨٤ في ١٢١ حالة تعذيب جرت في وحدات عسكرية ومخافر الامن •

٦٩- وفيما يتعلق بالوضع القضائي للمعتقلين السياسيين ، أمكن للممثل الخاص مرة أخرى التثبت من ان الاجراءات القضائية بطيئة للغاية • وسيعالج هذا الموضوع بمزيد من التفصيل والتعمق في الفصل التالي من هذا التقرير •

٤- حالة القضاء الجنائي السلفادوري

٧٠- أعرب الممثل الخاص في تقريره السابق الى لجنة حقوق الانسان عن قلقه ازاء الحالة العامة للقضاء الجنائي السلفادوري المتسمة بالركود والقصور تجاه انتهاكات حقوق الانسان ، رغم اعترافه بالصعوبات الكامنة في اصلاح النظام القضائي والخطط التي تستهدفه • وفي هذا التقرير ، ينوي الممثل الخاص تجميع وتقييم المعلومات عن الاشهر المنقضية من سنة ١٩٨٤ ، مع وضع اعتبارين في الحسبان : أولا ، النشاط القضائي للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان ومعاقبة مرتكبيها ؛ وثانيا ، النشاط القضائي للتحقيق في الاعمال المشتبه في أنها تمت بالتواطوء مع المعارضة المسلحة ومعاقبة مرتكبيها •

٧١- وفيما يتعلق بالنقطة الاولى (النشاط القضائي للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان ومعاقبة مرتكبيها) ، تلقى الممثل الخاص من المدعي العام مذكرة (٧٠) ، يشير فيها - دون تحديد أي فترة زمنية - الى ان النيابة العامة تدخلت في ٦٠٢ محاكمة علنية تتعلق بمخالفات خطيرة أدت الى ادانة ١٠٧ متهما وتبرئة ٢٨٧ متهما و ٢٠٨ قضايا "جهيضة" (وشرح المدعي العام للممثل الخاص ان القضايا الجهيضة هي التي حالت فيها أسباب مختلفة دون اجراء محاكمات علنية) • ووفقا لما جاء في المذكرة ، تم التحقيق في ٥٣٧ قضية تتعلق بمخالفات أقل خطورة أدت الى ادانة ١٥ متهما وتبرئة ٣٧٤ متهما و ١٤٨ محاكمة "جهيضة" • وبناء على ذلك ، صدر ١٢٢ حكما فقط في المخالفات الخطيرة والمخالفات الأقل خطورة على حد سواء •

٧٢- ولم تحدد مذكرة المدعي العام ما اذا كانت المخالفات الـ ١٢٢ التي صدرت بشأنها أحكام ادانة هي جرائم سياسية أو جرائم عادية • بيد أنه حتى على افتراض ان غالبية المخالفات تشكل

---

(٦٨) لجنة المراقبة للأمريكتين ، "التقرير التمهيدي ..." ، مرجع سبق ذكره ، ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٤ •

(٦٩) المعونة القانونية المسيحية ، عرض أمام الفريق العامل المخصص الذى انشأته لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة ، للنظر في مسألة حالات الاختفاء القسري وغير الطوعي •

(٧٠) حكومة السلفادور ، مذكرة النيابة العامة ، ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ •

انتهاكات لحقوق الانسان ذات دوافع سياسية - الامر الذي يستبعده الممثل الخاص - فان عدد الاحكام لا يتناسب على نحو مقبول مع العدد المرتفع لانتهاكات حقوق الانسان التي يعتبر الممثل الخاص ، عن شبه يقين ، انها ارتكبت في عام ١٩٨٣ .

٧٣- كذلك لم يكن القضاء الجنائي السلفادوري نشطا على نحو خاص في القضايا ذات الاهمية الدولية ، ومن الموءكد أنه صدرت فعلا في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٤ أحكام بالحبس ٣٠ سنة ضد أفراد الحرس الوطني الخمسة المتورطين في وفاة الامريكيات ماري اليزابيث كلارك ؛ وايتا فورس ؛ وجين دونوفان ؛ ودوروثي كازيل في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ، وهذه الحقيقة معروفة من الجميع ، اذ نشرتها الصحافة على نطاق واسع . ومن الموءكد أيضا انه قد صدر حكم نهائي آخر - بالبراءة هذه المرة - في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٤ ، وذلك في الدعوى المرفوعة ضد الماجور غويلرمو انطونيو رودر اسكوبار وآخرين لاتهامهم بارتكاب جرائم احتجاز (٧١) . ولكن الحقيقة أيضا هي ان الممثل الخاص لم يرده أي نبأ عن صدور أي حكم في القضايا الاخرى ذات الاهمية الدولية التي كان قد أبلغه عنها المدعي العام في السنة الماضية - والتي كان قد أشار اليها في تقريره عن العام المذكور (٧٢) . وعلى أي حال ، لا يستطيع الممثل الخاص ، وكما حدث في تقريره السابق ، ان يخفي قلقه لعدم تلقيه معلومات عن الاجراءات القضائية التي كان يتعين القيام بها في عدد كبير من القضايا الاخرى المتعلقة بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان والتي كان ضحيتها مواطنون سلفادوريون عاديون . ويرى الممثل الخاص انه لا ينبغي في هذا المجال توجيه الاهتمام الى قضايا دون غيرها ، بغض النظر عن الضغوط الدولية التي تمارس فيما يتعلق ببعضها . ومن زاوية حقوق الانسان ، ينبغي ان تلقى جميع القضايا نفس الاهتمام والمعاملة من قبل العدالة .

٧٤- وكان الممثل الخاص قد ذكر في تقريره السابق (٧٣) المخالفات الخطيرة المبلغ عنها فيما يتصل بمذبحة الفلاحين التي يظن ان أفرادا من الجيش ارتكبوها في شباط/فبراير ١٩٨٣ في لاس أوخاس . وطبقا لما جاء في نبأ صحفي حول هذه القضية (٧٤) ، طالب زعماء الرابطة الوطنية للسلفادوريين الاصليين موءخرا بمحاكمة الجناة ومعاقبتهم ، ودفع التعويضات لأقارب الفلاحين الذين قضوا نحبهم . وطبقا لما قاله زعماء الرابطة الوطنية للسلفادوريين الاصليين ، انه تم القبض فعلا على ثلاثة من مرتكبي الجريمة في حين مازال السبعة الباقون طليقين .

٧٥- وهناك دعوى أخرى ذكرها الممثل الخاص في تقريره السابق ، هي تلك المتعلقة بمقتل السيد فييرا واثنين من مستشاري نقابات العمال من رعايا الولايات المتحدة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ . وعلى الرغم من الوقت الذى مر منذ ارتكاب هذه الاعمال ، وعلى الرغم مما صاحبها من ممارسة ضغط

---

(٧١) هذا ما ورد في مذكرة المدعي العام المشار اليها ، مرجع سبق ذكره . وقد تم نشر الحادثة أيضا في الصحافة الدولية .

(٧٢) E/CN.4/1984/25 و Corr.1 ، مرجع سبق ذكره .

(٧٣) E/CN.4/1984/25 و Corr.1 ، مرجع سبق ذكره .

(٧٤) El Mundo ، سان سلفادور ، السلفادور ، ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٤ .

دولي ، فانه لم يصدر حكم في القضية حتى هذا الوقت • وعلى أي حال قرأ الممثل الخاص في الصحافة السلفادورية (٧٥) ان القضية المرفوعة في آب/أغسطس ١٩٨٤ ضد ملازم أول قد حفظت بينما استمرت الدعوى المرفوعة ضد اثنين من أفراد الحرس الوطني • وذكر المقال أيضا ان مكتب النائب العام يعتزم رفع دعوى استئناف أمام محكمة العدل العليا لاسقاط ردّ الدعوى • وبعد وضع تقريره الى الجمعية العامة ، علم الممثل الخاص من الصحافة الدولية (٧٦) ان محكمة العدل العليا قد أكدت حفظ الدعوى بالنسبة للملازم الاول ، وان رئيس الجمهورية ، بعد ان استشار القيادة العليا للجيش ، أمر ، في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، بفصله فصلا نهائيا من الجيش دون حق الافادة من معاش التقاعد •

٧٦- وقامت السلطات العسكرية في السلفادور ، كما فعلت في السنوات السابقة ، بتزويد الممثل الخاص بمعلومات عن اتخاذ تدابير تأديبية ورفع دعاوى قضائية ضد أفراد من القوات المسلحة وأجهزة الامن • ومن الوثائق الجديرة بالاهتمام في هذا الصدد الوثيقة التي قامت باعدادها الشرطة الوطنية (٧٧) ، والتي جاء فيها انه في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ حتى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، مثل أمام المحاكم العادية ٤٨ من أفراد الشرطة الوطنية ؛ و ١٠ من أفراد الحرس الوطني ؛ و ١٠ من أفراد شرطة الخزينة ؛ و ٧١ من أفراد وحدات أخرى ؛ و ٩ من أفراد الدوريات العسكرية ؛ و ٩ من أفراد الدفاع المدني (ومجموعهم ١٥٧ شخصا) ، وذلك لارتكابهم مخالفات مختلفة ضد السكان • وبعد ان قام الممثل الخاص بدراسة متأنية للوثيقة المعنية ، أعرب عن اعتقاده بأن معظم المخالفات المشار اليها في الوثيقة لا تخرج عن ان تكون مخالفات عادية وليست ، فيما يبدو ، انتهاكات لحقوق الانسان ذات دوافع سياسية • وأشار أيضا الى ان الوثيقة لم تنوّه بالمرحلة التي بلغتها الاجراءات القضائية ، وبما اذا كانت قد صدرت أو لم تصدر أحكام في أي من هذه المخالفات •

٧٧- وطبقا لما جاء في وثيقة أخرى سلمتها شرطة الخزينة (٧٨) الى الممثل الخاص في سان سلفادور ، قدم حوالي سبعة من رجال الجيش وقوات الامن الى المحاكم العادية خلال الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ حتى آب/أغسطس ١٩٨٤ • ويعتقد الممثل الخاص أيضا ان الجرائم التي ارتكبها هؤلاء الاشخاص هي جرائم عادية وان دوافعهم لم تكن سياسية • ويلاحظ الممثل أيضا ان الوثيقة لا تشير الى المرحلة التي وصلت اليها الاجراءات القضائية وما اذا كانت قد صدرت أحكام في أي من هذه القضايا •

---

(٧٥) La Prensa Gráfica ، سان سلفادور ، السلفادور ، ٥ آب/أغسطس ١٩٨٤ •

(٧٦) New York Times ، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ •

(٧٧) حكومة السلفادور ، وزارة الدفاع ، "Nómina de Elementos de la Fuerza que han sido capturados por la Policía Nacional y consignados a Tribunales Comunes por diversos delitos cometidos en contra de la población. Período 1 de septiembre de 1983 a 1 de septiembre de 1984 " ، سان سلفادور ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ •

(٧٨) حكومة السلفادور ، شرطة الخزينة ، "Nómina del Personal de este Cuerpo que ha sido consignado a los tribunales comunes, a partir del 1 de Septiembre de 1983 hasta la fecha" ، سان سلفادور ، ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ •

٧٨- وتقول الوثيقة المذكورة أعلاه ، والمقدمة من شرطة الخزينة ، ان ١٠٨ من رجال قوات الامن فصلوا من الخدمة خلال الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ الى ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٤: ٦ منهم فصلوا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ؛ و ١١ في تشرين الاول/أكتوبر ؛ و ٢ في تشرين الثاني/نوفمبر ؛ و ١٧ في كانون الاول/ديسمبر و ٥ في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ؛ و ٩ في شباط/فبراير ؛ و ٢ في آذار/مارس و ٢ في نيسان/ابريل ؛ و ٢ في أيار/مايو و ١١ في حزيران/يونيه ؛ و ٢٧ في تموز/يوليه ؛ و ١٤ في آب/أغسطس .

٧٩- ومن جهة أخرى ، أفادت أنباء الصحافة الدولية (٧٩) في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٨٤، ان شرطة السلفادور ألقت القبض على عريف في الجيش وعلى أحد أفراد الدفاع المدني بدعوى أنهما ينتميان الى فرق الموت وأنهما مسؤولان عن مقتل أربعة أشخاص .

٨٠- وتوحي الملاحظات السالفة ، بصفة عامة ، بأن الجهود التي يبذلها نظام القضاء الجنائي في السلفادور للتحقيق في الاتهامات الخطيرة ذات الدوافع السياسية ، لحقوق الانسان في هذا البلد ومعاقبة مرتكبيها ، مازالت غير مرضية تماما . ورغم انه من الصحيح أنه تتم اقامة الدعاوى القضائية في الحالات التي ترتكب في هذه الجرائم ، فان الانطباع السائد هو ان غالبية هذه الدعاوى تبقى مشلولة عمليا . وفي الحالات القليلة التي تصدر فيها أحكام فان هذا يحدث بعد مرور وقت طويل على ارتكاب الافعال . وليس هناك شك على الاطلاق في ان السلطات العليا في السلفادور تعلم تماما بهذه الاوضاع ، الامر الذي يفسد الجهود التي تبذلها هذه السلطات لتحقيق اصلاحات بعيدة الاثر في نظام القضاء الجنائي في السلفادور . ويقدم الممثل الخاص وصفا وتقييما لهذه الجهود في الفصل السادس من هذا التقرير .

٨١- ويتناول الممثل الخاص فيما يلي الاجراءات القضائية الموجهة للتحقيق في الانشطة التي يقوم بها الاشخاص المتهمون بالتعاون مع المعارضة المسلحة ومعاقبتهم . وفي هذا السياق ، ينبغي ملاحظة ان المرسوم رقم ٥٠٧ الصادر في ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ عن مجلس قيادة الحكومة الثورية والذي يتضمن قانونا خاصا للاجراءات التي تتبع في حالة الجرائم المشار اليها في المادة ١٧٧ من دستور عام ١٩٦٢ ، قد ألغي في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٤ . وكان الممثل الخاص قد أوصى بالغاء هذا المرسوم في تقاريره السابقة ، ولذلك فانه يشير الى هذا الالغاء بارتياح .

٨٢- واستعيض عن المرسوم رقم ٥٠٧ بالمرسوم رقم ٥٠ الصادر عن الجمعية التشريعية في السلفادور في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٤ . ويحتوي هذا المرسوم الاخير على "قانون أصول المحاكمات الجزائية التي تطبق في حالة تعليق الضمانات الدستورية " ، والذي سيظل ساريا حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ .

٨٣- وينطبق المرسوم على الاشخاص الذين يتجاوز عمرهم ١٦ عاما والمتهمين بارتكاب جرائم ضد الشخصية القانونية للدولة وجرائم ذات خطورة دولية . وينطبق أيضا على الجرائم التي تعرقل ممارسة الحقوق السياسية وحق الانتخاب ؛ والهروب من الاعتقال ؛ والتجسس والجرائم التي ترتكب ضد القانون الدولي ؛ وتدمير الممتلكات ؛ والنهب ؛ والتخريب والتمرد واثارة الشغب ، وتدخل أهلية

---

(٧٩) El País ، ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٨٤ .

واختصاص النظر في هذه القضايا ضمن سلطة المستويات المختلفة للقضاء العسكري (المحاكم العسكرية ، والمحاكم العسكرية الابتدائية ، والمحكمة العرفية ، والقيادة العليا للقوات المسلحة) • وينص هذا المرسوم على جواز احتجاز الظنين لمدة ٣ أيام لاستجوابه ويمكن تمديد فترة احتجازه لمدة ١٥ يوما أخرى لاتخاذ الاجراءات الادارية واجراءات الاحتجاز • ثم يكون مدة ١٥ يوما أخرى تحت تصرف القاضي العسكري الابتدائي الذى له ان يصدق على أمر الاحتجاز الموءقت أو ان يلغيه • وعند اخطار المتهم بالقرار ، يحق له ان يختار محاميا للدفاع عنه خلال فترة الـ ٦٠ يوما التي يجري فيها التحقيق• واذا وصلت القضية الى مرحلة المحاكمة ، تعطى فترة لتقديم الاثباتات مدتها ١٥ يوما ، ويكون أمام كل طرف ٣ أيام يقدم فيها مرافعاته • ويجب ان يصدر الحكم في غضون ١٠ أيام بعد انقضاء آخر مهلة ، ويمكن استئناف الحكم أمام المحاكم العسكرية ؛ ومن صلاحية القيادة العليا للقوات المسلحة ان تعيد النظر في أي حكم يصدر عن المحاكم العسكرية بفرض عقوبة تزيد عن السجن لمدة ١٠ أعوام • وينبغي ملاحظة ان القانون يسري أيضا على الجرائم التي ارتكبت قبل صدوره ، وعلى الحالات التي تقررت فيها الاهلية والاختصاص والتي بدأت فيها الدعاوى القضائية بالفعل ، ولكنه لا يسري على أدلة الاثبات التي تخضع للقانون الملغي •

٨٤- وقد انتقدت هيئة المعونة القانونية المسيحية [٨٠] المرسوم رقم ٥٠ • ويمكن تلخيص انتقادات هذه الهيئة على المرسوم على النحو التالي: '١' أنه غير دستوري لأن المبادرة التشريعية في هذا المجال كانت من اختصاص محكمة العدل العليا ؛ '٢' انه غير دستوري لانه ينشىء حالة حصار لمدة سنة ، مما يتعارض مع المادة ٢٩ من الدستور التي تنص على انه لا يجوز وقف ضمانات حقوق الفرد لمدة تتجاوز ٣٠ يوما ؛ '٣' انه غير دستوري لانه نص على ان يكون للقوانين الجنائية أثر رجعي ؛ '٤' انه غير دستوري لانه نص على ان توفر الهيئات التشريعية المنشأة بموجبه الحماية القانونية ، لمن يقل عمرهم عن ١٦ عاما ؛ '٥' انه غير دستوري ويتعارض مع التزامات السلفادور الدولية لانه يجيز الاحتجاز الاداري لمدة ١٥ يوما لا يحق خلالها للشخص المحتجز الدفاع عن نفسه ؛ '٦' ينص المرسوم على ان يستمر تطبيق الاحكام المتعلقة بشهود الاثبات الواردة في المرسوم رقم ٥٠٧ ؛ '٧' انه تعسفي لأنه يجيز للقضاة العسكريين احتجاز المتهمين في ثكنات قوى الامن •

٨٥- وتعترض أيضا لجنة المحامين المعنيين بحقوق الانسان الدولية [٨١] على المرسوم رقم ٥٠ اذ ترى انه "يكرر بعض الجوانب المرفوضة في المرسوم رقم ٥٠٧" • وتشير اللجنة بصفة محددة الى ما ورد في المرسوم رقم ٥٠ من اشارة واضحة الى المرسوم رقم ٥٠٧ بشأن مسألة الاثبات فتقول ان "لجنة المراقبة للأمريكتين ترى ان أثر هذا الحكم هو انه يجيز قانونا الاخذ بالاعترافات التي تتم خارج نطاق الاجراءات القضائية طالما انه شهد شاهدان بأن هذه الاعترافات تمت بدون قسر • ويجيز أيضا لوزارتي الداخلية والدفاع تقديم تقارير عن الطبيعة غير الشرعية أو التخريبية للجمعيات واعتبار هذه التقارير دليلا كافيا على ذلك" •

---

(٨٠) المعونة القانونية المسيحية ، مرجع سبق ذكره ، "Analisis juridico del de-creto 50" ، سان سلفادور ، آذار/مارس ١٩٨٤ •

(٨١) لجنة المراقبة للأمريكتين ولجنة المحامين المعنيين بحقوق الانسان الدولية ، "Free Fire. A Report on Human Rights in El Salvador, Fifth Supplement" ،

٨٦- وأبلغ الممثل الخاص في السلفادور ان أربع محاكم فقط من المحاكم العسكرية الخمس المسوءولة عن تنفيذ المرسوم رقم ٥٠ تمارس عملها ، وان عليها ان تنظر في عدد ضخم من القضايا ، وان الوسائل المادية لانجاز ذلك غير متوفرة بالدرجة الكافية • وقرأ الممثل الخاص أيضا في احدى الوثائق (٨٢) انه في الفترة بين ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٣ و ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٤ ، قدمت أمام هذه المحاكم ٥٨٧ قضية نظرت في ٤٨٢ منها وأحالت ٢٨ قضية الى المحكمة العليا • وتقول هذه الوثيقة ان ٦٧ قضية بقيت عالقة • وعلى أي حال ، ذكرت هذه الوثيقة ان عدد المتهمين أكبر من عدد القضايا لان عدد الذكور من هوءلاء بلغ ٨٩٢ وعدد النساء بلغ ١٠٩ • وقد أطلق سراح ٤٥٣ رجلا و ١٠٢ من النساء •

٨٧- ويواجه الممثل الخاص صعوبة في تحديد المدى الذي وصل اليه تطبيق المرسوم رقم ٥٠ فعلا، على أساس ما ورد من بيانات في الوثيقة المذكورة أعلاه ، لان الفترة الزمنية المشمولة بالتطبيق تتضمن شهورا كان فيها المرسوم رقم ٥٠٧ الصادر عن مجلس قيادة الحكومة الثورية ساري التنفيذ • وخرج الممثل الخاص من الشهادات التي تلقاها من المعتقلين السياسيين بانطباع بأن كثيرين منهم ألقي بهم في السجون لمدة طويلة قبل ان يقدموا الى المحاكمة في فترة معقولة • وقضية العمال السابقين في شركة كهرباء نهر لامبا المذكورة في هذا التقرير في الجزء الخاص بالمعتقلين السياسيين ، لها دلالة خاصة ، فبعض المعتقلين السياسيين قالوا للممثل الخاص أنه في كثير من الحالات تكون أسرع وسيلة للحصول على الافراج من السجن هي رشوة موظفين معنيين • وقالوا انهم تلقوا تلميحات بهذا المعنى •

٨٨- ومن ناحية أخرى ، قدم رئيس محكمة العدل العليا وثائق الى الممثل الخاص (٨٣) تبين انه في خلال الاشهر الستة الاولى من سنة ١٩٨٤ ، تلقت المحكمة ٢٧٥ طلبا للمثول أمام المحكمة (habeas corpus) ، ونتيجة لهذه الطلبات ، أفرج عن ٢٣ شخصا دون حاجة الى قرار من المحكمة العليا • وأفرج عن ٤٣ شخصا بقرار من المحكمة • ولم يتمكن ٢٤ شخصا من مقابلة القضاة التنفيذيون، وفي حالة ٨ أشخاص وجدت المحكمة مبررات لاستمرار اعتقالهم ، وفي حالة واحدة لم ينفذ طلب المثول أمام المحكمة لأن الشخص المعني كان قد توفي • وكانت هناك خمس قضايا تتصل بأشخاص كانوا يعتقدون ان حركتهم أصبحت مقيدة ، ولكنها في الواقع لم تكن كذلك • واستنادا الى المحكمة ، فمازال جمع الادلة في القضايا الـ ١٦١ المتبقية مستمرا لأنه لم يطلب النظر في هذه القضايا الاّ في الآونة الاخيرة • وتجدر الاشارة أيضا الى انه "يستحيل على القضاة التنفيذيين البت بطلبات المثول ••• عندما يكون الشخص الذى تقدم بالطلب ، معتقلا في مكان يقع في منطقة نزاع ، وخوفا من الذهاب الى هذه الاماكن يطلبون اعفاءهم من هذه المهمة " • وأخيرا يقال ، انه بينما بلغ عدد طلبات المثول أمام المحكمة ٣٥٤ طلبا في الفترة من تموز/يوليه حتى كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، بلغ عدد هذه الطلبات ٢٧٣ طلبا في الفترة من كانون الثاني/يناير حتى حزيران/يونيه ١٩٨٤ •

---

(٨٢) حكومة السلفادور ، "Cuadro demonstrativo de trabajo y estadísticas de los Juzgados Militares del 30 de Junio de 1983 hasta et 31 de agosto de 1984".

(٨٣) حكومة السلفادور ، محكمة العدل "Cuadro estadístico de las Exhibiciones Personales correspondientes al primer semestre de 1984" ، آب/أغسطس ١٩٨٤ •

٨٩- وفيما يتعلق بقضايا "الامبارو" (الحماية الدستورية) المعروضة أمام غرفة الشؤون الدستورية التابعة لمحكمة العدل العليا (سبل الانتصاف المتعلقة بانتهاك حقوق الانسان التي يقرها الدستور)، فقد بينت الوثائق التي سلمت الى الممثل الخاص في ١ آب/أغسطس ١٩٨٤ ان هناك ١٠٩ قضايا معلقة، وان ١٥ قضية أخرى قدمت خلال هذا الشهر. وفي الشهر نفسه تم البت في ٩ قضايا، ومازالت الاجراءات القانونية مستمرة بشأن ١١٥ قضية أخرى.

٩٠- وكما حدث في السنوات السابقة، فقد أبلغت السلطات المختصة في السلفادور الممثل الخاص بالصعوبات التي تواجه النظام القضائي في أداء عمله الطبيعي (٨٤). وترجع المشاكل، حسب هذه التفسيرات، الى عدة عوامل هي: '١' الميزانية المتاحة لتشغيل المحاكم ومختلف مكاتب النيابة العامة، ليس من حيث المعدات واللوازم فقط، بل من حيث مرتبات القضاة وغيرهم من هيئة الادعاء والموظفين الاقل مرتبة؛ '٢' الافتقار الى وجود أنظمة مناسبة للتحقيق، وذلك بسبب مشاكل الميزانية أيضا؛ '٣' الضغط النفسي الذي يتعرض له القضاة اذ ان كثيرين منهم يتعرضون للتهديد بل ويغتالون أحيانا في ظل مناخ العنف السائد؛ '٤' خوف الشهود من الادلاء بشهادتهم في القضايا ذات الطابع السياسي؛ '٥' خوف المحلفين من اتخاذ القرارات الضرورية في هذه القضايا؛ '٦' ان القانون الجنائي نفسه وقانون الاجراءات الجنائية وضعا لأوقات السلم والأوقات العادية؛ '٧' تدمير المحاكم والملفات القضائية في مناطق العمليات العسكرية. وأضافت تلك السلطات ان هذه العوامل ليست جديدة أو غريبة على السلفادور ولكنها ازدادت حدة في السنوات الاخيرة نتيجة للأزمة الاقتصادية الخطيرة وحالة العنف العام وزيادة الجرائم ذات الدوافع السياسية. ويحيط الممثل الخاص علما بكل هذه الصعوبات.

٥- انتهاكات حقوق الانسان المنسوبة الى قوات المغاوير

٩١- استمر الممثل الخاص في تلقي معلومات عن الاغتيالات التي ترتكب بدوافع سياسية ضد المدنيين غير المقاتلين والتي تنسب الى قوات المغاوير. ولا بدّ بطبيعة الحال من ان يتوخى حيال الاغتيالات المنسوبة الى المغاوير نفس الحذر الذي أوصي به بصدد الاغتيالات المنسوبة الى جهاز الدولة والمنظمات شبه العسكرية اليمينية المتطرفة.

٩٢- وحسب ما أفاد به المكتب الاسقفي للحماية القانونية، ارتكب المغاوير ٤ اغتيالات في كانون/الثاني يناير ١٩٨٤ (٨٥)؛ و ١٥ في شباط/فبراير (٨٦)؛ و ٧ في آذار/مارس (٨٧)؛ و ٣ في نيسان/

---

(٨٤) وثائق قدمها رئيس محكمة العدل العليا الى الممثل الخاص، ووثائق أخرى؛ سان سلفادور، أيلول/سبتمبر ١٩٨٤.

(٨٥) مكتب الحماية القانونية، مرجع سبق ذكره، التقرير رقم ٢١؛ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤.

(٨٦) المرجع نفسه، التقرير رقم ٢٢، شباط/فبراير ١٩٨٤.

(٨٧) المرجع نفسه، التقرير رقم ٢٣، آذار/مارس ١٩٨٤.

أبريل (٨٨) ؛ و ٣ في أيار/مايو (٨٩) ؛ و ٢ في حزيران/يونيه (٩٠) ؛ و ٥ في تموز/يوليه (٩١) ؛ أي ما مجموعه ٣٩ شخصا في الاشهر السبعة الاولى من السنة • ويجدر بالذكر ان مكتب الحماية القانونية ينسب الى المغاوير أيضا اغتيالات في أثناء المعارك • وسيدرس هذا النوع من الجرائم في مكان آخر من هذا التقرير •

٩٣- على ان الارقام التي قدمتها لجنة حقوق الانسان في السلفادور (لجنة حكومية) في هذا الصدد أعلى من ذلك • فوفقا لهذا المصدر (٩٢) سجلت في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، ٨٨ "حالة وفاة لمدنيين وأفراد عسكريين في غير ساعات عملهم نتيجة لأفعال ارهابية"•

٩٤- ومن جهتها ، قدمت مديرية الشرطة الوطنية في سان سلفادور للممثل الخاص قائمة بأفراد قتلوا أو جرحوا على يد المغاوير في الفترة ما بين ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ و ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٤(٩٣) وحسب هذه القائمة قتل المغاوير في أثناء هذه الفترة ١٣٦ مدنيا وجرحوا ٩٨ • وتمكن الممثل الخاص من التثبت من ان هذه القائمة تضمنت وفيات حصلت نتيجة للمعارك أو اثناءها ، كما تضمنت اغتيالات ارتكبت خارج العمليات الحربية •

٩٥- وقد نشرت الصحافة العالمية من جانبها عن بعض هذه الاغتيالات ، وعلى وجه التحديد اغتيال اسماعيل أيالا اتشفريا نائب "بايسا " (PAISA) في الجمعية التشريعية (٩٤) ؛ والعقيد المتقاعد خوسيه مونتينغرو (٩٥) ؛ والنائب ماريو خوليو فلورس (٩٦) ؛ والعقيد المتقاعد تيتواد البرتو روكا (٩٧) ؛ ونائب "أرينا " (ARENA) ريكاردو ارنولندو بوهل (٩٨) ؛ ورفاييل هسبون ، النائب السابق لرئيس

---

(٨٨) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٢٤ ، نيسان/أبريل ١٩٨٤ •

(٨٩) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٢٥ ، أيار/مايو ١٩٨٤ •

(٩٠) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٢٦ ، حزيران/يونيه ١٩٨٤ •

(٩١) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٢٧ ، تموز/يوليه ١٩٨٤ •

(٩٢) لجنة حقوق الانسان في السلفادور ، سان سلفادور ، "احصاءات كانون الثاني/يناير - آب/أغسطس ١٩٨٤" •

(٩٣) حكومة السلفادور ، الحرس الوطني ، "Informe de los delitos cometidos por elementos terroristas contra los derechos humanos y la economica nacional; medidas tomadas por la Dirección General de la Guardia Nacional, a fin de derle vigencia al respeto de los derechos humanos, al trabajo propio de la institución, al proceso democrático y la consecución de la paz".

(٩٤) Le Monde ، ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٤ ؛ El País ، ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٤ •

(٩٥) El País ، ٣ آذار/مارس ١٩٨٤ •

(٩٦) The Times ، ١٦ آذار/مارس ١٩٨٤ •

(٩٧) المرجع نفسه •

(٩٨) El País ، ١٦ آذار/مارس ١٩٨٤ •

المجلس المركزي للانتخابات [٩٩] ؛ والفريدو زاباتا ، الشرطي السلفادوري وحارس الامن في سفارة الولايات المتحدة في السلفادور [١٠٠] ؛ والعقيد المتقاعد فيرناندو باريوس اسكوبار [١٠١] ؛ وراوول ميلنيدس أغينو ، عضو الحرس في سفارة الولايات المتحدة الامريكية في سان سلفادور [١٠٢] .

٩٦- كذلك ينسب الى المغاوير عمليات احتجاز أشخاص بدوافع سياسية . ويتناول الممثل الخاص هنا عمليات الاحتجاز ذات الطابع الافرادي . أما عمليات التجنيد الجماعي الجبري فسيتناولها في في الفصل الخامس . وينبغي بطبيعة الحال ان يتوخى هنا أيضا الحذر الموصى به فيما يتعلق بعمليات الاحتجاز التي تنسب الى أعضاء جهاز الدولة . وقد قدمت هيئة المعونة القانونية معلومات عن الفترة الواقعة بين حزيران/يونيه وتشرين الاول/أكتوبر [١٠٣] ، يتبين منها ان حالات الاحتجاز التعسفي المنسوبة الى المغاوير والمبلغ عنها كانت كما يلي: ٨ في حزيران/يونيه ؛ ٥ في تموز/يوليه ؛ لاشيء في آب/أغسطس ؛ ١ في أيلول/سبتمبر ؛ و ٢ في تشرين الاول/أكتوبر .

٩٧- ووفقا لما أفاد به المكتب الاسقفي للحماية القانونية ، احتجز المغاوير ٧ أشخاص بالاضافة الى ٩ "أسرى حرب" في كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ [١٠٤] ؛ و ٥ أشخاص قيل أنهم "من العمال المياومين" ، في شباط/فبراير [١٠٥] ؛ و ٤ أشخاص بالاضافة الى "أسير حرب واحد" في آذار/مارس [١٠٦] ؛ وشخصين ، أحدهما عامل والآخر فلاح ، في نيسان/أبريل [١٠٧] ؛ و ٣ أشخاص بالاضافة الى ٣ "أسرى حرب" في أيار/مايو [١٠٨] ؛ و ٧ أشخاص في حزيران/يونيه [١٠٩] ؛ و ٧ أشخاص في تموز/يوليه [١١٠] . وبعبارة أخرى فعدا عن عمليات التجنيد الجبري ، احتجز المغاوير ٤٣ شخصا في الاشهر السبعة الاولى من عام ١٩٨٤ ، من بينهم الدكتور ادواردو فيديس كاسانوفا ، شقيق وزير الدفاع ، الذي أطلق سراحه فيما بعد في اطار عملية تبادل [١١١] .

---

(٩٩) The Guardian ، ٢ نيسان/أبريل ١٩٨٤ .

(١٠٠) El País ، ١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٤ .

(١٠١) El País ، ١٧ أيار/مايو ١٩٨٤ .

(١٠٢) El País ، ٢٧ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٤ ؛ The Guardian ، ٢٧ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٤ .

(١٠٣) المعونة القانونية المسيحية، "Informe sobre la situación de los derechos humanos en El Salvador en el período junio-octubre 1984" ، سان سلفادور ، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ .

(١٠٤) مكتب الحماية القانونية ، مرجع سبق ذكره ، التقرير رقم ٢١ ، كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ .

(١٠٥) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٢٢ ، شباط/فبراير ١٩٨٤ .

(١٠٦) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٢٣ ، آذار/مارس ١٩٨٤ .

(١٠٧) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٢٤ ، نيسان/أبريل ١٩٨٤ .

(١٠٨) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٢٥ ، أيار/مايو ١٩٨٤ .

(١٠٩) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٢٦ ، حزيران/يونيه ١٩٨٤ .

(١١٠) المرجع نفسه ، التقرير رقم ٢٧ ، تموز/يوليه ١٩٨٤ .

(١١١) Le Monde ، ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ؛ El País ، ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ؛ El País ، ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٤ .

٩٨- وتنسب لجنة حقوق الانسان في السلفادور (لجنة حكومية) ، من جانبها [١١٢] ، الى الجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة بارابوندو للتحرير الوطني احتجاز ٢٧ شخصا في أثناء الفترة من ١ كانون الثاني/يناير الى ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٤ .

٩٩- ومن ناحية أخرى تفيد المديرية العامة للحرس الوطني في السلفادور [١١٣] ، بأن ١٠٥ أشخاص احتجزوا في أثناء الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ الى ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٤ .

١٠٠- وقد ورد في كثير من الصحف الدولية [١١٤] ان خمسة من المغاوير قاموا ، في ١١ أيار/مايو ١٩٨٤ ، بالامساك بخمسة وسبعين رهينة في محاولة لسرقة متجر بقالة في سان سلفادور واحتفظوا بهم لمدة تسع ساعات . وأفرج عن الرهائن بعد ان تفاوض المغاوير على الخروج بسلام من البلد. وأفادت صحيفة لوموند [١١٥] بأن المغاوير الخمسة كانوا أعضاء في جبهة كلارا اليزابيث راميريس المتروبوليتانية . وتجدر الاشارة الى ان هذه الجبهة غير منضمة الى جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني . كما أحيلت هذه المعلومات الى الممثل الخاص في برقية مؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٤ موجهة من الامين التنفيذي للجنة حقوق الانسان في السلفادور ذكر فيها بالتحديد ان الرهائن كان بينهم أطفال ونساء .

١٠١- كما أفادت الصحافة الدولية [١١٦] بأن مجموعة من المغاوير أمسكت بحوالي مائة شخص، من بينهم عدد من النساء الحوامل وبعض الأطفال ، في ٢ آب/أغسطس ١٩٨٤ ، كرهائن بعد محاولة غير ناجحة لسرقة بنك في سويا بانغو بالقرب من سان سلفادور . وأفاد المصدر نفسه بأن المهاجمين ذكروا هويتهم على أنهم أعضاء في جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، وطلبوا من الكنيسة والصليب الاحمر التوسط .

١٠٢- وكما حدث في الاعوام السابقة ، تلقى الممثل الخاص قدرا كبيرا من المعلومات عما تقوم به قوات المغاوير من تخريب منظم للهياكل الاساسية الاقتصادية في البلد . وقدمت السلطات السلفادورية مرة أخرى للممثل الخاص معلومات شاملة عن مثل هذه الاعتداءات [١١٧] ، ولكن القائمة أطول وأشد تفصيلا من ان تورد في هذا التقرير . ويرى الممثل الخاص ان من الافضل سرد بعض ما أوردته الصحافة الدولية والمصادر الاخرى من معلومات وفيرة عن الموضوع .

---

(١١٢) لجنة حقوق الانسان في السلفادور ، "احصاءات كانون الثاني/يناير - آب/أغسطس ١٩٨٤" .

(١١٣) حكومة السلفادور ، الحرس الوطني ، "Informe de los delitos..." ، مرجع سبق ذكره .

(١١٤) The Guardian ، ١٤ أيار/مايو ١٩٨٤؛ International Herald Tribune ، ١٤ أيار/مايو ١٩٨٤؛ New York Times ، ١٣ أيار/مايو ١٩٨٤ .

(١١٥) Le Monde ١٥ أيار/مايو ١٩٨٤ .

(١١٦) El País ، ٣ آب/أغسطس ١٩٨٤ .

(١١٧) حكومة السلفادور ، الحرس الوطني ، مرجع سبق ذكره ، "Informe de los delitos..." .

١٠٣- وأفادت جريدة Le Monde [١١٨] ان المغاوير "نسفوا برجين من أبراج الضغط العالي في العاصمة" . وقبل انتخاب ٢٦ آذار/مارس مباشرة ، نسف المغاوير ، حسب الانباء الواردة ، أبراج كهرباء وقطعوا كابلات النقل ، في أعمال تخريبية منسقة في شتى اجزاء البلد ، فقطعوا الكهرباء عن نصف السلفادور وخدمات الهاتف في كل مقاطعة مورسان الواقعة في الشمال الشرقي [١١٩] .

١٠٤- وأفادت جريدة Le Monde بأنه حدث في اليوم السابق لانتخاب ٢٦ آذار/مارس "مناوشات مع مواقع عسكرية وسد مفاجيء للطرق في داخل البلد وعمليات انفجارات قنابل ونسف بالديناميت في العاصمة ، ومصادرة لبطاقات هوية المسافرين الذين توقفوا على الطريق ، واختطاف للشباب" [١٢٠] . وبالاضافة الى ذلك ذكر عدد من التقارير انه قد صدرت "... تحذيرات للاهالي بعدم السفر لأن الطرق ستنسف" . وتفيد المقالة نفسها بأن حجم "حركة المرور على الطريق الرئيسي الامريكي العام بين العاصمة والمقاطعات الشرقية قد نقص بنسبة ٥٠ في المائة" [١٢١] .

١٠٥- وقد أفيد بحدوث الكثير من أنشطة المغاوير المماثلة ، قبل انتخاب ٦ أيار/مايو ١٩٨٤ على النحو التالي: في ٤ أيار/مايو ، حسبما ورد في صحيفة "El País" "أعلن المغاوير في اذاعتهم "Radio Veneceremos" اعتزامهم نسف الطرق الرئيسية في البلد [١٢٢] . وقد أفيد في ٥ أيار/مايو بأن المغاوير "... قطعوا الكهرباء عن ١١ مقاطعة من بين مقاطعات السلفادور الـ ١٤ في هجمات تخريبية" [١٢٣] .

١٠٦- وأفادت صحيفة "The Guardian" في عددها الصادر في ٧ أيار/مايو ١٩٨٤ بأن المغاوير قاموا ، في ٦ أيار/مايو ، بهجمات مناوشة حول لا أونيون ، وأفيد بحدوث سلسلة من انفجارات القنابل في سان سلفادور . وفي مقاطعة تشالتينانغو ، أفيد بأن المغاوير نسفوا الطرق الرئيسية الاساسية ودمروا أعمدة الهاتف والكهرباء على امتداد الطريق الرئيسي ، تاركين المقاطعة بأكملها بلا كهرباء . ولكن التقرير نفسه يفيد بأن جبهة بارابوندو مارتي للتحرير الوطني فشلت "في منع التصويت والمشاركة العالية المتوقعة" .

---

(١١٨) Le Monde ، ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٤ .

(١١٩) International Herald Tribune ، ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٤ ؛ El País، ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٤ ؛ The Guardian ، ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٤ ؛ Le Monde ، ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٤ .

(١٢٠) Le Monde ، ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٤ .

(١٢١) International Herald Tribune ، ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٤ ؛ El País ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٤ ، Le Monde ، ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٤ .

(١٢٢) El País ، ٥ أيار/مايو ١٩٨٤ .

(١٢٣) International Herald Tribune ، ٧ أيار/مايو ١٩٨٤ .

١٠٧- وأفادت جريدة International Herald Tribune في عددها الصادر في ٩ أيار/مايو ١٩٨٤، بأن المتمردين هاجموا ، تساندهم المدفعية ومدافع الهاون ، جسرا استراتيجيا بالقرب من قرية سان ماركوس ليمبا في مقاطعة أوسولوتان ، على مسافة ٤٢ ميلا شرقي سان سلفادور ، وان المغاوير نسفوا عمودي كهرباء على مسافة ١٠ أميال شمال سان سلفادور ، بالقرب من بلدة نيخابا (١٢٤) .

١٠٨- وفي منتصف حزيران/يونيه ، وردت أنباء مفادها أن المغاوير قد حذروا سائقي السيارات بأن المرور ممنوع الى أجل غير مسمى على الطرق الرئيسية للسلفادور اذ انها ستزرع بالالغام . وأفادت الانباء بتعطيل حركة المرور وحرق بعض المركبات (١٢٥) .

١٠٩- ونشرت الصحافة الدولية على نطاق واسع أنباء (١٢٦) تفيد أن المغاوير قد اكتسحوا في ٢٨ حزيران/يونيه أكبر محطة مائية لتوليد الطاقة الكهربائية في السلفادور ، وهي سد سيرون غراندي الواقع على بعد ٣٤ ميلا شمال سان سلفادور ، حيث احتجزوا رهائن من المدنيين العسكريين وهددوا بتدمير المنشآت . ووفقا لما جاء في صحيفتي "The Guardian" و "The Times" الصادرتين في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، "اتهم مسؤولون في السفارة الامريكية في السلفادور ... مغاوير الجناح اليساري باعدام ٥٠ جنديا حكوميا القي عليهم القبض أثناء الهجوم ... وقد قتل حوالي ٣٠ جنديا أثناء المعركة غير ان ٥٠ جنديا كانوا يحرسون السد قد اعدموا " . ووردت انباء في عددي ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه ١٩٨٤ من صحيفة International Herald Tribune "عن مقتل قرابة ٦٠ جنديا واصابة ٥٠ على الأقل بجروح " . وذكرت الجبهة الشعبية الثورية ، في منشورها El Salvador Informativo ، (١٢٧) ان الاستيلاء على سد سيرون غراندي قد "أسفر عن مقتل أكثر من ١٠٠ شخص واصابة ٥٠ شخصا بجروح في المعركة ، فضلا عن أخذ ٩٦ أسير حرب" .

١١٠- وتلقى الممثل الخاص أيضا معلومات تزعم بحدوث عدد من أنشطة المغاوير خلال شهر حزيران/يونيه (١٢٨) . ومن بين هذه الانشطة القيام في عدد من الاماكن المزعومة في كل أنحاء البلد بتدمير ١٣ برجا ذات فولتية عالية بين ١٣ و ١٥ حزيران/يونيه ، وبعدة عمليات سلب من بينها سرقة أدوية وأدوات جراحة من عيادة صحية في سانتا الينا في ١٢ حزيران/يونيه ، وسرقة متاع سائقي وركاب أربع عربات وتدمير العربات في ١٨ حزيران/يونيه ، وسرقة متاع ركاب اوتوبيس في باساكوينا ، مقاطعة لا أونيون ، في ٢٠ حزيران/يونيه . ووردت أنباء تفيد بوقوع عدة حوادث افرغت فيها عجلات سيارات

---

(١٢٤) International Herald Tribune ، ٩ أيار/مايو ١٩٨٤ .

(١٢٥) The Times ، ١٨ و ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ؛ El País ، ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ؛ Tribune de Genève ، ٢٩ حزيران/ يونيه ١٩٨٤ ، The Guardian و The Times ، ٢ تموز/يوليه ١٩٨٤ .

(١٢٧) The Guardian ، لندن ٢ تموز/يوليه ١٩٨٤ ؛ The Times ، لندن ٢ تموز/يوليه ١٩٨٤ ؛ International Herald Tribune ، ٣٠ حزيران/يونيه - ١ تموز/يوليه ١٩٨٤ .

(١٢٧) الجبهة الشعبية الثورية ، El Salvador Informativo ، مرجع سبق ذكره ، رقم ٤٥ ، ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٤ .

(١٢٨) وزارة خارجية الولايات المتحدة ، معلومات غير مبوبة ، البرقية 1190152/01 ، المؤرخة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤ .

واوتوبيسات وشاحنات من الهواء وذلك بين ١٦ و ١٩ حزيران/يونيه ، في أنحاء مختلفة من البلد • وفي يومي ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه ، وردت أنباء مفادها ان المغاوير احرقوا ٣٤ سيارة فضلا عن عدة أوتوبيسات وأربع شاحنات وقود ، ووقعت هذه الحوادث على الطريق العام Pan American Highway، في سانت فنسنتي ، ووقعت حوادث أخرى بالقرب من الحدود مع هندوراس وفي العاصمة سان سلفادور • وفي ٢٠ حزيران/يونيه ، وردت أيضا أنباء مفادها ان المغاوير دمروا ثلاث شاحنات تحمل قطنا في سان فنسنتي • ووقعت أيضا حوادث أخرى أوردتها الانباء خلال نفس الفترة من بينها وضع ثلاث قنابل في محطة وقود في سان سلفادور في ٨ حزيران/يونيه ، أسفرت عن اصابة فتاتين بجروح ، وتدمير جسر في مدينة لاس غواريتاس في ١٢ حزيران/يونيه ، والقيام في ١٤ حزيران/يونيه بحرق مستودع بالقنابل في سان سلفادور ، وتدمير ثلاث علب لتوزيع الخطوط الهاتفية في سان سلفادور ، في ١٨ حزيران/يونيه ، وتخريب الخطوط الكهربائية في محافظة أوسولوتان ، في ١٩ حزيران/يونيه ، وتدمير مركز اتصالات في تشابلتيكه كذلك في ١٩ حزيران/يونيه • وبالاستناد الى المعلومات نفسها ، نسب المغاوير الى أنفسهم ، في ١٩ حزيران/يونيه مسؤولية اطلاق نيران الرشاشات على رجل الاعمال ارنستو كونتانيليا ، الذي عثر عليه مقتولا أمام كنيسة في سان سلفادور •

١١١- وفي تموز/يوليه ، ورد عدد من الانباء تتعلق بحملة تخريب قام بها المغاوير ضد شبكة النقل في البلد • وترد أدناه بعض تلك الانباء:

- في ١٢ تموز/يوليه ، أحرقت خمس عربات وقتل سائق على الطريق بين سان سلفادور وايل أماريليو في هندوراس • وأفادت الانباء ان حركة المرور توقفت تماما في مقاطعة أوسولوتان ، كما انخفضت بنسبة ٩٥ في المائة (بالاستناد الى اذاعة Vinceremos) في شمال البلد وشرقه (١٢٩) •

- انفجرت قنبلة على خطوط السكة الحديدية بالقرب من غواسابا ، مما تسبب في خروج عربة قطار عن القضبان (١٣٠) •

- قالت صحيفة International Herald Tribune "ان المتمردين اليساريين قاموا بسد الطرقات العامة الرئيسية في السلفادور لليوم الثالث على التوالي كجزء من "حملة للتخريب الاقتصادي" ذكروا انها تكلف البلد ٠٠٠ ٧٥٠ دولار على الاقل في اليوم الواحد ، هي قيمة الربح الفائت • وتوقفت عمليات النقل في ٦ من مقاطعات السلفادور الـ ١٤ توقفا يكاد يكون تاما " (١٣١) •

- أوردت صحيفة El País في عددها الصادر في ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٤ "ان الطريقين الرئيسيين في السلفادور ، الطريق العام Pan American Highway والطريق العام الساحلي كانتا مسرحا لمعركة عنيفة بين القوات الحكومية ومغاوير جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني" (١٣٢) •

---

(١٢٩) Le Monde ، ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٤ •
(١٣٠) International Herald Tribune ، ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٤ •
(١٣١) International Herald Tribune ، ١٤ و ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٤ •
(١٣٢) El País ، ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٤ •

- أفادت صحيفة International Herald Tribune في عددها الصادر في ١٧ تموز/يوليه ١٩٧٤ أنباء مفادها انه في ١٤ تموز/يوليه "هاجم المغاويير اليساريون قطار شحن بالقرب من سان أنطونيو غراندي (على بعد ٤٠ كيلومترا شمال سان سلفادور) ، مما تسبب في اصابة ثلاثة مدنيين على الاقل بجراح " .

١١٢- وأفادت الصحافة الدولية (١٣٣) ان فرقة من الثوار نسفت في تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٤، منشآت كهربائية تقع على بعد ٢٦ كيلومترا من سان سلفادور . وأفادت أيضا ان جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني عادت ، في النصف الثاني من الشهر المذكور ، الى استئناف نشاطها في شل حركة المرور في كامل المنطقة الشرقية من البلد (١٣٤) .

١١٣- ومازالت الجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني تعترف بأنها تقوم بأعمال التخريب ضد الهياكل الاساسية الاقتصادية كجزء من حملاتها العسكرية . بيد ان جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ادعت مرة أخرى ان هذه الاعمال التي يتم القيام بها في سياق نزاع مسلح لا تحظرها اتفاقيات جنيف بل بالعكس فان البروتوكول الاول يجيزها صراحة بوصفها "هجمات على أهداف عسكرية " . وأضافت ان عدم تدميرها سد سيرون غراندي الاستراتيجي رغم أنها كانت تستطيع ذلك عندما احتلته طوال أكثر من ثماني ساعات في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤ يثبت بصورة حاسمة ان الجبهة تحاول الالتزام بالقواعد الدولية المنظمة للحروب ، وذلك باحترام الهياكل الاقتصادية التي ليست أهدافا عسكرية " . وأخيرا ادعت الجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ان تلك الهجمات تهدف أيضا الى تقصير الحرب حيث أنها تسلط ضغوطا تخدم مصلحة الحوار (١٣٥) . ووفقا لمعلومات قدمتها حكومة السلفادور الى الممثل الخاص (١٣٦) ، مازال المغاوير يهاجمون ويدمرون الهياكل الاساسية الاقتصادية ، ولاسيما الانشطة الزراعية ، كما يهددون بعدم السماح بتجميع المحاصيل وبحرق البن . كذلك ، تستمر حملة تدمير السيارات الخاصة ووسائل النقل العام ، كما تزداد عمليات تدمير المرافق الكهربائية ومرافق الاتصالات .

١١٤- وعلى أي حال ، يشعر الممثل الخاص ببالغ القلق ازاء الهجمات المذكورة أعلاه حيث أنها تقوض على نحو خطير اقتصاد البلد ، وهو اقتصاد فقير بدونها ، مما يهدد تمتع الشعب السلفادوري في الحاضر والمستقبل بحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية هامة .

---

(١٣٣) Herald Tribune ، ٢٣ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٤ .

(١٣٤) El País ، ٢٣ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٤ .

(١٣٥) اللجنة السياسية والدبلوماسية للجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في السلفادور ، "Las principales violaciones de los derechos huma-nos en el conflicto armado salvadoreno, 1984, Informe preliminar" ، ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، الصفحتان ١٠ و ١١ .

(١٣٦) حكومة السلفادور ، وزارة العلاقات الخارجية ، تلكس مؤرخ في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، المرجع ذاته .

رابعا - حالة اللاجئين والمشردين

١١٥- يعتزم الممثل الخاص ، كما فعل في تقاريره السابقة ، ان يقدم تقريرا عن حالة كثير من مواطني السلفادور الذين اضطروا الى مغادرة ديارهم ، اما من اجل الانتقال الى اجزاء أخرى من البلد (المشردون) أو من أجل البحث عن ملجأ لهم في بلدان أخرى (اللاجئون) ، ويرى الممثل الخاص ان العنف السائد في السلفادور سبب هام ، وان لم يكن السبب الوحيد ، وراء هذا النزوح الجماعي ، حيث يرى ان الهجرة ، على الاخص ، لا تعود فحسب للعوامل غير الاقتصادية ، وانما تعزى أيضا للعوامل الاقتصادية ، وقد ذكر ذلك في تقريره الأخير (١٣٧) .

١١٦- وطبقا لتقرير لجنة المحامين المعنية بحقوق الانسان الدولية ، ولجنة المراقبة للامريكتين (١٣٨) "فان حالة المشردين في السلفادور حرجة ، حيث ان حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ شخص قد شردوا داخليا في السنوات الاربع الماضية ، من جراء العنف والحرب الاهلية الدائرة بين القوات الحكومية وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني . وكلما طال أمد الحرب تضخم عدد المشردين ، وأصبحت مشاكلهم طويلة الاجل ، واستعصت أكثر على الحل" .

١١٧- وفي تقرير آب/أغسطس ١٩٨٤ ، بشأن حقوق الانسان في السلفادور (١٣٩) ، أفادت لجنة المراقبة للامريكتين ، ولجنة المحامين المعنية بحقوق الانسان الدولية بتزايد عدد المشردين في السلفادور سواء في مناطق النزاع ، أو في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة .

"وحينما أجرت لجنة المحامين ولجنة المراقبة للامريكتين في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤ تحقيقا بشأن حالة المشردين في السلفادور ، وجدتا ان لجنة الصليب الاحمر الدولية تقدم خدمات لـ ٨٠ ٠٠٠ مشرد في مناطق النزاع . وبحلول تموز/يوليه ١٩٨٤، أفادت لجنة الصليب الاحمر الدولية بأنها تقدم خدمات لـ ١٠٥ ٠٠٠ مشرد في مناطق النزاع . وربما يعبر جزء من هذه الزيادة عن قدرة لجنة الصليب الاحمر الدولية على الوصول الى مناطق أخرى للنزاع . ومن جانب آخر ، ونظرا لخطورة مناطق النزاع ، توجد حركة عامة للابتعاد عنها ، حيث يحاول الناس الفرار منها" .

١١٨- وعلاوة على ذلك ، طبقا لما أوردته نفس هاتين الهيئتين:

"تشير التقارير الشهرية للجنة الوطنية المعنية بتقديم المساعدة الى المشردين، وهي الجهاز الذي يتولى الاشراف على برنامج حكومة السلفادور للمشردين ، الى تزايد عدد

---

(١٣٧) E/CN.4/1984/25 و Corr.1 ، مرجع سبق ذكره .

(١٣٨) لجنة المحامين المعنية بحقوق الانسان الدولية ولجنة المراقبة للأمريكتين "El Salvador's other victims: the war on the displaced" ، نيويورك ، نيسان/ ابريل ١٩٨٤ .

(١٣٩) لجنة المراقبة للامريكتين ، ولجنة المحامين المعنية بحقوق الانسان الدولية "Free Fire ..." ، مرجع سبق ذكره .

السكان المشردين في الآونة الاخيرة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة أيضا • وتفيد اللجنة الوطنية المعنية بتقديم المساعدة الى المشردين الى حدوث زيادة في قائمة المشردين المسجلين لديها من ٠٠٠ ٢٦٢ في تشرين الثاني/نوفمبر الى ٠٠٠ ٣٤٢ في أيار/مايو ١٩٨٤ • كما تفيد الابرشية الكاثوليكية الرومانية في سان سلفادور بحدوث موجه من الوافدين الجدد قدموا موءخرا الى جميع مخيمات المشردين التي تشرف عليها الابرشية • كذلك ، وجدنا عند زيارتنا موءخرا لمخيمات المشردين الذين يتلقون مساعدة من الحكومة ، ان هناك تدفقا جديدا للمشردين ••• ومرة أخرى ، تبين أثناء مقابلاتنا التي أجريناها مع بعض الوافدين الجدد ، ان السبب الرئيسي لفرارهم من ديارهم هو الهرب من الهجمات التي تشنها القوات المسلحة السلفادورية على المدنيين دون تمييز " (١٤٠) •

١١٩- وفيما يتعلق بالمواطنين السلفادوريين الذين لجأوا الى الخارج فانه وفقا للمعلومات المقدمة الى الممثل الخاص من مفوضية الامم المتحدة لشوءون اللاجئين (١٤١) تقدم هذه المنظمة المساعدة الى ٣٠٠ ٣٤ من اللاجئين السلفادوريين الذين يوجدون في مختلف بلدان أمريكا الوسطى بما في ذلك ما يلي: بليز : ٠٠٠ ٢ ؛ بنما : ٠٠٠ ١ ؛ كوستاريكا : ٠٠٠ ١٠ ؛ نيكاراغوا: ٧٠٠ ١ ؛ هندوراس: ٦٣١ ١٧ •

١٢٠- ويود الممثل الخاص أيضا ان يبلغ عن عدد اللاجئين الذين تمت اعادتهم الى السلفادور • ووفقا لوثيقة أعدتها مفوضية الامم المتحدة لشوءون اللاجئين لاجتماع الفريق التقني لممثلي وزارات الخارجية لدول أمريكا الوسطى وكونتادورا المعقود في ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٤ (١٤٢) "ساعدت مفوضية الامم المتحدة لشوءون اللاجئين في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ومنتصف آذار/مارس ١٩٨٤ في اعادة ٩٨٥ من اللاجئين السلفادوريين الى وطنهم " • وخلال زيارة الممثل الخاص الى كوستاريكا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، أعلمه الممثل الاقليمي لمفوضية الامم المتحدة لشوءون اللاجئين "ان أكثر من ٠٠٢ ١ لاجيء سلفادوري قد عادوا الى السلفادور بمساعدة مفوضية الامم المتحدة لشوءون اللاجئين"•

---

(١٤٠) لجنة المراقبة للامريكتين ولجنة المحامين ••• ، "Free Fire ..." ، مرجع سبق ذكره •

(١٤١) مفوضية الامم المتحدة لشوءون اللاجئين ، "Fact Sheet, Central America, Mexico" ، الرقم ١١ ، حزيران/يونيه ١٩٨٤ •

(١٤٢) مفوضية الامم المتحدة لشوءون اللاجئين ، "Protección y asistencia de refugiados en América Central, Mexico y Panamà: documento preparado para la Reunión del Grupo Técnico de Cancilleres de Centroamérica y Contadora" ، بنما ، ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٤ •

خامسا - حقوق الانسان أثناء المنازعات المسلّحة

١٢١- ان الفقرة ١٨ من منطوق قرار لجنة حقوق الانسان ٥٢/١٩٨٤ ، الذي يجدد ولاية (١٤٣) الممثل الخاص ترجو منه تحديدا "ان يولي اهتماما خاصا ، في تقريره ، لمسألة التقيد بالقوانين الانسانية أثناء المنازعات المسلحة ، ولانتهاكات هذه القوانين" • ويرى الممثل الخاص ان هذا النوع من انتهاك حقوق الانسان بالغ الخطورة وان آثاره تبعث على القلق الشديد ؛ وكما فعل في تقاريره السابقة سيحاول تجميع المعلومات الواردة بشأن هذا الموضوع ويستكملها بقدر ما يمكن •

١٢٢- ويرى الممثل الخاص ان من المناسب التذكير قبل كل شيء بأن جمهورية السلفادور طرف في اتفاقيات جنيف الاربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الاضافية لعام ١٩٧٧ بشأن حماية ضحايا الحرب • ولما كان النزاع الحالي في السلفادور "نزاعا مسلحا ليست له طبيعة دولية" ، في اطار ما تعنيه الاتفاقيات والبروتوكولات ، فان القواعد ذات الصلة تنطبق ، ولاسيما تلك المتضمنة في المادة ٣ من كل اتفاقية من الاتفاقيات وفي البروتوكول الاضافي الثاني ، ويجب ان يمتثل لها كل طرف من أطراف النزاع - أي القوات المسلحة السلفادورية النظامية وقوات المغاورين المعارضة •

١٢٣- وسوف يعالج الممثل الخاص ، أولا ، المعلومات المزعجة حقا المتعلقة باصابات المدنيين التي سببها القصف بالقنابل والعمليات العسكرية الاخرى للجيش السلفادوري النظامي •

١٢٤- وتفيد هيئة المعونة القانونية المسيحية بأنه خلال الفترة من كانون الثاني/يناير الى نيسان/أبريل ١٩٨٤ ، شنت القوات المسلحة (الجوية والارضية) غارات بالقنابل تأثر بها عدد غير محدد من المدنيين • وهي تفيد ، على نحو أكثر تحديدا ، بأنه قد أسقط ما متوسطه ٣٠ قنبلة في اليوم في مختلف مناطق الاراضي الوطنية خلال الاسابيع الثلاثة السابقة للانتخابات الرئاسية (٢٦ آذار/مارس ١٩٨٤) (١٤٤) •

١٢٥- وتسلم الممثل الخاص رسالة موءرخة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٤ من السيدة جيني بيرس المقيمة في لندن ، وهي عضو في مكتب أمريكا اللاتينية تذكر فيها انها أجرت تحقيقا عينيا في شباط/فبراير وآذار/مارس في المناطق التي تسيطر عليها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في السلفادور وتمكنت من التحقق من ان تلك المناطق ، ولاسيما في غوزابا ، قد قصفت بالقنابل قصفا كثيفا •

١٢٦- وتوءيد هذه المعلومات ما نشر من تقارير في بعض وسائط الصحافة الدولية • فصحيفة The Christian Science Monitor (١٤٥) تشتمل على وصف من شهود عيان لهذا النوع من القصف

---

(١٤٣) E/CN.4/1984/77 ، القرار ٥٢/١٩٨٤ •

(١٤٤) هيئة المعونة القانونية المسيحية ، تقرير عن حالة حقوق الانسان في السلفادور ، كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل ١٩٨٤ •

(١٤٥) The Christian Science Monitor ، ٦ نيسان/أبريل ١٩٨٤ •

على الرغم من أنها تشمل أيضا تصريحا لضابط من السلاح الجوي ينكر هذه الهجمات • ويناقش عدد لاحق للصحيفة نفسها (١٤٦) اسقاط قنابل محرقة • كذلك فان صحيفة National Catholic Reporter (١٤٧) تشير الى ازدياد القصف بالقنابل دون تمييز ، بما في ذلك قصف المناطق المدنية ، وتستشهد بآراء المراقبين الغربيين والسلفادوريين والكهنة والاشخاص المعنيين بمساعدة اللاجئين •

١٢٧- وأتيحت للممثل الخاص الفرصة ، خلال زيارته للبلد ، لسوءال شهود عن القصف بالقنابل من قبل السلاح الجوي السلفادوري • ولدى سوءال شاهدة تبلغ من العمر ٢٢ عاما ، وتنتمي الى مدينة في محافظة سوتشيتوتو ، قالت للممثل الخاص ان المنطقة قصفت بالقنابل قصفا كثيفا خلال الاسابيع الاولى من آذار/مارس ١٩٨٤ ، وفي ١٤ آذار/مارس قتل أثنان من أطفالها بقنبلة ، ويبلغان من العمر أربع سنوات وسبع سنوات • وقالت أيضا ان احدى وحدات الجيش ارتكبت ، في مناسبة أخرى ، مذبحة للنساء والاطفال ، موضحة أنها لم تشاهد المذبحة انما رأت الجثث بعينيها • وأضافت الشاهدة ان قوات المغاورين كثيرا ما تمر عبر مدينتها ، وتطلب من الناس الطعام فلا يرفضون ذلك• وأظهرت الشاهدة آثار حروق واضحة على ذراعيها وأجزاء أخرى من جسدها ، وادعت أنها سببتها القنابل •

١٢٨- وأخبرت شاهدة أخرى تبلغ من العمر ٢٧ عاما وتعيش في محافظة سان فيسنت ، الممثل الخاص ان أثنين من أطفالها توفيا في عام ١٩٨٣ نتيجة قنبلة ، ويبلغان من العمر ثلاث سنوات وخمس سنوات ، وأنها شاهدت مزيدا من القصف بالقنابل وحالات الوفاة منذ ذلك الوقت • وقالت أيضا ان وحدة عسكرية قد قتلت ، في آب/أغسطس ١٩٨٣ أخاها وزوجته وسبعة أشخاص آخرين عندما كانوا يفرون من الجيش • وأضافت ان قوات المغاوير كانت تطلب الطعام لدى مرورها عبر المدينة وأنها وغيرها من النساء المحليات كن يوافقن على تزويدهم به •

١٢٩- وأبلغت شاهدة أخرى في الستين من عمرها ، من مقاطعة كوسكاتلان ، الممثل الخاص بأنه في حزيران/يونيه ١٩٨٤ قصفت منطقة سيرو دي غوازابا قصفا شديدا ، وقتلت احدى القنابل في يوم من أيام الشهر المذكور ابنتها وحفيدتيها ، ورأت في يوم آخر قنبلة أخرى تقتل سبعة أشخاص آخرين • وأضافت ان قوات المغاوير كانت تمر بصورة متواصلة عبر مدينتها وقد زودهم سكان المدينة والجيران بالأغذية •

١٣٠- وأبلغت شاهدة أخرى أصغر سنا من الشاهدة السابقة وهي أيضا من مقاطعة كوسكاتلان ، الممثل الخاص بأنها شاهدت قصفا شديدا في سيرو دي غوازابا في حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، ورأت بنفسها قنبلة تقتل أربعة مدنيين • وأضافت ان قوات المغاوير كانت تمر بصورة متواصلة عبر مدينتها وان السكان المحليين يزودونهم بالطعام •

١٣١- وقالت شاهدة أخرى في الاربعين من عمرها تقطن أيضا في مقاطعة كوسكاتلان أنها شاهدت في أحد أيام شهر آذار/مارس ١٩٨٤ قنابل أسقطتها القوات الجوية وقتلت تسعة مدنيين (٨ رجال وامرأة) وأصابت أثنين آخرين في مدينة قرب سيرو دي غوازابا • وقالت أيضا ان قوات المغاوير عبرت مرارا وسط المدينة وان سكان المنطقة ساعدوا في اطعامهم •

---

(١٤٦) المرجع نفسه ، ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٨٤ •

(١٤٧) National Catholic Reporter ، ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٨٤ •

١٣٢- وقرأ الممثل الخاص قصصا مشابهة وردت في التقرير الاخير للجنة مراقبة الامريكتين ولجنة المحامين للدفاع عن حقوق الانسان الدولية (١٤٨) . وأورد التقرير ان "آلافا من غير المقاتلين يقتلون في هجمات عشوائية بالقنابل من الجو والقصف وهجمات أرضية" ، وان "آلافا آخرين يصابون بجراح" على الرغم من اعتراف التقرير بأن "الهجمات العشوائية على السكان المدنيين من قبل القوات المسلحة السلفادورية يصعب رصدها ، وان اعداد تقارير عنها يكون أقل دقة من تلك التي يمكن اعدادها عن التجاوزات كالقتل من قبل فرق الاغتيال وحالات الاختفاء" .

١٣٣- ومن جهة أخرى ، علم الممثل الخاص من التقرير الذي أعده الاسعاف الطبي للسلفادور بعد زيارته للبلد في الفترة من ١٠ الى ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ (١٤٩) الذي يشير بأن القوات الجوية تستخدم الأسلحة التالية: القنابل المتشظية ذات صمامات الاشعال الموسعة ؛ والقنابل المحرقة الشبيهة بالنابالم والفوسفور الابيض . ويقول التقرير ان "الفريق يظل يشعر بحزن وقلق عميقين بسبب عدم الاكتراث الواضح بالضحايا المدنيين للحرب الجوية التي تشنها القوات الجوية السلفادورية" . وأخيرا ، قرأ الممثل الخاص في احدى صحف الولايات المتحدة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، فيما يتعلق بالقنابل من نوع النابالم خبرا يقول: "صرح اليوم سفير الولايات المتحدة في السلفادور ان الجيش السلفادوري يمتلك مخزونات من أسلحة قنابل النابالم المحرقة (١٥٠) .

١٣٤- وتلقى الممثل الخاص أيضا تقارير تفيد بأن القوات الحكومية قد قامت بقصف أماكن تقع في مناطق النزاع التي تخضع لسيطرة المغاوير حيث يتلقى الاشخاص المشردين المعونة من لجنة الصليب الاحمر الدولية . وتفيد لجنة مراقبة الامريكتين ولجنة المحامين المعنية بحقوق الانسان الدولية (١٥١) بأن احداثا من هذا النوع قد وقعت في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٨٤ .

١٣٥- واستنادا الى مصادر مختلفة ، قام الجيش السلفادوري أيضا ، بعمليات قتل جماعية لغير المقاتلين . ونقلا عن الصحافة الدولية (١٥٢) قامت وحدة من الجيش بتنفيذ مثل هذه المذبحة في الجزء الشمالي من مقاطعة كابانياس في الفترة ما بين ١٨ و ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، ويشير المصدر نفسه الى انه من المرجح ان تكون القيادة العليا قد أصدرت أمرا بالتحقيق . ويظهر ان هناك تقريرا لاحقا (١٥٣) يشير الى نفس المذبحة ويحدد عدد القتلى بـ ٦٨ شخصا وكذلك مكان وقوعها في (لوس لا نيتوس) . ويشير هذا التقرير أيضا الى ان المذبحة كانت ذات طبيعة تأديبية ويكرر ان التحقيق قد فتح بناء على تعليمات من رئيس الجمهورية .

---

(١٤٨) Americas Watch and Lawyers Committee for International Human Rights, "Free Fire", مرجع سبق ذكره .

(١٤٩) معونة طبية للسلفادور ، وفد السلفادور ، ١٠ - ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ .

(١٥٠) New York Times ، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ .

(١٥١) "El Salvador's Other Victims: the War on the Displaced" ، نيويورك، نيسان/أبريل ١٩٨٤ .

(١٥٢) El País ، ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٤ .

(١٥٣) El País ، ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، New York Times ، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ .

١٣٦- واستنادا الى روايات بعض الشهود الذين استمع اليهم الممثل الخاص في السلفادور، اشتركت بعض وحدات الجيش أيضا في مذابح للفلاحين في ١٩٨٤ ، وعلى سبيل المثال ، أبلغ أحد الشهود من مقاطعة كابانياس والبالغ من العمر ٤٠ سنة ، الممثل الخاص بأنه كان موجودا أثناء مذبحة وقعت في قرية سنكوبرا الصغيرة في الفترة من ١٧ الى ٢١ تموز/يوليه ، وشهد بأنه رأى من هضبة قريبة وحدة من الجيش تقتل ٦١ شخصا (من الشيوخ والنساء والاطفال) بعد تعذيبهم • وقال أيضا ان القرية قد دمرت في الواقع ، وان قوات المغاوير عبرت المنطقة مرارا وان السكان ساعدوهم بالطعام وأعطوهم جزءا من حصادهم •

١٣٧- وأبلغ شاهد آخر الممثل الخاص بأنه رأى خمس جثث (امرأتان وثلاثة أطفال) بعد المذبحة التي وقعت في سنكوبرا في الفترة بين ١٧ و ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، وكان قد سمع في اليوم السابق انفجارات قنابل يدوية واطلاق الرصاص • وقال الشاهد نفسه أنه رأى في ثلاث مناسبات قصفا عشوائيا في مقاطعتي كابانياس وكوسكاتلان وأحدثت القنابل لهيبا غريبا تسبب في احداث آلام شديدة بالرأس وأخيرا قال انه شاهد مع جيرانه مرارا قوات المغاوير وهي تعبر المنطقة وقد ساعدوهم بالطعام •

١٣٨- وعلم الممثل الخاص عن طريق نشرة أصدرتها الجامعة الكاثوليكية (١٥٤) ، بوجود تقرير وضعه مكتب الحماية القانونية عن أحداث يدعى أنها وقعت في نهاية شهر آب/أغسطس ١٩٨٤ في محافظة تشلاتينانغو وفي محافظتي التماويندو وهاتيندیتا وغيرهما من المقاطعات الواقعة تحت ولاية سان خوسيه لاس فلوريس • وتفيد هذه التقارير ان وحدات من الجيش النظامي قد قامت بمضايقة واضطهاد اعداد كبيرة من المدنيين المتعايشين مع المغاوير (ما يسمون "بالجماهير") قاتلة العديد منهم ومتسببة في اغراق البعض في نهار سومبول أثناء فرارهم • واسترعى انتباه الممثل الخاص في سان سلفادور الى وثيقة متضمنة شهادة أدلت بها احدى الرعايا المكسيكية ، وهي السيدة غراسييلا كولونغا فيلاسكيس التي قدمت وصفا مماثلا لهذه الاحداث •

١٣٩- وفي محادثة دارت في وزارة الدفاع بين الممثل الخاص وكبار ضباط القوات المسلحة السلفادورية ، قال الضباط ان أول ما تفعله وحدة للجيش عند مقابلة الفلاحين المنتمين الى ما يسمى "بالجماهير" أثناء عملية عسكرية هو حث هؤلاء عن طريق مكبرات الصوت ، على الانفصال عن المغاوير • الا ان بعض الضباط أضافوا ان المغاوير قد أقنعوا "الجماهير" بأنه لا ينبغي لهم ان يتركوا المغاوير لأنهم سيتعرضون للهجوم مهما فعلوا ، وأنهم لن يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم بدونهم • لذلك ، فانه من الشائع ان تبقى "الجماهير" مع قوات المغاوير أثناء القتال • وأضاف بعض الضباط ان ٩٠ في المائة من عمليات المغاوير كلها تنفذ ليلا ، مما يجعل التمييز بين المقاتلين والمدنيين أمرا بالغ الصعوبة ، وهذا يفسر وجود ضحايا مدنيين في بعض الحالات •

١٤٠- ان الممثل الخاص مقتنع فعلا بأن الجيش السلفادوري يتسبب في وقوع ضحايا من المدنيين دون مبرر ، نتيجة للقتال أو أثناءه ، لاسيما بين ما يسمى "بالجماهير" أو مجموعات الفلاحين الذين يساعدون المغاوير بمدهم بوسائل الاعاشة ، وان كانوا لا يشتركون بأنفسهم في القتال ، وعلى أي حال يتعين اعتبار ما يسمى "بالجماهير" ، من المدنيين طالما لا يشتركون في القتال • وتعني الاشارة

---

(١٥٤) رسائل الى الكنائس ، من السلفادور • النشرة ١ - ١٥ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٤ •

الواردة في المادة ٥٠ من البروتوكول الاضافي لسنة ١٩٧٧ لاتفاقية جنيف الثالثة المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، انه يجب ان يعتبر أشخاصا مدنيين أولئك الذين يتبعون القوات المسلحة دون ان يشكلوا جزءا منها ، مثل الموردون وأعضاء وحدات العمل أو وحدات الخدمات المسؤولة عن رفاه الجنود • ويرى الممثل الخاص أنه اذا استوفت "الجماهير" المصاحبة لقوات المغاوير الشروط المرعية في هذين الصكين الدوليين فلا يمكن اعتبارها من المقاتلين ؛ أي أنهم مدنيون •

١٤١- والممثل الخاص مقتنع اذا بأن العمليات العسكرية للجيش السلفادوري تسفر عن ضحايا مدنيين دونما مبرر • بيد أنه يقدر الصعوبة الحقيقية لتحديد عدد الضحايا ولو بالتقريب • وواقع الامر ان هذه الوفيات تحدث في مناطق القتال حيث يكون التحقيق بالغ الخطورة ، أو في الاراضي التي تخضع لسيطرة المغاوير والتي قد يصعب الوصول اليها • وقد بينت المنهجية الاخيرة التي يستعملها مكتب الحماية القانونية في جهوده الرامية الى تحديد عدد المدنيين الذين قتلوا أثناء الاعمال الحربية تلك الصعوبة • والواقع ، كما سبق وان أشير في الفقرة ٥٤ من هذا التقرير ، ان تقارير مكتب الحماية القانونية عن شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٨٤ (١٥٥) تتضمن الفئتين التاليتين : "ضحايا العنف السياسي في العمليات العسكرية ، بما فيهم المقاتلون ، وغير المقاتلين والمدنيون ، اذ انه يستحيل تحديد الفئة المناسبة نظرا لعدم التحقق من هوية الضحايا في الموقع ، وأغلبهم على الارجح مدنيون" ، و "اشخاص قتلوا في كمائن أو اشتباكات أو دوريات وأغلبهم على الارجح مقاتلون ، حيث انه يستحيل تحديد الفئة المناسبة نظرا لعدم التعرف عليهم في الموقع" • وقد سبق ذكر الارقام الخاصة بهاتين الفئتين عن شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه في الفقرة ٥٤ •

١٤٢- وعلى أي حال ، فقد سمع الممثل الخاص عن حالة احترم فيها الجيش قطاعات من السكان المدنيين يعتقد بأنهم كانوا جزءا مما يسمى "بالجماهير" • وتتضمن الوثائق التي قدمها وزير الدفاع (١٥٦) الى الممثل الخاص في سان سلفادور وثيقة تتعلق بتسليم أعضاء من "الجماهير" الارهابيين التابعة لقوات التحرير الشعبية الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر • وتورد الوثيقة المؤرخة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، اسم وسن كل من الـ ٤٧ شخصا المعنيين ، مع ملاحظة أنهم عوملوا معاملة حسنة من القوات المسلحة التي احتجزتهم وأنهم حصلوا على الغذاء والعلاج الطبي • وعلم الممثل الخاص انهم احتجزوا بعد ذلك في معسكر للاشخاص المشردين • ويرى الممثل الخاص ان هذا أمر هام لأنه يدل على ان الجيش السلفادوري لا ينتهج سياسة منتظمة ومتعمدة لابادة "الجماهير" ، خلافا لما تشير اليه بعض المصادر •

١٤٣- وبالاضافة الى ذلك ، علم الممثل الخاص في السلفادور ان رئيس الجمهورية والقيادة العليا للقوات المسلحة اصدرا في نهاية آب/أغسطس ١٩٨٤ أوامر بتنظيم الدعم الجوي لوحدات القوات

---

(١٥٥) مكتب الحماية القانونية ، تقرير رقم ٢٦ ، حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، وتقرير رقم ٢٧ ، تموز/يوليه ١٩٨٤ •

(١٥٦) حكومة السلفادور ، وزارة الدفاع ، "Oficio del Comandante del Destacamento Militar, No. 1 - Chalatenango - al senor Jefe del Estado Mayor Conjunto de la Fuerza Armada" ، سان سلفادور ، ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ •

المسلحة • ووفقا لهذه الاوامر ، على الدعم الجوي للوحدات المقاتلة الوصول بالخسائر الى الحد الأدنى "من أجل ضمان احترام وإعمال حقوق الانسان للسكان المدنيين" و"تلافي الحاق الأذى بالمدنيين الابرياء أو الاضرار بممتلكاتهم" • وتبين الأوامر ، أساسا ، انه ينبغي لأي عملية تضطلع بها القوات الجوية السلفادورية ان تكون بتفويض من رئيس مركز عمليات القوات المسلحة السلفادورية أو من رئيس هيئة الاركان المشتركة للقوات المسلحة ، حسب الاقتضاء •

٤٤- وهناك معلومات قليلة نسبيا فيما يتعلق بمعاملة الجيش السلفادوري للمغاوير الذين أسروا في القتال • وعندما وجه الممثل الخاص هذا السؤال كانت اجابة السلطات السلفادورية المعنية مماثلة لاجابات السنوات السابقة ومؤداها ان عدد المغاوير المقاتلين الذين يؤسرون في القتال قليل نظرا لشجاعتهم واستعدادهم للقتال حتى النفس الأخير ، بيد انهم حين يقعون في الأسر ، لا يقتلون ليس لدواع انسانية فحسب بل أيضا للحصول على معلومات • وأضافت السلطات السلفادورية ان المغاوير المأسورين يودعون السجون بعد استجوابهم ، وتطبق عليهم الاجراءات القضائية •

١٤٥- وسيقوم الممثل الخاص ، في موضع آخر من هذا التقرير بتجميع واستيفاء المعلومات الواردة فيما يختص بسلوك قوات المغاوير فيما يتصل بالحرب •

١٤٦- وفي هذا الصدد ، يرى الممثل الخاص ان لزاما عليه الابلاغ ، أولا ، بأنه تلقى افادات عديدة بشأن التجنيد القسري للمدنيين الشبان • ووفقا لما ورد في الصحافة الدولية (١٥٧) جندت قوات المغاوير في آذار/مارس ١٩٨٤ ، نحو ٦٠ شابا من القصّر ، يبلغ سن بعضهم ١٤ سنة في قرية سان استيبان كاترينا ، بمقاطعة سان فيسنتي • ويدعى ان حادثا مماثلا وقع في اقليم الليمون في مقاطعة سوايابانغو في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٤ • وتفيد لجنة حقوق الانسان في السلفادور (١٥٨) (حكومية) ان مغاوير يرتدون زيا زيتوني اللون وقلانس حمراء قاموا بتجنيد أولاد وبنات صغار السن قسرا وسحبهم من منازلهم أو من المدرسة • ونشرت جريدة التايمز (١٥٩) نفس النبأ • وفي منتصف حزيران/يونيه نشرت جريدة الغارديان (١٦٠) ان المغاوير قد جندوا عددا يتجاوز ٢٠٠ ١ من الشبان قسرا منذ ١ آذار/مارس ١٩٨٤ • أخيرا ووفقا لما نشرته الصحافة السلفادورية (١٦١) كان عدد الاشخاص الذين جندهم المغاوير قسرا على النحو التالي: ٢٣٠ شخصا في كانون الثاني/يناير ؛ ٦٧ شخصا في شباط/فبراير ؛ ٤٣ شخصا في آذار/مارس ؛ ٣٧٦ شخصا في نيسان/أبريل ؛ ٢٦٦ شخصا في أيار/مايو ؛ ٧٤ شخصا في

---

(١٥٧) The Times ، ١٣ آذار/مارس ١٩٨٤ ، The Guardian ١٣ آذار/مارس ١٩٨٤•

(١٥٨) برقية مؤرخة في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٤ من لجنة حقوق الانسان (حكومية) في السلفادور موجهة الى مركز الامم المتحدة لحقوق الانسان •

(١٥٩) The Times ، ١٧ أيار/مايو ١٩٨٤ •

(١٦٠) The Guardian ، ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٤ •

(١٦١) معلومات قدمتها حكومة السلفادور •

حزيران/يونيه ؛ ١١٠ أشخاص في تموز/يوليه ؛ و ١٩٥ شخصا في آب/أغسطس • وكانت الارقام المقدمة من مكتب الحماية القانونية التابع للأبرشية أقل من ذلك (١٦٢) : ٩ أشخاص في كانون الثاني/يناير؛ ٥ أشخاص في شباط/فبراير ؛ ٤ أشخاص في آذار/مارس ؛ شخصان في نيسان/أبريل ؛ ٢٣ شخصا في أيار/مايو ؛ ١٣ شخصا في حزيران/يونيه ؛ و ٤ أشخاص في تموز/يوليه • وتفيد هيئة المعونة القانونية المسيحية ، من جانبها ، بأنها تلقت الشكاوى التالية : ٦ في حزيران/يونيه ؛ ١١ في تموز/يوليه ؛ لا شيء في آب/أغسطس ؛ ٣ في أيلول/سبتمبر ؛ لا شيء في تشرين الاول/أكتوبر (١٦٣) •

١٤٧- وفي سان سلفادور ، استمع الممثل الخاص الى شهادة خمس أمهات جند المغاوير أبناءهن قسرا وقلن ان البعض أخذ من داره ، وأخذ البعض الآخر لدى انصرافه من المدرسة • واستمع الممثل الخاص كذلك الى شهادة شاب تمكن من الهروب بعد تجنيده قسرا • وقال انه خضع أثناء وجوده مع المغاوير لضغط ايديولوجي شديد وان المغاوير قالوا للرجال الذين جندوهم قسرا أنه يوجد شابات جميلات وطعام جيد في معسكرات المغاوير •

١٤٨- وقال ممثل الجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الذي قابل الممثل الخاص في مدريد ، متحدثا عن ممارسة التجنيد القسري ، أنه تقرر في اجتماع للقادة العسكريين في جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني تدبير تجنيد جماعي بدلا من تجنيد الأفراد للتصدي للمساعدة التي يتلقاها الجيش النظامي السلفادوري من الخارج • وتمشيا مع هذا القرار ، سيجري التجنيد بواسطة خطب حماسية تستهدف حفز الشباب ، وبعد فترة ملاحظة وانتقاء يصبح هؤلاء أعضاء في قوات المغاوير • بيد ان القادة المحليين قاموا ، وفقا لهذا التفسير ، بتنفيذ عدة حالات تجنيد قسري بالفعل في بعض المناطق • وكانت النتيجة ان قيادة جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني قررت في اجتماع عقد في تموز/يوليه ١٩٨٤ ، بعد تقييم ممارسة التجنيد القسري ، ايقاف هذه الممارسة • ويصر حلف الجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على ان حكومة السلفادور لا تمارس حاليا التجنيد القسري وحسب ، ولكنها تمارس أيضا التجنيد التمييزي •

١٤٩- ووقع حادث خطير آخر نسبته مصادر متنوعة الى قوات المغاوير يتمثل في وفاة أثنين من العاملين في مجال الصحة التابعين للصليب الاحمر ، في ٦ آذار/مارس ١٩٨٤ ، هما روفائيل دي لوس انخليس كورينخو وجواكين ارنولدو بيرس ساليناس • وقد نسبت هيئة المعونة القانونية المسيحية هذين الحادثين لعملية حربية قام بها المغاوير (١٦٤) ، وقالت جريدة التايمز (١٦٥) ان العاملين

---

(١٦٢) مكتب الحماية القانونية ، مرجع سبق ذكره ، تقارير بأرقام من ٢١ الى ٢٧، كانون الثاني/يناير الى تموز/يوليه ١٩٨٤ •

(١٦٣) هيئة المعونة القانونية المسيحية ، Informe sobre la situación de los derechos Humanos en El Salvador en el período junio-octubre 1984 ، سان سلفادور ، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ •

(١٦٤) هيئة المعونة القانونية المسيحية ، مرجع سبق ذكره ، Informe sobre la situación de los derechos humanos en El Salvador: período enero-abril 1984, 15 de mayo de 1984 ، ١٥ أيار/مايو ١٩٨٤ •

(١٦٥) The Times ، ٩ آذار/مارس ١٩٨٤ •

التابعين للصليب الاحمر توفيا عندما دخلت سيارة الاسعاف التي تحملها منطقة قتال وقد أخذت صفارتها تدوي ووميض أضوائها ينبعث ، ويبدو ان نيران الرشاشات أطلقت عليها من مواقع جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني • ولم يدع أي من المصدرين ان الوفيات كانت متعمدة ولكن الممثل الخاص يشير ، مع ذلك ، الى أنه على القوات المقاتلة ان تتخذ جميع الاحتياطات اللازمة ، في هذه الحالات ، لضمان عدم تكرار وقوع حوادث هجوم تقضي على حياة الاشخاص القائمين بأعمال انسانية كما يشير الممثل الخاص الى ان مصادر جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الشعبية الثورية قد سلمت ، عند سوءالها عن هذا الحادث على وجه التحديد ، بأنه من الممكن ان يكون العاملان التابعان للصليب الاحمر قد قضيا نحبهما نتيجة لنيران المدفعية التي أطلقتها قوات المغاوير ، بيد انها أنكرت ان يكون هناك أي نوع من التعمد •

١٥٠- ويعاني السكان المدنيون كذلك من آثار هجمات المغاوير • وتفيد هيئة المعونة القانونية المسيحية ان قوات المغاوير هاجمت ، في شباط/فبراير ١٩٨٤ ، قطار بضائع كان تحت حراسة الجيش وان ١٠ من المدنيين لاقوا حتفهم (١٦٦) • ونشرت الصحافة الدولية (١٦٧) النبأ نفسه لكنها ذكرت ان عدد القتلى من المدنيين كان أكثر من ذلك ، وانه يشمل أربعة أطفال • كما أفادت هيئة المعونة القانونية المسيحية ان ثلاثة مدنيين قتلوا في سان سيباستيان في نيسان/أبريل ١٩٨٤ ، عندما نسف المغاوير منزلا بالديناميت (١٦٨) • وبالاضافة الى ذلك ، تشير تقارير هيئة المعونة القانونية عن شهري حزيران/ يونيه وتموز/يوليه ١٩٨٤ (١٦٩) ، ان المغاوير قتلوا ثلاثة مدنيين في عمليات حربية في حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، وستة مدنيين في شهر تموز/يوليه •

١٥١- وفيما يتعلق بمعاملة الجنود النظاميين الذين أسرهم المغاوير أثناء المعارك ، تلقى الممثل الخاص تقارير تفيد بأن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني استمرت عموما في عام ١٩٨٤ في تنفيذ سياستها لاطلاق سراح هوءلاء الجنود • وفي هذا الصدد ، قرأ الممثل الخاص في نشرة صادرة عن اللجنة الدولية للصليب الاحمر (١٧٠) ان "جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني قد قامت في ٤ و ٥ كانون الثاني/يناير باطلاق سراح ١٣٦ شخصا ونقلهم الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر (من مدنيين وأعضاء القوات المسلحة) كانت قد أسرتهم واحتجزتهم سابقا • وفيما بعد ، قام مندوبو اللجنة الدولية للصليب الاحمر بتسليم هوءلاء الاشخاص الى السلطات العسكرية المحلية " • وفي حالات أخرى ، تم أطلاق سراح الاشخاص عن طريق السلطات المحلية (١٧١) • غير ان جريدة التايمز نقلت شكوى

---

(١٦٦) هيئة المعونة القانونية المسيحية ، تقرير عن حالة حقوق الانسان في السلفادور ، كانون الثاني/يناير - نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، ١٥ أيار/مايو ١٩٨٤ •

(١٦٧) The Guardian ، ١ آذار/مارس ١٩٨٤ ، Le Monde ، ١ آذار/مارس ١٩٨٤، International Herald Tribune ، ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٤ •

(١٦٨) هيئة المعونة القانونية ، "تقرير عن ..." ، مرجع سبق ذكره •

(١٦٩) مكتب الحماية القانونية ، مرجع سبق ذكره ، تقرير رقم ٢٦ ، حزيران/يونيه ١٩٨٤، وتقرير رقم ٢٧ ، تموز/يوليه ١٩٨٤ •

(١٧٠) Central Amrep ، رقم ٦ ،كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٨٤ •

(١٧١) "Americas Watch and Lawyers Committee..... "Free Fire" ، مرجع سبق ذكره •

المسؤولين في سفارة الولايات المتحدة في السلفادور التي مفادها ان المغاوير قتلوا ٥٠ جنديا وقعوا في الاسر أثناء الهجوم على مجمع القوى الكهرمائية الكائن في سيرون غراندي في آخر حزيران/يونيه (١٧٢) • وقال كبار المسؤولين العسكريين في السلفادور في مقابلة مع الممثل الخاص ان قوات المغاوير قتلت في الهجوم على سد سيرون غراندي خمسة من الجنود أثناء نومهم في مركز القيادة ، كما أسروا آخرين ممن كانوا في الثكنات وأطلقوا عليهم النيران ، وقتلوا امرأة كانت تقوم بطهو الطعام للحراس كما قتلوا أحد الاطفال • وقد أنكر ممثلو الجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني هذه التهم في مقابلتهم مع الممثل الخاص ، وقالوا انه لا يوجد أدنى دليل عليها ، وان اعترفوا بأن الكثير من الجنود قد لقوا حتفهم خلال المعارك •

١٥٢- وعلى أي حال ، استمع الممثل الخاص الى شهادة في المقر الرئيسي لشرطة الخزينة في سان سلفادور قالت فيها ضابطة من قوات هذه الشرطة ، هي ايزابيل فابيان بيريز ، ان قوات المغاوير قتلت بعض زملائها الضباط الذين وقعوا في أسر هذه القوات • وجاء في هذه الشهادة ان ٣١ فردا من شرطة الخزينة ذهبوا في ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٤ بقيادة أحد الضباط لحراسة قطار متجه من سان سلفادور الى ميتابان • وفي حوالي الساعة التاسعة صباحا ، انفجرت بعض القنابل مما ادى الى خروج القطار عن القضبان ومقتل بعض أفراد وحدة الشرطة • وتعرض من نجا من أفراد الوحدة لنيران ثقيلة ، وقتل الكثيرون منهم بينما أصيبت الشاهدة باصابات خطيرة في رأسها وذراعها • وأضافت ان المغاوير أمسكوا بعد ذلك بالشاهدة مع أربعة آخرين من رجال الشرطة وأخذوهم مقيدي الايدي الى احدى المغارات • وذكرت ان أحد أفراد الشرطة استغل حالة الفوضى التي نشأت بسبب وجود طائرة حربية وتمكن من الفرار ولكن الشاهدة والآخرين لم يتمكنوا من ذلك • وعندما اقتربوا من المغارة فتح أحد المغاوير النيران على الاسرى وقتل أثنين منهم • وتظاهرت الشاهدة بأنها قتلت وعندما انصرف المغاوير ذهبت تطلب النجدة •

١٥٣- غير ان انباء مشجعة بصورة أكبر قد نشرت في الصحافة الدولية (١٧٣) وجاء فيها ان جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني قد قامت يوم الثلاثاء ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ باطلاق سراح ٤٢ جنديا نظاميا في مدينة لاخويا ، على بعد ٨ كيلومترات من مدينة سان فيسنتي ، بواسطة اللجنة الدولية للصليب الاحمر وفي حضور المونسينيور ريفيرا أي داماس ، رئيس أساقفة سان سلفادور والمونسينيور روزا تشافيز ، الاسقف المساعد • وتلقى الممثل الخاص وثيقة من الجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني (١٧٤) أفادت باطلاق سراح الاسرى ، وذكرت ان المونسينيور ريفيرا أي داماس قد أكد حسن المعاملة التي تلقاها السجناء وفقا لما تنص عليه اتفاقيات جنيف •

---

(١٧٢) The Times ، ٢ تموز/يوليه ١٩٨٤ •

(١٧٣) El País ، ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ •

(١٧٤) الجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني "جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني تطلق سراح ٤٢ أسير حرب" ، ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ •

١٥٤- ومن التطورات التي تبعث على السرور بشأن معاملة الاشخاص الذين يوءسرون أثناء المعارك والتي يشعر الممثل الخاص أنه تطور يجب ان يصبح ممارسة عامة ، ما حدث في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ ، من تبادل سبعة من زعماء المغاوير ، من بينهم امرأة ، في مقابل تسليم نائب وزير الدفاع السابق الكولونيل كاستيلو الذى كان الثوار قد أسروه قبل سنتين (١٧٥) ، وقد حدث ذلك برعاية الكنيسة الكاثوليكية والصليب الاحمر .

١٥٥- وجاء في الانباء التي نشرتها الصحافة الدولية (١٧٦) في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ انه بعد اجراء محادثات غير مباشرة بين قادة جيش السلفادور والمغاوير والتي قامت خلالها كل من اللجنة الدولية للصليب الاحمر والكنيسة الكاثوليكية بدور الوسيط تم التوصل الى اتفاق وافقت الحكومة بمقتضاه على السماح لستين من المغاوير الذين أصيبوا خلال المعارك بمغادرة البلاد ، مقابل قيام المغاوير من جانبهم باطلاق سراح ملازم أول ، وأحد طلبة الكلية الحربية وثمانية جنود كانوا قد أسروهم . وقال المصدر نفسه ان الجرحى من المغاوير مروا بالمكسيك في طريقهم الى مستشفيات مختلفة في أوروبا ، وقد رحب الممثل الخاص ترحيبا حارا بهذه الاخبار التي قد تدل حقا على البدء في مراعاة بعض الاعتبارات الانسانية أثناء الحرب .

١٥٦- وبعد ان انتهى الممثل الخاص من اعداد التقرير الموءقت الذى قدمه الى الجمعية العامة ، علم بحدوث تبادل آخر للأشخاص . فوفقا للوثائق التي أحالها مدير الشرطة الوطنية الى الممثل الخاص ، تم اطلاق أربعة من متطرفي المغاوير في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، هم السيد فرانسيسكو ادموندو آرغيتا غارسيا (أو خوليو ايدغاردو مارتينيز كروز) من قوات التحرير الشعبية ، والسيد افرين ادولفو بيلتران تشافيز من اللجنة الوطنية للجماهير ؛ والسيد دافيد لينادس كورتيس من قوات التحرير المسلحة ؛ والسيد خوسيه انطونيو كرويان بوزادا من قوات التحرير المسلحة . وتم تسليم هوءلاء الى المونسينيور اميل لورنز ستيل ، الاسقف المساعد في كيتو ، اكوادور ، مقابل أربعة من أعضاء القوات المسلحة السلفادورية . وتم التسليم في مقر الشرطة في سان سلفادور بحضور المونسينيور ماركو رينيه ريفيلو ، عضو الموءتمر الاسقفي في السلفادور ، وممثل اللجنة الدولية للصليب الاحمر في السلفادور . وأفادت وثيقة التسليم بأن السجناء "في صحة جيدة وأنهم سعداء باسترداد الامتعة التي كانوا قد أودعوها " لدى دخولهم السجن .

١٥٧- ومن جهة أخرى ، ووفقا لمعلومات نشرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر (١٧٧): "طلب من اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء ليلة ١١-١٢ أيار/مايو أن تتدخل كوسيط محايد بين السلطات ومجموعة صغيرة من المنوئين للحكومة كانت قد احتجزت ٣٥ شخصا كرهائن في "سوبر ماركت" في سان سلفادور . وقام مندوبو اللجنة الدولية للصليب الأحمر بدور الوساطة بينما قامت ممرضات من اللجنة بمساعدة الرهائن أثناء الليل . وبعد بضع ساعات تم لحسن الحظ التوصل الى اتفاق بين الطرفين واصطحاب المجموعة الصغيرة من المناوئين للحكومة الى سفارة المكسيك في حماية اللجنة الدولية للصليب الأحمر . وبعد اطلاق سراح الرهائن ، قام فريق من مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الصليب الأحمر في السلفادور بمساعدة الرهائن وبتوصيلهم الى منازلهم في وقت لاحق " .

(١٧٥) El País ، ١٢ أيار/مايو ١٩٨٤ ، Le Monde ، ١٣ - ١٤ أيار/مايو ١٩٨٤ .

(١٧٦) Miami Herald ، ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ .

(١٧٧) اللجنة الدولية للصليب الاحمر Central Amrep ، العدد ٥ ، نشرة موءرخة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٤ .

سادسا - اهتمام حكومة السلفادور بحقوق الانسان

١٥٨- قال الممثل الخاص في تقريره السابق (١٧٨) بأنه لمس اهتمام كبار الموظفين في جمهورية السلفادور ، بصورة مخلصة ، فيما يتعلق بتحسين حالة حقوق الانسان في البلد، كما رأى بعض الادلة العملية على هذا الاهتمام • وأعرب عن شعوره بأن هذه الجهود جديرة ، في الواقع ، بالثناء ، ولكنه حذر ، في ضوء الحالة العامة لحقوق الانسان في السلفادور في عام ١٩٨٣ ، من وجود فجوة كبيرة بين هذه النوايا وبين القدرة على تحقيق النتائج •

١٥٩- ولاحظ الممثل الخاص ، أثناء زيارته للبلد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، بأن الحكومة الجديدة تواصل اتباع سياسة تحسين حالة حقوق الانسان • ولقد اقتنع بعد محادثاته مع كبار المسؤولين بمن فيهم رئيس الجمهورية ، وفي اطار اضفاء الطابع الديمقراطي في البلد بصورة تدريجية ، بأن احترام حقوق الانسان يشكل جانبا هاما من السياسة الحكومية الحالية •

١٦٠- وحسبما شرحت السلطات المعنية للممثل الخاص ، فقد تم حل وحدة من وحدات شرطة الخزينة المسماة القسم ٢ ،والمسؤولة عن المخابرات ، بأمر من الحكومة الجديدة وأذيع خبر هذا الاجراء على أوسع نطاق (١٧٩) • وفضلا عن ذلك ، تم فصل ٤٥ قائدا محليا • ويبدو ان هذه التغييرات وغيرها - كالتغيير الذى حصل ، مثلا ، في المديرية العامة لشرطة الخزينة - ساعدت كثيرا على تقليل أنشطة فرق الموت وغير ذلك من التجاوزات • وحسبما شرحت السلطات المعنية للممثل الخاص ، لا يمكن لهذه الفرق بعد الآن ان تشعر بأنها لن تعاقب على ما تقوم به من أنشطة كما كانت تفعل في الماضي: ويعلم أعضاؤها بأنه سيتم التحقيق في أنشطتهم والمعاقبة عليها •

١٦١- وفي هذا الصدد ، يود الممثل الخاص ان يشير الى انشاء وكالة وزارة للأمن العام ، في وزارة الدفاع ، عين على رأسها الكولونيل رينالدو لوبيز نويلا ، القائد السابق للشرطة الوطنية (١٨٠) • وحسبما شرحت السلطات المعنية للممثل الخاص في سان سلفادور فان الغرض من هذا التدبير هو تنسيق وترشيد أنشطة قوات الامن في اطار من الديمقراطية واحترام حقوق الانسان •

١٦٢- وثمة خطوة أخرى اتخذها رئيس الجمهورية في هذا الميدان ، تتمثل في المرسوم رقم ١٥ المؤرخ في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٤ ، لانشاء لجنة خاصة للتحقيق في بعض الجرائم السياسية الأوثق صلة بالنواحي الدولية والتي ارتكبت في السنوات القليلة الماضية (١٨١) • ووفقا للمعلومات التي

---

(١٧٨) E/CN.4/1984/25 و Corr.1 •

(١٧٩) Le Monde ، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ؛ El País ، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤؛ The Guardian ، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ؛ Boletín Informativo "Seinform" ، مرجع سبق ذكره ، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٤ •

(١٨٠) Boletín Informativo "Seinform" ، مرجع سبق ذكره ، ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٤•

(١٨١) المرجع نفسه ، ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٤ ؛ El País ، ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٤ • نشر المرسوم في الجريدة الرسمية لجمهورية السلفادور في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٤ •

وردت الى الممثل الخاص في تلكس موءرخ في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ (١٨٢) صدر قرار تنفيذي رقم ٢٠١ موءرخ في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، تم بموجبه تعيين أعضاء لجنة التحقيق الخاصة • ووفقا للشروح التي أعطيت للممثل الخاص في سان سلفادور ، ستولي هذه اللجنة أولوية التحقيق في الاحداث التالية : اغتيال المونسينيور روميرو ، رئيس أساقفة سان سلفادور ؛ اغتيال السيد فيرا ، مدير المعهد السلفادوري للاصلاح الزراعي ؛ وأثنين من مواطني الولايات المتحدة كانا مستشارين في مجال العمل ؛ اغتيال جون سوليفان ، صحفي مريكي ؛ ومذابح "لاس أوخاس" و "أرميينا" • ومع ان هذا التدبير بحد ذاته جدير بالثناء ، يعرب الممثل الخاص عن شعوره بأن هناك حالات كثيرة أخرى تتطلب كذلك اجراء تحقيقات تتبعها اجراءات قضائية • ولذلك ، فانه يعرب عن أمله بألاّ تقتصر التحقيقات التي ستجري في المستقبل على الحالات المذكورة أعلاه •

١٦٣- ووردت في الانباء التي نشرتها الصحف الدولية دلالة أخرى على الاستعداد للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان في السلفادور ومعاقبة مرتكبيها (١٨٣) ، فقد جاء في هذه الانباء ان القيادة العليا للقوات المسلحة السلفادورية أصدرت أوامر بالتحقيق فيما زعم من اشتراك وحدة من الجيش في المذبحة التي وقعت في الفترة من ١٨ الى ٢٢ تموز/يوليه في الجزء الشمالي من مقاطعة كاباناس وراح ضحيتها ٦٨ مزارعا • ويقال ان هذه المعلومات جاءت من مصادر عسكرية رسمية • ويبدو ان وزير الدفاع قد أمر باجراء التحقيق بمجرد ان نمى الى علمه نبأ المذبحة من تقرير لمكتب الحماية القانونية •

١٦٤- وفيما يتعلق بأنشطة لجنة حقوق الانسان (الحكومية) التي وصف المقرر الخاص انشاءها بموجب ميثاق ابانيكا في تقاريره السابقة ، تشير الوثائق المقدمة من اللجنة الى استمرارها في القيام بأعمالها خلال عام ١٩٨٤ (١٨٤) • وتقوم اللجنة بالتعاون مع وزير التعليم في وضع برنامج تربوي يعمل على نشر قدر أكبر من الوعي بضرورة احترام حقوق الانسان ، وتقوم اللجنة بالتخطيط لاقامة مكاتب اقليمية في شتى انحاء البلاد • ووفقا للمعلومات التي تلقاها المقرر الخاص (١٨٥) ستفتتح مكاتب اقليمية في محافظات سانتا آنا ، وسان فيسنتي وسان ميغيل اعتبارا من ١ كانون الاول/ديسمبر • وتفيد نفس المعلومات بأن برامج تعزيز التوعية بحقوق الانسان تنفذ حاليا لصالح أعضاء الهيئات الامنية والقوات المسلحة ووحدات أمن مختلف الموءسسات • ومن التطورات الاخرى المبلغ عنها انشاء "مكتب للبحث عن الاشخاص المختفين" ليكون بمثابة جهاز الاتصال بين لجنة حقوق الانسان والقيادة العليا للقوات المسلحة • وفضلا عن ذلك ، نظرت اللجنة في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير الى

---

(١٨٢) حكومة السلفادور ، وزارة العلاقات الخارجية ، تلكس بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ •

(١٨٣) El País ، ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨٤ •

(١٨٤) لجنة حقوق الانسان السلفادورية ، "تقرير لجنة حقوق الانسان السلفادورية" ، ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، سان سلفادور •

(١٨٥) حكومة السلفادور ، تلكس موءرخ في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، مرجع سبق ذكره •

آب/أغسطس ١٩٨٤ في ٢١٢ طلبا للمساعدة في العثور على أشخاص يجهل أقاربهم أماكن وجودهم ، وساعدت ٦٧ شخصا ممن طرقوا أبواب مكاتبها لمعرفة أسباب احتجاز أقارب لهم • وسجلت ٧٩١ شخصا من المحتجزين في مقار الهيئات الامنية والوحدات العسكرية ، وقابلت ٤٧١ شخصا من المحتجزين ، وقدمت المساعدة الى ١٦٧ شخصا متحجزا ، وذلك بتوفير أصناف كالملابس النظيفة والصابون ومواد القراءة • وقامت بزيارات تفتيش في ١٩٢ مكانا للاحتجاز ، كما قامت بسبع عشرة زيارة للمحاكم للحصول على معلومات عن الوضع القانوني للمسجونين ، وقامت بخمس وعشرين زيارة تفتيش للسجون وواحدة وأربعين زيارة الى داخل البلاد للتحقق من معلومات عن انتهاكات حقوق الانسان وتشير الوثائق المذكورة أعلاه أيضا الى ان اللجنة تولي اهتماما مباشرا للشكاوى العاجلة لانتهاك حقوق الانسان • وحالت في كثير من الحالات دون ارتكاب هذه الانتهاكات • وقد اشتركت اللجنة في التحقيق في أخطر القضايا أو أكثرها اثارة ، وتتولى متابعة الاجراءات القانونية المرفوعة ضد الأفراد بموجب المراسيم ٥٠٧ و ٩٤٣ و ٥٠ • ولديها في الوقت الحاضر فريق للتحقيق في الشكاوى الخاصة بانتهاك حقوق الانسان • وخلال الفترة من تشرين الاول/أكتوبر الى كانون الاول/ديسمبر ، سجلت اللجنة أسماء ٢٤٥ معتقلا أطلق سراحهم و ١٤٣ معتقلا وضعوا تحت تصرف القاضي العسكري ، وأجرت مقابلات مع ٢١٧ شخصا محتجزا ؛ ودعت ٧١ شخصا لاعطائهم معلومات عن اعتقال أقارب لهم ؛ وأجرت ٩٥ زيارة الى الوحدات الامنية والوحدات العسكرية والسجون البلدية ؛ وأجرت ٢٢ زيارة الى داخل البلاد للتحقق من معلومات تتعلق بانتهاك حقوق الانسان • هذا فضلا عن ان الهيئات الامنية قد قامت في الفترة من آب/أغسطس الى كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ باطلاق سراح ٥٤ شخصا وتسليمهم الى ممثلي اللجنة (١٨٦) • وأخيرا ، يشعر المقرر الخاص انه بالرغم من ان دور اللجنة دور متواضع في اطار الصورة العامة للاوضاع ، فان أنشطتها كثيرا ما تيسر الامور للاشخاص الذين يعانون من الآثار الخطيرة المترتبة على الحرب الاهلية في السلفادور •

١٦٥- وقد أخبر رئيس لجنة حقوق الانسان ، المونسينيور فريدي ديلغادو، المقرر الخاص ان اللجنة تلقي محاضرات دورية في ثكنات القوات المسلحة لتوعية افرادها بضرورة احترام حقوق الانسان •

١٦٦- وتؤكد بعض أقوال الشهود التي استمع اليها المقرر الخاص في سان سلفادور الرأي المعرب عنه أعلاه فيما يتعلق بأنشطة لجنة حقوق الانسان (الحكومية) • فعلى سبيل المثال ، أخبر أحد الشهود المقرر الخاص ان اللجنة الدولية للصليب الاحمر قد ساعدته في العثور على ابنه الذى احتجزه أعضاء ينتمون الى هيئة أمنية ، وعملت لجنة حقوق الانسان على الافراج عنه بعد احتجازه لمدة سبعة شهور • وقالت شاهدة أخرى ان لجنة حقوق الانسان قد سعت لاطلاق سراحها بعد ان كانت محتجزة لمدة شهرين عقب مشاجرة مع رفيقها الذى كان يعيش معها واتهمها بأنها "مخربة" •

١٦٧- كما تلقى المقرر الخاص معلومات موثوقة (١٨٧) تفيد بأن اللجنة الدولية للصليب الاحمر مستمرة في الاضطلاع بأعمالها الانسانية في السلفادور • وبالاضافة الى الانشطة المذكورة في أجزاء

---

(١٨٦) حكومة السلفادور ، وزارة العلاقات الخارجية ، تلكس مؤرخ في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، مرجع سبق ذكره •

(١٨٧) لجنة الصليب الاحمر الدولية ، Central Amrep No. 5 ، مرجع سبق ذكره •

أخرى من هذا التقرير ، واصل أعضاء اللجنة زياراتهم الى مراكز الاعتقال بطرح الاسئلة على المعتقلين دون حضور أي شهود ، والاستفسار عن الاشخاص المحتجزين أو المختفين وتقديم المعونة الطبية ، وتنظيم دورات دراسية لأعضاء القوات المسلحة عن القانون الانساني الدولي ومبادىء الصليب الاحمر • ومن الواضح ان سماح حكومة السلفادور بهذه الانشطة الانسانية هو دليل آخر على اهتمامها باحترام حقوق الانسان •

١٦٨- كما أخبرت السلطات العسكرية الممثل الخاص ان المغاوير الذين يسلمون أنفسهم بمحض ارادتهم الى مقر القوات المسلحة أو هيئات الامن سريعا ما يطلق سراحهم ، وفي حالة قيامهم بتسليم أسلحتهم ، تمنح لهم مكافأة قدرها ١ ٠٠٠ كولون (حوالي ٢٥٠ دولارا)• وتبين وثائق شرطة الخزينة (١٨٨) ان ثلاثة مغاوير من الجبهة المسلحة للتحرير الوطني وثلاثة مغاوير من الجبهة الشعبية للتحرير الوطني ومغوار واحد من الجبهة المسلحة للثورة الوطنية قاموا في تموز/يوليه ١٩٨٤ بتسليم أنفسهم طواعية الى هيئة من هيئات الامن ، وقام مغوار واحد من جيش التحرير الوطني بتسليم نفسه بمحض ارادته في آب/أغسطس • وتفيد الوثائق بأنه قد تم تسليم هوءلاء الاشخاص الى أسرهم أو الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر •

١٦٩- واستطاع الممثل الخاص ان يتبين من مناقشاته مع كبار المسوءولين في البلد أنهم يشعرون بقلق شديد أيضا ازاء حالة القضاء الجنائي • وقد وصف الممثل الخاص في تقريره السابق الى لجنة حقوق الانسان ، محاولات اصلاح نظام القضاء الجنائي • وقد اتضح له ، أثناء زيارته الى البلد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، ان هذه الجهود قد تعززت • وفي ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٤ ، أصدرت حكومة السلفادور المرسوم رقم ١٤ (١٨٩) الذي يهدف الى اصلاح نظام اقامة العدل بغية تحسينه " • وينشىء المرسوم "لجنة لاستعراض القضاء الجنائي والمدني" ، وتعطى هذه اللجنة مهلة ٦٠ يوما من تاريخ أداء أعضائها اليمين القانونية ، تقدم في غضونها خطة عمل فضلا عن الخطوط العريضة للاصلاحات المقترحة • وينص المرسوم كذلك على ان بامكان اللجنة ان تطلب مساعدات تقنية ومالية من الوكالات الدولية المتخصصة والحكومات الصديقة • وتفيد حكومة السلفادور بأن أعضاء اللجنة قد عينوا بقرار تنفيذي رقم ١٤٥ صدر في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ (١٩٠) •

١٧٠- وفي تطور ذي صلة بالموضوع ، علم الممثل الخاص ان ثمة اتفاقا وقع في ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٤ بين جمهورية السلفادور والولايات المتحدة تقوم وكالة التنمية الدولية بمقتضاه بتقديم مساهمة مالية للسلفادور لصالح مشروع عنوانه "الاصلاح القضائي" • وعدل الاتفاق فيما بعد وورد فيه وصف المشروع على

---

(١٨٨) حكومة السلفادور ، شرطة الخزينة، "Subversivos presentados a la Policía de Hacienda de septiembre de 1983 a agosto de 1984" .

(١٨٩) أعطت حكومة السلفادور الى الممثل الخاص نسخة من المرسوم الذي نشر في الجريدة الرسمية لجمهورية السلفادور في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٤ •

(١٩٠) حكومة السلفادور ، وزارة العلاقات الخارجية ، تلكس موءرخ في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، مرجع سبق ذكره •

النحو التالي: '١' دعم لجنة الاستعراض ؛ '٢' دعم حماية المشتركين في اجراءات القضاء الجنائي ؛ '٣' تقديم الدعم لتنمية قدرات التحقيق وانشاء مختبر شرعي ؛ '٤' تقديم الدعم الاداري لنظام المحاكم ولتدريب القضاة .

١٧١- ويرحب الممثل الخاص بهذا المشروع لاصلاح نظام اقامة العدل . ويرى ان هناك جدوى منه ، الاّ أنه لا يعتقد انه سيؤدي الى نتائج ملموسة في الأجل القصير . ومن رأيه ان آثاره ستظهر بالتدريج في المجتمع السلفادورى في الاجلين المتوسط والطويل ، ذلك أنه يتعين في نهاية المطاف تغيير الاتجاهات والعادات الفردية والجماعية ، وليس من الممكن ان تحدث هذه التغييرات بين عشية وضحاها .

١٧٢- وفي النهاية ، واذا كان الممثل الخاص قد حذر في تقاريره السابقة الى لجنة حقوق الانسان من وجود ثغرة كبيرة بين نوايا الحكومة فيما يتعلق باحترام حقوق الانسان وقدرتها على تحقيق النتائج ، فان باستطاعته الآن ان يؤكد ان هذه الثغرة قد ضاقت في الاشهر الاخيرة . ومن علامات ذلك ، الانخفاض الشديد في احصاءات الاغتيالات وحوادث الخطف والاختفاء المنفذة بدوافع سياسية وخارج المعارك . وما من شك ان السبب في تغير الحالة هو الشرعية الجديدة للحكومة السلفادورية وتصميمها على اقامة ديمقراطية تسود فيها دولة القانون واحترام حقوق الانسان . ويرى الممثل الخاص ان الثغرة قائمة الى الآن ، وان كانت أقل اتساعا ؛ ويتعين بالتالي على السلطات التشريعية التنفيذية والقضائية في جمهورية السلفادور ان تنسق وتكثف جهودها حتى تنجح في القضاء تماما على انتهاكات حقوق الانسان والحريات الأساسية في البلد .

سابعـــا - الاستنتاجـــات

١٧٣- يستطيع الممثل الخاص الآن ، بعد تقييم المعلومات الواردة في التقرير تقييما دقيقا وفقـــا لما يمليه عليه ضميره ، ان يعرض بعض الاستنتاجات التي تتضح فيها قناعاته الشخصية • ولكن ينبغـــي ان يشار الى ان هذه الاستنتاجات لا تتصل ، نظرا لأحكام ولايته وطابع التحقيق ، بأفعال أو أحـــداث محددة ، بل تتصل بالحالة العامة لحقوق الانسان في السلفادور خلال عام ١٩٨٤ • والواقع ان الممثـــل الخاص ، نظرا للطابع الضخم للادعاءات بحدوث انتهاكات لحقوق الانسان ، لم يستطع ، كما حدث في العام الماضي ، ان يجري التحقيقات اللازمة لمحاولة اثبات صحة الوقائع في كل حالة من الحـــالات الكثيرة التي تلقى معلومات بشأنها •

١٧٤- وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، يلاحظ الممثل الخاص ان الحالـــة العامة التي وصفها في تقاريره السابقة مستمرة في التدهور ، رغم انه لا يستطيع تجنـــــب مراعـــاة الصعوباتالاقتصادية الخطيرة التي تمر بها السلفادور من جراء جملة أمور منها حالة الحرب والعنـــف العام • كذلك يفهم الممثل الخاص ان الحالة المتعلقة بهذه الحقوق لا يمكن ان تتحسن بين عشيـــــة وضحاها ، بل فقط من خلال عملية اصلاحات تدريجية ، بما في ذلك الاصلاح الزراعي ، وهي عملية تتطلـــب جملة أمور منها توافر مناخ من السلم الاجتماعي الحقيقي • كذلك يشير الممثل الخاص بقلق الـــــى ان أساليب الحرب المستخدمة - أي الغارات الجوية التي تقوم بهـــا القوات النظامية وكذلك ، بوجـــــه خاص ، الهجمات المنتظمة التي تشنها قوات المغاوير على اقتصاد البلد ، تهدد بشكل خطير تمتـــــع الشعب السلفادوري الآن وفي المستقبل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية • ويسترعي الممثـــل الخاص أيضا الانتباه الى انتهاك حكومة السلفادور للحريات النقابية •

١٧٥- وفيما يتعلق بانتهاكات الحقوق المدنية والسياسية التي تعزى الى جهاز الدولة أو المنظمات المسلحة شبه العسكرية - وهي منظمات يفترض ان جهاز الدولة يسمح بها أو أنها تتصل به - فان الممثل الخاص مقتنع في ضميره بأن الانتهاكات الجسيمة قد استمرت خلال عام ١٩٨٤ ، ولايزال القلق سائـــدا ازاء عدد انتهاكات الحق في الحياة من خلال الاغتيالات السياسية المرتكبة ضد المدنيين خارج عمليات القتال • وعلى أي حال ، يجب على الممثل الخاص ، في صدد هذا النوع من القتل وكذلك في صدد حالات اعتقال الافراد واختفائهم ، ان يشير الى ان جميع الدلائل تقول بأن عدد هذه الحالات قد هبط على نحـــو ملموس بالمقارنة مع السنوات الاخيرة ، وان ذلك تحقق بالتأكيد بفضل اعتماد سياسة حكومية جديـــــدة - كان قد أوصى بها في تقاريره السابقة - لزيادة منع ومكافحة أنشطة فرق الموت وأنشطة أجهزة حكومية معينة • ويرحب الممثل الخاص بهذه السياسة وما تبعها من تطورات الاحداث ، رغم أنه يرى لزامـــا عليه ان يشير الى الواجب الذى لا تستطيع سلطات السلفادور التهرب منه - سواء كانت السلطـــــات التشريعية أم التنفيذية أم القضائية - باعتماد التدابير اللازمة للقضاء تماما على انتهاكات الحـــــق الأساسي للانسان ، أي الحق في الحياة •

١٧٦- والممثل الخاص مقتنع في ضميره أيضا ان الفروع المختلفة من قوات المغاوير المعارضة قـــد ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق أساسية من حقوق الانسان مثل الحق في الحياة وفي الحرية ، من خـلال عمليات القتل والاحتجاز ، على الرغم من ان هذه الانتهاكات ، كما تقول معظم المصادر ، أقل عددا مـن الانتهاكات المذكورة في الفقرة السابقة •

١٧٧- ويعتقد الممثل الخاص ان طاقة النظام القضائي في السلفادور على التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان المرتكبة في البلد لاتزال غير مرضية على نحو واضح للعيان • وصحيح ان حكما صدر في عام ١٩٨٤ بالادانة في جريمة قتل أربعة مبشرين من الولايات المتحدة وقعت في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ، وان محاكمة أخرى قد انتهت • ولكن على الرغم من ذلك ظل معظم انتهاكات حقوق الانسان دون تحقيق أو عقاب • وبالاضافة الى ذلك تتسم الاجراءات القضائية للتحقيق في أعمال التواطوء مع المغاوير من المعارضة والمعاقبة عليها ، بالبطء المفرط • ولكن الممثل الخاص يحيط علما مع ذلك بالصعوبات القائمة دون شك في هذا المضمار ، وبالجهود الرامية الى تعزيز اصلاح النظام القضائي الجنائي في السلفادور • بيد انه لا يمكن افتراض ان تسفر هذه المحاولات عن نتائج ملموسة في الأجل القصير ، اذ انها لن تسفر عنها الاّ تدريجيا في الأجلين المتوسط والطويل •

١٧٨- وفي صدد انتهاكات حقوق الانسان المرتكبة أثناء المعارك بين جيش السلفادور النظامي وقوات المغاوير ، أو نتيجة لها ، يجب القول ان بعض التطورات المؤاتية قد حدثت خلال عام ١٩٨٤، مثل تبادل الاشخاص الذين أسروا في المعارك ، وهذا التبادل ممارسة انسانية لا يمكن للممثل الخاص الاّ ان يشجعها • ولكن اذا كانت هذه الممارسة سببا يدعو الى الارتياح ، فان احداثا أخرى تثير القلق العميق لدى الممثل الخاص ، ولاسيما استمرار القوات المسلحة السلفادورية في القصف وغيره من الهجمات مما أدى الى وفيات ربما مرتفعة العدد ولا داعي لها بين الأهالي المدنيين غير المقاتلين• وهناك أيضا دلائل يمكن الوثوق بها على ان الاعمال الهجومية لقوات المغاوير أوقعت أحيانا ضحايا لا مبرر لها بين المقاتلين والمدنيين ، وان هذه القوات أيضا تعمد الى تجنيد الشباب قسرا • ومن رأي الممثل الخاص ان استمرار قتل المدنيين في المعارك أو نتيجة لها يضعف من الانطباع المشجع الذي خلقه هبوط عدد الاغتيالات السياسية خارج العمليات الحربية •

١٧٩- وأخيرا ، فاذا كان الممثل الخاص قد لاحظ في تقريره السابق (١٩١) وجود ثغرة واسعة بين نوايا حكومة السلفادور لتحسين حالة حقوق الانسان وبين قدرتها على تحقيق النتائج ، فهو يستطيع الآن ان يعلن ان هذه الثغرة قد ضاقت خلال عام ١٩٨٤ نتيجة لسياسة الحكومة الحالية الرامية الى اقامة نظام ديمقراطي تسود فيه دولة القانون واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية ، على الرغم من ان هذه الثغرة لاتزال قائمة ، وان كانت أقل مما كانت عليه في الماضي •

---

(١٩١) E/CN.4/1984/25 و Corr.1 ، مرجع سبق ذكره •

ثامنا - التوصيات

١٨٠- ان المقرر الخاص ، اذ لا يغيب عن باله القلق الذى أعربت عنه حكومة السلفادور وغيرها من القطاعات المهتمة ازاء انتهاكات حقوق الانسان ، واذ يضع في اعتباره على وجه الخصوص ان الحق في الحياة حق جوهري بطابعه وان انتهاكات هذا الحق لا يمكن اصلاحها ، يوصي مرة أخرى في المقام الاول وبأكبر قدر من التشديد بأن يتخذ الجانبان فورا الخطوات اللازمة لانهاء الهجمات على حياة غير المقاتلين سواء خارج المعارك أو أثناءها أو نتيجة لها .

١٨١- ويستمر الممثل الخاص على اعتقاده بأن تحقيق السلم المدني شرط ضروري وحيوى لاحترام الحقوق المدنية والسياسية ولتحسين الحالة تدريجيا في صدد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ولذلك فهو يوصي مرة أخرى بأن تتخذ حكومة السلفادور وقوات المعارضة اليسارية التدابير اللازمة لاقامة السلم في البلاد . وفي هذا الصدد ، ينبغي ان تجهد الحكومة والمعارضة المسلحة معا لكفالة تحقيق السلم بمواصلة الحوار الذي بدأ في لا بالما ، في ١٥ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٤ ، والذي يجب ان يكون في رأي الممثل الخاص ، حوارا واسعا ومفتوحا . اذ بذلك يمكن انقاذ حياة مواطني السلفادور واقامة تعايش سلمي ديمقراطي تعددي في البلد . وعلى أي حال ، وطالما انه لم يتم التفاوض على السلم في السلفادور ، يوصي الممثل الخاص بأن تعتمد الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني التدابير اللازمة لاضفاء الطابع الانساني على الحرب وذلك عن طريق التقيد التام باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الاضافيين لها لعام ١٩٧٧ .

١٨٢- وبالاضافة الى ذلك ، ينبغي ان توصي السلطات القائمة في جمهورية السلفادور - التشريعية والتنفيذية والقضائية - باعتماد التدابير التالية :

١- الغاء كل التدابير التشريعية وغير ذلك من التدابير التي تتعارض مع الاحكام الواردة في الصكوك الدولية الملزمة لجمهورية السلفادور في مجال حقوق الانسان .

٢- تعزيز سيطرة الحكومة على الافراد والوحدات في القوات المسلحة والهيئات الامنية وعلى جميع أنواع الأفراد المسلحين والمنظمات المسلحة ، بما في ذلك ما يسمى "فرق الموت" ، حتى يتم استئصال انتهاكات حقوق الانسان والحريات الأساسية تماما .

٣- قيام سلطات جمهورية السلفادور باعتماد التدابير اللازمة لمنع انتهاكات حقوق الانسان والتحقيق فيها والمعاقبة عليها بقدر ما يمكن من السرعة والفعالية ، بما في ذلك طرد من يرتكب هذه الانتهاكات من الموظفين والرؤساء المدنيين والضباط وضباط الصف وغيرهم من أفراد القوات المسلحة والهيئات الامنية .

٤- تعزيز وتكثيف الحملات الجماهيرية على جميع المستويات لتعزيز احترام حقوق الانسان .

٥- الاستمرار في الاصلاحات الادارية والاجتماعية اللازمة ، بما فيها الاصلاح الزراعي والتوسع فيها بروح انسانية اجتماعية ديمقراطية تعددية حقا حتى يتمكن المواطنون السلفادوريون ان يتمتعوا الى أقصى حد ممكن بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعلنة في الصكوك الدولية الملزمة لجمهورية السلفادور .

- - - - -